مرفق الإشراف الداخلي

شعبة التقييم

IOS/EVS/PI/129

الأصل: إنجليزي

United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织

تقييم الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة في اليونسكو

الجزء الأول: اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي

التقرير النهائي

تشرين الأول/أكتوبر 2013

باربارا تروغلر

إيكاترينا سدياكينا – ريفيير

مرفق الإشراف الداخلي، شعبة التقييم

جانيت بليك

خبيرة استشارية

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 1
قائمة بالمختصرات والمصطلحات 7
الفصل الأول – المقدمة والخلفية 8
1.1 الغرض من التقييم، ونطاقه، ومنهجيته 8
1.1.1 الغرض من التقييم 8
1.1.2 نطاق التقييم 9
1.1.3 منهجية التقييم 9
1.1.4 قيود التقييم 11
1.2 عرض اتفاقية عام 2003 12
1.2.1 صوب صك قانوني بشأن التراث الثقافي غير المادي 12
1.2.2 إدارة الاتفاقية 13
1.3 نظرية التغير الخاصة باتفاقية عام 2003 – مشروع أولي 15
الفصل 2 – صلاحية اتفاقية عام 2003 19
2.1 صلاحية الاتفاقية وأهميتها 19
2.2 الخطاب والممارسة الدوليان في مجال التراث الثقافي غير المادي 20
2.3 التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة 23
2.3.1 الثقافة والتنمية المستدامة 23
2.3.2 اتفاقية عام 2003 والتنمية المستدامة 25
2.3.3 كيف ترى الجهات المعنية الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة 25
2.3.4 التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة في الممارسة العملية 28
2.4 التراث الثقافي غير المادي والمساواة بين الجنسين 30
الفصل 3 التصديق على اتفاقية عام 2003 33
3.1 ارتفاع مستوى التصديق في جميع المناطق 33
3.2 دعم اليونسكو للتصديق 36
الفصل 4 السياسات والتشريعات المتصلة باتفاقية عام 2003 38
4.1 إدماج أحكام الاتفاقية في السياسات والتشريعات 38
4.1.1 الإطار التشريعي 38
4.1.2 سياسات التراث الثقافي غير المادي وخطط صونه 41

4.1.3 مجالات السياسة العامة الأخرى 43
4.2 التحديات التي تكتنف التشريعات والسياسات 46
4.3 دعم اليونسكو لوضع السياسات والتشريعات 48
الفصل 5 – تنفيذ اتفاقية عام 2003 51
5.1 صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني 51
5.1.1 قوائم الحصر 51
5.1.2 البنى الأساسية المؤسسية 54
5.1.3 أعمال البحث والتوعية وبناء القدرات التي تضطلع بها الدول الأطراف 57
5.1.4 مشاركة الجماعات، والمجموعات، والأفراد 63
5.1.5 دعم اليونسكو لأعمال الصون على الصعيد الوطني (برنامج بناء القدرات) 66
5.2 صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد القطري 72
5.2.1 قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل 73
5.2.2 القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية 76
5.2.3 سجل أفضل ممارسات الصون 81
5.2.4 المساعدة الدولية المقدمة عن طريق صندوق صون التراث الثقافي غير المادي 81
الفصل 6 – الصلات، والشراكات، وإدارة المعارف 85
6.1 الاتفاقيات الثقافية لليونسكو والصكوك القانونية الدولية الأخرى 85
6.2 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية 89
6.2.1 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني 89
6.2.2 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة على الصعيد الدولي (القيام بمهام استشارية لدى اللجنة الدولية الحكومية) 90
6.3 الشراكات الأخرى 92
6.4 إدارة المعارف 95
الفصل 7 رصد تنفيذ الاتفاقية 98
الفصل 8 الاستنتاج العام وقائمة موجزة بالتوصيات 102
المرفقات 106
اختصاصات التقييم 106
قائمة بالأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات 116
دراسة استقصائية للدول الأطراف/المنظمات غير الحكومية المعتمدة في اتفاقية عام 2003 123

الملخص التنفيذي

نهضت اليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة المناطة بها ولاية في مجال الثقافة، بإعداد مجموعة شاملة من الصكوك التقنينية في هذا المجال، من بينها ست اتفاقيات ثقافية رئيسية والعديد من التوصيات وعدد من الإعلانات. ويجري إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد على أنشطة تقنينية تتعلق بهذه الصكوك، وعلى الرغم من أن جزءا من هذه الأنشطة ظاهر للعيان على نحو جلي، لم يجر قط أي تقييم شامل للأنشطة التقنينية لليونسكو. وفي هذا السياق، قررت اليونسكو إجراء هذا التقييم.

الغرض من التقييم، ونطاقه، ومنهجيته

الغرض من التقييم عامة هو استخلاص نتائج وإعداد توصيات عن مدى صلاحية وفعالية الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة، مع التركيز على أثرها على التصديقات؛ وعلى التشريعات، والسياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الدول الأطراف في اتفاقيات اليونسكو الثقافية؛ وعلى تنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني. ويُجرى تقرير مستقل أعدته شعبة المراجعة في مرفق الإشراف الداخلي تقييما لمدى ملاءمة وكفاءة أساليب العمل المستخدمة في الأنشطة التقنينية.

ويرمي التقييم إلى مساعدة قطاع الثقافة في اليونسكو، والإدارة العليا، والهيئات الرئاسية للاتفاقيات في تعزيز، وإعادة تركيز، وتحسين تنسيق أنشطة المنظمة التقنينية. ويسعى التقييم أيضا إلى المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الاتفاقيات في الواقع العملي، أي كيف تؤثر في تشريعات الدول الأطراف وسياساتها، وفي تصرف الجهات المؤسسية الأساسية الفاعلة. ولهذا فإن غايته أيضا أن يكون مصدرا للمعلومات للدول الأعضاء التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الصكوك التقنينية على الصعيد الوطني.

ويدرس التقييم عموما أربعا من اتفاقيات اليونسكو الثقافية (1970 و 1972 و 2003 و 2005). ويشكل هذا التقرير الجزء الأول من التقييم عامة. ويركز على اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، وينظر في المستويات الثلاثة التالية للأنشطة التقنينية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأطراف واليونسكو.

- التصديق على الاتفاقيات (أو الانضمام إليها/أو قبولها/أو الموافقة عليها)؛
- إدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات، والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية؛
- تنفيذ التشريعات، والسياسات، والاستراتيجيات على الصعيد الوطني.

ويستهدف التقييم معرفة النتائج المحرزة على كل من هذه المستويات، ومدى فعالية الآليات المستخدمة في دعم تنفيذ الاتفاقية، ومدى صلاحية هذا الصك التقنيني بوجه عام. ويدرس التقييم أيضا مدى صلاحية وفعالية الدعم الذي تقدمه اليونسكو للدول الأطراف في الاتفاقية.

ويقوم أساس منهجية التقييم على نظرية تسمى "نظرية التغير". وهي عبارة عن نظرة عامة موجزة على الافتراضات السببية الأساسية التي تربط، عن طريق عدد من الافتراضات الوسيطة، بين مختلف أنواع الدعم الذي تقدمه اليونسكو، والإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف وغيرها من الجهات المعنية في إطار اتفاقية عام 2003 من ناحية، والأهداف المنشودة النهائية من ناحية أخرى. ووُضِعت نظرية التغير على أساس مدخلات مختلفة، مثل الوثائق والمقابلات، لأنها لم يتم الإعراب عنها بعد على نحو واضح. وتوفر هذه النظرية الأساس لتصميم منهجي "متداخل"، يتضمن أخذ عينات مختارة وجمع بيانات على مختلف مستويات سلسلة العلاقات السببية، من مرحلة التصديق إلى مرحلة التنفيذ، كأساس للحصول على بيانات موثوقة على المستويات الثلاثة جميعها. وتضمنت أساليب جمع البيانات إجراء دراسة مكتبية، ومقابلات بالهاتف/سكايب، ودراسات استقصائية، ومقابلات شخصية في قلة من بلدان مختارة.

نتائج التقييم الأساسية

ترى الدول الأطراف أن اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي صك قانوني دولي شديد الصلاحية، من ناحية اتساقها مع الأولويات الوطنية والمحلية ومع احتياجات الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين. ويتشاطر هذا الرأي أيضا العديد من الجهات المعنية من غير الدول المشاركة في تنفيذ الاتفاقية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وممثلو المنظمات الحاملة للتراث الثقافي غير المادي، والهيئات الأكاديمية. وتتسم الاتفاقية والأنشطة التقنينية المتصلة بها أيضا بالصلاحية لأولويات اليونسكو الوارد بيانها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية 34م/4، وفي البرنامج والميزانية 36م/5، وفي مشروعي الوثيقتين 37م/4 و 37م/5. وتختلف الأسباب المحددة لاعتبار الاتفاقية صالحة وهامة اختلافا كبيرا وفقا لنوع الجهات المعنية التي جرى التشاور معها والسياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية ذات الصلة.

ولقد وسعت اتفاقية عام 2003 كثيرا من نطاق الخطاب الدولي بشأن تعريف التراث الثقافي ومعناه. ومفهوم التراث الثقافي غير المادي، في حد ذاته، مفهوم جديد إلى حد بعيد، ويعزى استعماله إلى حد كبير إلى اتفاقية عام 2003. فحتى وقت قريب يرجع إلى عشر سنوات فحسب لم يكن مصطلح التراث الثقافي غير المادي معروفا تقريبا، ولم تكن تستخدمه إلا مجموعة صغيرة من الخبراء. واليوم، يجري التسليم بالتراث الثقافي غير المادي بوصفه جزءا قيما وأساسيا من التراث الثقافي للبشرية. ووسعت الاتفاقية نطاق النظرة الأكثر اتساما بالطابع التقليدي للتراث كي يشمل وجهات النظر الأنثروبولوجية والاجتماعية. وقدمت الاتفاقية أيضا عددا من المفاهيم الهامة المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي، مثل الفهم القائل بأن الجماعة المعنية هي الجهة الحقيقية الحاملة للتراث الثقافي غير المادي وأن هذا التراث يحدد وفقا للجماعة المعنية؛ ونظرية أن الثقافة حية وتتطور لأنها يتناقلها الأجيال من جيل إلى آخر، ومفهوم الصون كتدابير ترمي إلى كفالة استمرارية التراث الثقافي غير المادي.

وتحظى اليونسكو، بوجه عام، بفضل الأنشطة التقنينية التي تضطلع بها فيما يتصل بشتى الاتفاقيات، باعتراف واسع النطاق بأنها رائدة في مجال التراث الثقافي. وتتمتع المنظمة بتقدير متزايد من الدول الأعضاء والوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، لما تبذله من جهود كي تبين الصلات بين الثقافة والتنمية. إلا أنه على الرغم من أن الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة ينظر إليها عامة على أنها هامة، فإن توضيح طبيعة هذه الصلة، وتحديد ما لها من إمكانات للتنمية المستدامة وقدرة التراث الثقافي غير المادي على الاستمرار، وتحديد الأخطار المحتملة للتنمية، إذا لم تكن مستدامة، على التراث الثقافي غير المادي، لا تزال كلها أعمالا قيد الإنجاز.

وثمة جهات معنية عديدة، تعترف بالبعد الجنساني للتراث الثقافي غير المادي. غير أنه لم تجر حتى الآن مناقشة متعمقة عن المساواة بين الجنسين في إطار التراث الثقافي غير المادي. وفي ضوء غياب هذه المناقشة وأي توجيه مناسب، فإن آليات عمل الاتفاقية والوثائق والنماذج والتقييمات ذات الصلة، فضلا عن الدعم المقدم من الأمانة،

لا تراعي كلها حتى الآن المنظور الجنساني. وينطبق الشيء نفسه على التقارير الدورية. وهذه فرصة ضائعة للتوعية بهذا الموضوع الفائق الأهمية، وجمع المعلومات الهامة والممارسات الجيدة التي يمكن تقاسمها مع جهات أخرى فيما بعد.

وفي حين أن دولا أطرافا عديدة أدرجت أحكام الاتفاقية في سياساتها وقوانينها الثقافية عقب التصديق عليها، لا يزال يتعين عمل الكثير لتهيئة البيئة التشريعية والسياسية العامة اللازمة، فيما يتعلق بالقوانين والسياسات المتبعة في ميدان الثقافة، وتلك المعمول بها في ميدان التنمية المستدامة والتي لها أثرها على تنفيذ اتفاقية عام 2003. وهذا واحد من المجالات التي يلزم فيها تقديم الدعم، والتي يمكن أن تتدخل فيها اليونسكو بشكل أوضح.

وفي الكثير من البلدان، تفتقر المؤسسات الحكومية إلى الموارد المالية والبشرية الضرورية لتنفيذ الاتفاقية بنجاح. وما برح إدراك مفاهيم الاتفاقية يشكل أيضا في أحيان كثيرة تحديا سواء على صعيد الحكومات أو على صعيد الجماعات. ويتجلى هذا بوجه خاص فيما يتعلق بإعداد قوائم الحصر، ووضع وتنفيذ تدابير الصون، والتعاون مع الدول الأطراف الأخرى، وإعداد ملفات الترشيح (الوطنية أو المتعددة الجنسيات)، والتشاور مع الجماعات ومشاركتها في جميع هذه المجالات.

وعلى الرغم من أن مشاركة الجماعات تكمن في صميم اتفاقية عام 2003، فقد ثبت أنها من أكثر الجوانب صعوبة في تنفيذها. ويتعين تعزيز مشاركة الجماعات في العديد من المجالات المتصلة بتنفيذ الاتفاقية، بما فيها إعداد قوائم الحصر، ووضع برامج ومشاريع الصون، وإعداد ملفات الترشيح.

ولقد وضعت اليونسكو برنامجا عالميا واسع النطاق لبناء القدرات، تقترن به شبكة من الخبراء ذوي الكفاءة. ومن بين جميع الآليات التي أنشأتها الاتفاقية والأمانة لدعم تنفيذ الاتفاقية، يرى كثيرون أن برنامج بناء القدرات هو أهم هذه الآليات. ويمكن، على نحو مفيد، توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل تقديم المزيد من الدعم في مجالات وضع السياسات والتشريعات؛ والتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، والتعاون اللازم فيما بين القطاعات، وتعبئة الجماعات ومشاركتها؛ والتراث الثقافي غير المادي والمساواة بين الجنسين في سياق يقوم على حقوق الإنسان. ويلزم بذل المزيد من الجهود لمتابعة النتائج التي تحرزها أنشطة بناء القدرات وتقييمها.

ولئن كانت القائمة التمثيلية قد أسهمت في زيادة تسليط الضوء على الاتفاقية والتوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، فإن هناك مبالغة في تقدير أهميتها النسبية. وثمة آليات أخرى، مثل قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون، وآلية المساعدة الدولية، تستخدم استخداما ناقصا. وينبغي إقامة توازن أفضل بين هذه الآليات، عن طريق ما يلي: (أ) توضيح التصورات الخاطئة بشأن مفاهيم القائمة التمثيلية والغرض المتوخى منها؛ (ب) الترويج لقائمة الصون العاجل، وإعادة تشكيلها؛ (ج) الترويج لبرنامج المساعدة الدولية؛ (د) إعادة التفكير في الطريقة التي يتم بها تحديد أفضل الممارسات ونشرها.

ويتولى تقييم ملفات الترشيح لآليات الاتفاقية هيئتان مستقلتان. وتشك في جدوى هذا الترتيب جهات معنية عديدة ترى أن الترشيحات للقائمة التمثيلية ولقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل ينبغي أن تنظر فيها هيئة واحدة لكفالة تطبيق نفس المعايير فحسب في تقييم ملفات الترشيح. كما أن كون أعضاء الهيئة الفرعية ممثلين للدول الأطراف يثير قدرا كبيرا من عدم الارتياح والقلق إزاء إمكانية تضارب المصلحة.

وترتبط اتفاقية عام 2003 ارتباطا وثيقا باتفاقيتي عامي 1972 و 2005، وبجوانب من أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية. وعلى الرغم من وجود اعتراف عام بذلك بين الجهات المعنية فإنه لم تستغل على نحو تام حتى الآن إمكانيات تعزيز الصلات بين وضع السياسات وتنفيذها، وتبادل الخبرات، وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الاتفاقيات الثقافية وبين اليونسكو والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

ومن المعترف به أن المنظمات غير الحكومية تضطلع بدور هام في تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني. وتتركز مساهمتها في المقام الأول على تنفيذ تدابير الصون. أما الأدوار الهامة الأخرى، مثل المساهمة في وضع السياسات الثقافية، أو الوساطة، أو بناء الجسور بين مختلف الجهات الفاعلة، مثلما هو الحال فيما بين الجماعات والحكومات، فتحظى بقدر أقل من الانتباه. وأما على الصعيد الدولي، فإن مداخل العمل المتاحة للمنظمات غير الحكومية، بما فيها المنظمات التي تمثل حَمَلة التراث الثقافي غير المادي، للمساهمة في صنع القرارات تتسم بأنها محدودة. وترى منظمات غير حكومية عديدة معتمدة أن اللجنة الدولية الحكومية لا تأخذ مركزها المعتمد مأخذ الجد، لأن بيان منتدى المنظمات غير الحكومية، وفرادى مساهمات المنظمات غير الحكومية وغيرها من المراقبين لا تولي الاعتبار الكافي في المداولات، ومن ثم لا يكون لها أثر كبير على ما تتخذه اللجنة الدولية الحكومية من قرارات. ويبدو أن أحد الأسباب الكامنة وراء عدم مراعاة اللجنة الدولية الحكومية لآراء المنظمات غير الحكومية يتعلق بمعايير اعتماد المنظمات غير الحكومية، التي لا تتسم بالصرامة الكافية. وقد أدى هذا إلى الموافقة السريعة على عدد كبير من المنظمات التي لا تضطلع بدور جد ناشط في تنفيذ الاتفاقية.

وتفتقر الاتفاقية، إجمالا، إلى "نظرية للتغير" وإطار عام للنتائج تتوفر له أهداف، وأطر زمنية، ومؤثرات، ومقاييس، مما يجعل من العسير التوصل إلى نتائج وإبرازها. وتتيح التقارير الدورية مصدرا قيما للمعلومات عن تنفيذ الاتفاقية. غير أن التقارير وحدها لا توفر حاليا، لغرض رصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي، كل المعلومات اللازمة. وينبغي تنقيح شكل التقارير، وإكمالها بمصادر أخرى، كيما يتسنى إعداد مجموعة أوفى من البيانات عن النتائج المحرزة والدروس المستخلصة.

ويعتبر العمل الذي تضطلع به أمانة اتفاقية عام 2003 في اليونسكو عملا رفيع المستوى. وتحظى الخدمات التي تقدمها في مجملها بتقدير كبير من الدول الأطراف، التي ترى أن الأمانة تتسم بالمهنية والكفاءة وسرعة

الاستجابة. غير أن الأمانة تفتقر مع ذلك إلى الموارد، مما يفرض قيودا على عدد الترشيحات والمقترحات التي تتم معالجتها وعلى أنشطة أخرى.

وأدى التقييم إلى عدد كبير من التوصيات الموجهة إلى اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، وإلى أمانة اتفاقية عام 2003. وترد هذه التوصيات في الفصول ذات الصلة من التقرير، ويمكن الاطلاع على قائمة وافية بها في الفصل 8 من هذا التقرير.

قائمة بالمختصرات والمصطلحات

اتفاقية عام 1972	اتفاقية عام 1972 لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي
اتفاقية عام 2003	اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي
اتفاقية عام 2005	اتفاقية عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي
مؤتمر هانغدجو	مؤتمر هانغدجو الدولي بشأن التراث الثقافي غير المادي للاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، الصين، 14-16 حزيران/يونيو 2013
IA	المساعدة الدولية
ICH	التراث الثقافي غير المادي
IGC	اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي
Masterpieces	(الروائع) إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية
MDG-F	صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية
Mondiacult	المؤتمر العالمي المعني بالسياسات الثقافية (موندياكولت)، مكسيكو سيتي، 1982
NGO	منظمة غير حكومية
Operational Directives	التوجيهات التنفيذية لتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي التي اعتمدتها الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية في دورتها الثانية (باريس، 16-19 حزيران/يونيو 2008)، وعدلتها في دورتها الثالثة (باريس، 22-24 حزيران/يونيو 2010) وفي دورتها الرابعة (باريس، 4-8 حزيران يونيو 2012)
RBP	سجل أفضل ممارسات الصون
RL	القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية
USL	قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل (قائمة الصون العاجل)
WIPO	المنظمة العالمية للملكية الفكرية

الفصل الأول – المقدمة والخلفية

1.1 الغرض من التقييم، ونطاقه، ومنهجيته

1 – نهضت اليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة من كل وكالات الأمم المتحدة المناطة بها وكالة في مجال الثقافة، بإعداد مجموعة شاملة من الصكوك التقنينية في هذا المجال، من بينها ست اتفاقيات ثقافية رئيسية والعديد من التوصيات وعدد من الإعلانات[1]. ويجري إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد على أنشطة تقنينية تتعلق بهذه الصكوك، وعلى الرغم من أن جزءا من هذه الأنشطة ظاهر للعيان على نحو جلي، لم يجر قط أي تقييم شامل للأنشطة التقنينية لليونسكو. وفي هذا السياق، قررت اليونسكو إجراء تقييم لأنشطتها التقنينية.

1.1.1 الغرض من التقييم

2 – الغرض من التقييم عموما هو التوصل إلى نتائج وتوصيات بشأن مدى صلاحية وفعالية الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة، مع التركيز على أثرها على عملية التصديق؛ وعلى تشريعات وسياسات واستراتيجيات الدول الأطراف في الاتفاقيات الثقافية لليونسكو؛ وعلى تنفيذ الاتفاقيات على الصعيد الوطني. ويتولى تقرير مستقل من إعداد شعبة المراجعة في مرفق الإشراف الداخلي إجراء تقييم لمدة ملاءمة وكفاءة أساليب العمل المستخدمة في الأنشطة التقنينية.

3 – ويرمي التقييم إلى مساعدة قطاع الثقافة في اليونسكو، والإدارة العليا، والهيئات الرئاسية للاتفاقيات في تعزيز الأنشطة التقنينية للمنظمة، وإعادة تركيزها، وتحسين تنسيقها. ويسعى التقييم أيضا إلى المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الاتفاقيات في الواقع العملي، أي كيف تؤثر في تشريعات الدول الأطراف وسياساتها، وفي تصرف الجهات المؤسسية الأساسية الفاعلة. ولهذا فإن غايته أيضا هي أن يكون مصدرا للمعلومات للدول الأعضاء التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الصكوك التقنينية على الصعيد الوطني. وأخيرا وليس آخرا، يُتوقع من التقييم أن يوفر مدخلات للمناقشات الدائرة بشأن التحديات التي تواجه تقييم الأنشطة التقنينية في الأمم المتحدة، والدروس المستفادة في هذا الشأن.

4 – ويدرس التقييم عموما أربعا من اتفاقيات اليونسكو الثقافية (1970 و 1972 و 2003 و 2005)، مع التركيز على الأنشطة التقنينية المتعلقة باتفاقيتي عامي 1970 و 2003 اللتين تجرى دراستهما بمزيد من التعمق والتفصيل. وستوجه نتائج التحليل وضع وتنفيذ وإدارة الأنشطة التقنينية التي سيُضطلع بها في إطار الاستراتيجية الثمانية الجديدة المتوسطة الأجل (م 4) للفترة 2014-2021، والبرنامج الرباعي الجديد (م 5) للفترة 2014-2017).

---

(1) للاطلاع على قائمة وافية بالصكوك التقنينية لليونسكو في مجال الثقافة انظر:
http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13649&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=-471.html

1.1.2 نطاق التقييم

5 - يشكل هذا التقرير الجزء الأول من التقييم العام للأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة في اليونسكو. ويركز على اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي. وهذه هي المرة الأولى التي يُجرى فيها تقييم للأنشطة التقنينية المتعلقة بهذه الاتفاقية. ومن المتوقع أن توجه هذه العملية جهود اليونسكو المقبلة الرامية إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية عام 2003 وتوفير مدخلات للتقييم العام للأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة.

6 - وينظر التقرير في المستويات الثلاثة التالية للأنشطة التقنينية والأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها الدول الأطراف واليونسكو:

- التصديق على الاتفاقيات (أو الانضمام إليها، أو قبولها، أو الموافقة عليها)؛
- إدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية؛
- تنفيذ التشريعات والسياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني.

والهدف من التقييم هو معرفة النتائج التي تحققت على كل من هذه المستويات، ومدى فعالية الآليات المستخدمة في دعم تنفيذ الاتفاقية، ومدى صلاحية هذا الصك التقنيني بوجه عام.

7 - ويغطي التقييم الأنشطة التقنينية المضطلع بها في إطار البرامج الممولة من الميزانية العادية والبرامج الممولة من خارج الميزانية في فترات 34م/5 (2008-2009)، و 35م/5 (2010-2011)، و 36م/5 (2012-2013) حتى وقت إجراء التقييم.

1.1.3 منهجية التقييم

8 - يقوم أساس منهجية التقييم على نظرية تسمى "نظرية التغير". وهي عباره عن نظرة عامة موجزة على الافتراضات السببية الأساسية التي تربط بين مختلف أنواع الدعم المقدم من اليونسكو، والإجراءات التي تتخذها الدول الأطراف وغيرها من الجهات المعنية في إطار اتفاقية عام 2003، عن طريق عدد من الافتراضات الوسيطة من ناحية والأهداف المنشودة النهائية من ناحية أخرى. وأُعيد تشكيل نظرية التغير على أساس مدخلات مختلفة، مثل الوثائق والمقابلات، لأنها لم يتم الإعراب عنها على نحو واضح حتى الآن. ويرد مشروع "خطة التغير" في الفصل 1-3 من هذا التقرير.

9 - وتشمل "نظرية التغير" المستويات الأساسية الثلاثة للأنشطة التقنينية: أولا - التصديق؛ وثانيا - إدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية (مستوى وضع السياسات)؛ وثالثا - تنفيذ التشريعات والسياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني (مستوى تنفيذ السياسات). ووفر هذا الأساس لتصميم منهجي "متداخل" تضمن أخذ عينات مختارة وجمع بيانات على مختلف مستويات سلسلة العلاقات السببية، من مرحلة التصديق إلى مرحلة التنفيذ، كأساس للحصول على بيانات موثوقة على المستويات الثلاثة جميعها. وانطلقت استراتيجية

أخذ العينات المختارة المتعددة المستويات من أخذ عينة من عموم سكان جميع البلدان على صعيد التصديق، ثم ضاقت تدريجيا وتحولت إلى أخذ عينة من سكان أصغر عددا لبلدان توجد بها مستويات معينة من وضع السياسات والتنفيذ (أو لا يوجد بها أي من هذه المستويات).

10- وتضمنت أساليب جمع البيانات إجراء دراسة مكتبية، ومقابلات بالهاتف/سكايب، ودراسات استقصائية، ومقابلات شخصية في قلة من بلدان مختارة. وعلى وجه أخص، استخدم التقييم الأساليب التالية:

- إجراء استعراض مكتبي لجمع الوثائق ذات الصلة المتعلقة باتفاقية عام 2003، بما فيها:
  - اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي؛
  - التوجيهات التنفيذية لتنفيذ اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم التوجيهات التنفيذية)؛
  - وثائق اللجنة الدولية الحكومية والجمعية العامة؛
  - الكتيبات ومواد الاتصال الأخرى، بما فيها الموقع الشبكي؛
  - التقارير الدورية للدول الأطراف؛
  - السياسات والتشريعات والاستراتيجية الثقافية الوطنية وغيرها؛
  - المواد المتعلقة بحلقات عمل بناء القدرات، بما في ذلك تقارير الحلقات؛
  - طلبات المساعدة الدولية والتقارير المرحلية ذات الصلة؛
  - ملفات الترشيح وتقييمات الخبراء؛
  - الورقات الأكاديمية والبحثية بشأن التراث الثقافي غير المادي.
- وضع مشروع لنظرية التغير لاتفاقية عام 2003.
- إجراء مقابلات مع موظفين من أمانة اليونسكو في المقر وفي الميدان، وأعضاء حاليين وسابقين في الهيئات الفرعية والاستشارية للجنة الدولية الحكومية، وممثلين للوفود الدائمة لدى اليونسكو، وميسرين لبرنامج بناء القدرات، وممثلين للمنظمات غير الحكومية المعتمدة، وممثلين للمنظمات الدولية؛
- إجراء دراسة استقصائية لجميع المنظمات غير الحكومية التي اعتمدتها اللجنة الدولية الحكومية: معدل استجابة قدرة 49 في المائة (73 مستجيبا من 150)؛
- إجراء دراسة استقصائية لجميع الدول الأطراف في اتفاقية عام 2003: معدل استجابة قدره 37 في المائة (57 مستجيبا من 155)؛

- رصد أعمال الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية المعقودة في كانون الأول/ديسمبر 2012، والاجتماع المشترك للهيئات الفرعية والاستشارية المعقود في نيسان/أبريل 2013، واجتماع الهيئة الفرعية المعقود في حزيران/يونيو 2013، واجتماع الهيئة الاستشارية المعقود في تموز/يوليه 2013؛

- رصد أعمال اجتماع الجهات المعنية بالتراث الثقافي غير المادي في إسبانيا، المعقود في مدريد، إسبانيا، 6-7 حزيران/يونيو 2013؛

- رصد أعمال مؤتمر هانغدجو الدولي بشأن التراث الثقافي غير المادي للاحتفال بالذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي، هانغدجو، الصين، 14-16 حزيران/يونيو 2013؛

- إيفاد بعثات ميدانية إلى كينيا، ومنغوليا، وصربيا، وإسبانيا لجمع بيانات إضافية عن تنفيذ اتفاقية عام 2003، من خلال إجراء مقابلات مع الممثلين الحكوميين، واللجان الوطنية، وممثلي المجتمع المدني والجماعات والجهات المعنية الأخرى.

1.1.4 قيود التقييم

11- واجه التقييم القيود التالية:

- كان جمع البيانات وتحليلها لتقييم الأنشطة التقنينية المتعلقة باتفاقية عام 2003 محدودين بإطار زمني قصير جداً (آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2013).

- تتسم المعلومات الواردة في التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف في الاتفاقية بأنها موجهة نحو الأنشطة أكثر من النتائج، مما يجعل من العسير إجراء تقييمات للنتائج المحرزة.

- زاد عدم توفر بيانات للرصد بشأن النتائج الأطول أجلا لأنشطة بناء القدرات من تعقيد تقييم النتائج المحرزة. وحاول التقييم التعويض عن ذلك بجمع بيانات من خلال المقابلات، وفي أثناء الزيارات الميدانية.

- كانت مشاريع تقديم المساعدة الدولية جارية في معظمها وقت إجراء التقييم، ولم تكن قد قدمت بعد تقارير نهائية.

- كانت الموارد (البشرية والمالية) المخصصة لهذا التقييم محدودة؛ ولهذا لم يتسن إلا زيارة ودراسة عدد قليل فحسب من البلدان لجمع بيانات عن تنفيذ الاتفاقية.

1.2 عرض اتفاقية عام 2003

1.2.1 صوب صك قانوني بشأن التراث الثقافي غير المادي

12- اعتُمدت اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم اتفاقية عام 2003) بعد ما يزيد على خمسين سنة من برامج اليونسكو وأنشطتها التقنينية في مجال الثقافة والتراث. بيد أن وضع الصكوك القانونية تركز أساسا، حتى الثمانينات من القرن العشرين، على حماية التراث الثقافي غير المادي وحقوق المؤلف، ولم يتناول الجوانب غير المادية إلا بصورة غير مباشرة.

13- ثم اقترحت جمهورية بوليفيا، قبل الدورة الثانية عشرة للجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف المعقودة في عام 1973، وضع صك دولي "لحماية الفنون الشعبية والتراث الثقافي لمختلف أمم العالم"[2]. ولم يحظ الاقتراح بالقبول، ولكن اليونسكو بدأت، بعد مرور عام على ذلك، العمل مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية التي تنطبق على الأحداث الثقافية.

14- ووضع المؤتمر العالمي المعني بالسياسات الثقافية (مونديا كولت)، المعقود في مكسيكو سيتي في عام 1982، تعريفا جديدا للتراث الثقافي كي يتضمن "الأعمال المادية وغير المادية التي يتم عن طريقها الإعراب عن الإبداع البشري: اللغات، والطقوس، والمعتقدات، والأماكن والآثار التاريخية، والأدب، والأعمال الفنية، والمحفوظات، والمكتبات"[3]. وطلب المؤتمر أيضا من اليونسكو أن تطور برامجها في مجال صون ودراسة التراث الثقافي غير المادي.

15- وفي عام 1989، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو التوصية المتعلقة بصون الثقافة التقليدية والفولكلور، التي كانت أول صك قانوني بشأن التراث الثقافي غير المادي يبين الاستنتاجات التي خلص إليها مؤتمر مونديا كولت. ولتعزيز هذه التوصية، زادت اليونسكو من تركيز جزء من برنامجها الثقافي على إعداد قوائم للحصر وخطط للصون، وتنشيط التراث الثقافي غير المادي لمجموعات الأقليات والشعوب الأصلية[4].

16- وفي التسعينات من القرن العشرين، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو برنامجا جديدا – إعلان روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية (المشار إليه هنا فيما بعد باسم "الروائع") – الذي تمثلت أهدافه في التوعية بالتراث الثقافي غير المادي وضرورة توثيقه وصونه؛ وتقييم التراث العالمي الشفهي وغير المادي وإعداد قوائم به؛ وتشجيع البلدان على إعداد

---

(2) اقتراح بشأن وضع صك دولي لحماية الفلكلور، اللجنة الدولية الحكومية لحقوق المؤلف، الدورة الثانية عشرة، كانون الأول/ديسمبر 1973 (IGC/XII/12).

(3) إعلان مكسيكو سيتي المعني بالسياسات الثقافية الذي اعتمده المؤتمر العالمي المعني بالسياسات الثقافية، المكسيك، 6 آب/أغسطس 1982.

(4) يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن برامج اليونسكو التي أدت إلى اعتماد اتفاقية عام 2003 في الكتيب المعنون "العمل صوب إعداد اتفاقية للتراث الثقافي غير المادي "Working towards a Convention on intangible cultural heritage".

قوائم حصر وطنية، واتخاذ التدابير القانونية والإدارية لحماية تراثها الثقافي الشفهي وغير المادي؛ وتعزيز اشتراك الفنانين التقليديين والممارسين المحليين في تحديد وتنشيط تراثهم غير المادي. وتم في الفترة من عام 2001 إلى عام 2005 إعلان 90 عنصرا من التراث الشفهي وغير المادي مما يزيد على 70 بلدا على أنها إما روائع من أشكال التعبير الشعبي أو التقليدي أو أماكن ثقافية.

17- وفي أوائل القرن الحادي والعشرين، استمرت عملية وضع صك ملزم قانونا. وفي عام 2002، سنة الأمم المتحدة للتراث الثقافي، عُقد في اسطنبول، تركيا، اجتماع مائدة مستديرة بشأن التراث الثقافي غير المادي والتنوع الثقافي، أوصى باعتماد اتفاقية دولية جديدة بشأن التراث الثقافي غير المادي. في أيلول/سبتمبر من ذلك العام، عقدت اليونسكو أول اجتماع للخبراء لإعداد مشروع للاتفاقية. وفي أثناء عملية إعداد الاتفاقية الجديدة بشأن التراث الثقافي غير المادي، طرح الخبراء مسألة أهمية إعداد مسرد بالمصطلحات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. وفي حزيران/يونيو 2002، اقترحت اللجنة الوطنية الهولندية مجموعة من مشاريع التعاريف لإدراجها في المسرد، قام بعد ذلك فريق للخبراء وأمانة اليونسكو بوضعها في صيغتها النهائية. وكان هذا التعريف للتراث الثقافي غير المادي مصدر إلهام للتعريف المستعمل في اتفاقية 2003. وأسهم اجتماع الخبراء المعقود في تورين (2001) أيضا إسهاما كبيرا في هذا التعريف. (يمكن الاطلاع على المزيد في هذا الشأن في القسم 2-2 الخطاب والممارسة الدوليان في مجال التراث الثقافي غير المادي).

18- وتم، بعد عام من المزيد من المفاوضات، التوصل إلى توافق في الآراء، واعتمد المؤتمر العام لليونسكو، في دورته الثانية والثلاثين المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003، اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي. ودخلت الاتفاقية حيز النفاذ في 20 نيسان/أبريل 2006، بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع إحدى الدول للصك الثلاثين للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام. وبعد تصديق دول أخرى، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ فيما يتعلق بهذه الدول بعد ثلاثة أشهر من إيداع صكوك تصديقها.

19- وتشكل اتفاقية عام 2003 في الوقت الراهن واحدة من ست اتفاقيات ثقافية رئيسية لليونسكو. والاتفاقية السادسة من هذه الاتفاقيات وأحدثها هي اتفاقية عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، التي تكمل اتفاقية عام 2003 في إسهامها في تعزيز وحفظ التنوع الثقافي.

1.2.2 إدارة الاتفاقية

20- تمثل الجمعية العامة للدول الأطراف في الاتفاقية الهيئة السيادية للاتفاقية. وتوفر الجمعية العامة التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ الاتفاقية، وتنتخب الأعضاء الأربعة والعشرين في اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي. وتجتمع الجمعية العامة في دورة عادية كل سنتين، وقد تعقد دورات استثنائية حسب الاقتضاء.

21- وتتضمن المهام الرئيسية للجنة الدولية الحكومية تعزيز أهداف الاتفاقية؛ واستخدام موارد صندوق التراث الثقافي غير المادي، وإدراج أشكال التعبير عن التراث الثقافي غير المادي التي تقترحها الدول الأطراف في القوائم الخاصة

بالاتفاقية؛ واختيار وترويج البرامج والمشاريع والأنشطة المقدمة من الدول الأطراف والتي تبين على خير وجه أهداف ومبادئ الاتفاقية. وتقترح اللجنة الدولية الحكومية أيضا على الجمعية العامة اعتماد المنظمات غير الحكومية التي قد تضطلع بمهام استشارية فيما يتعلق بها. وتجتمع في دورة عادية كل عام، وفي دورة استثنائية بناء على طلب ثلثي أعضائها على الأقل.

22- وتضطلع شعبة التراث الثقافي غير المادي بمهام أمانة اتفاقية عام 2003. وتتكون الشعبة من أربع وحدات:

- وحدة الهيئتين الرئاسيتين والمعالجة: المسؤولة عن التحضير لاجتماعات الهيئتين الرئاسيتين للاتفاقية، وتجهيز الترشيحات للقوائم الثلاث الخاصة بالاتفاقية، وطلبات المساعدة الدولية، والتقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف؛

- وحدة البرمجة والتقييم: المسؤولة عن التقييمات التقنية للترشيحات والتقارير المقدمة من الدول الأطراف، وعن تخطيط وتنفيذ برامج معينة في مجال التراث الثقافي غير المادي؛

- وحدة سياسة بناء القدرات والتراث: المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات لدعم الدول في التصديق على الاتفاقية وتنفيذها؛

- وحدة المعلومات والاتصال: المسؤولة عن أنشطة التوعية بالاتفاقية، مثل المنشورات، والموقع الشبكي، وإدارة شؤون شعار وشارة الاتفاقية والعلاقات مع مختلف الجهات المعنية.

23- وبلغ مجموع عدد موظفي الشعبة وقت إعداد التقييم (تموز/يوليه 2013) 19 موظفا (13 من الفئة المهنية و6 من فئة الخدمات العامة)، منهم 12 يمولون من ميزانية البرنامج العادي و7 يمولون من أموال خارجة عن الميزانية (بمن فيهم موظفو مشاريع وخبراء منتسبون وموظف معار).

24- وبالإضافة إلى الموظفين التسعة عشر في مقر اليونسكو، يدعم تنفيذ اتفاقية عام 2003 شبكة أخصائيي البرنامج الثقافي في 47 من مكاتب اليونسكو الميدانية. وتتسم أنشطة برنامج بناء القدرات بأنها لا مركزية ويضطلع بها على الصعيد الميداني بمعدل قدره 88 في المائة من الميزانية[5].

25- وفي فترة العامين الحالية (36م/5 2012-2013)، تدخل اتفاقية عام 2003 في إطار محور العمل الرئيسي 3 لليونسكو في قطاع الثقافة. وتفيد الوثيقة 36م/5 أنه كان من المفترض أن تكون هناك لتنفيذ اتفاقية عام 2003 ميزانية معتمدة في إطار البرنامج العادي مجموعها 10367300 دولار أمريكي، وهي ثاني أعلى ميزانية لاتفاقيات اليونسكو الثقافية. ويُخصص من هذا المبلغ ما مقداره 6225300 دولار أمريكي لموظفي البرامج، و

[5] تقرير الأمانة عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لبناء القدرات، الدورة السابعة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي (كانون الأول/ديسمبر 2012).

3719600 دولار أمريكي للأنشطة، و 422400 دولار أمريكي للدعم الإداري. وبالنظر إلى الأزمة المالية، خُفضت ميزانية أنشطة البرنامج العادي إلى 1161907 دولارات أمريكية (المصدر: نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج). وفي فترة العامين السابقة، (35م/5 2010-2011)، خُصصت لاتفاقية عام 2003 ميزانية مماثلة في إطار البرنامج العادي قدرها 10338000 دولار أمريكي (6496800 للموظفين و 3841200 للأنشطة).

26- وعلاوة على ميزانية البرنامج العادي، ثمة مبالغ خارجة عن الميزانية مخصصة لدعم تنفيذ اتفاقية عام 2003. ويفيد نظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج[6] أن مجموع الأموال المخصصة من خارج الميزانية يبلغ 22618533 دولارا أمريكيا، منها حوالي النصف في صندوق التراث الثقافي غير المادي. وبلغ مجموع النفقات وقت إعداد التقييم 11507802 من الدولارات الأمريكية.

1.3 *نظرية التغير الخاصة باتفاقية عام 2003 - مشروع أولي*

27- اتفق رؤساء التقييم المشاركون في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، في عام 2012، على التعريف التالي للأنشطة التقنينية:

> *الدعم المقدم لوضع قواعد ومعايير في الاتفاقيات، والإعلانات، والقرارات، والأطر التنظيمية، والاتفاقات، ومدونات الممارسة، وغيرها من الصكوك التقنينية الأخرى، على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.*
>
> *وتتضمن الأنشطة التقنينية أيضا دعم تنفيذ هذه الصكوك على صعيد السياسات، أي إدماجها في التشريعات والسياسات والخطط الإنمائية، وتنفيذها على الصعيد البرنامجي.*

28- ويستخدم هذا التعريف الآن في تقييم الأنشطة التقنينية عبر وكالات الأمم المتحدة. ويشير إلى مختلف مستويات الأنشطة التقنينية، مثل وضع القواعد والمعايير؛ والتصديق على القواعد والمعايير (وهذا غير مذكور على وجه التخصيص في التعريف)؛ وإدماج القواعد والمعايير في التشريعات والسياسات والخطط الإنمائية؛ وأخيرا إلى تنفيذها على المستوى البرنامجي. وكان هذا التعريف أساسا للتقييم الحالي الذي نظر في هذه المستويات جميعها من ناحية صلتها باتفاقية عام 2003.

29- ووضع القائمون بالتقييم "نظرية للتغير" لاتفاقية عام 2003 (انظر الرسم البياني الوارد أدناه) واستخدموا في ذلك هذا التعريف لتوفير إطار لعملية التقييم الحالية. وكان الهدف الذي يرمي إليه القائمون بالتقييم هو توضيح المستويات المختلفة لسلسلة العلاقات السببية، من مرحلة التصديق إلى مرحلة وضع السياسات والتشريعات، وإلى مرحلة التنفيذ، وكذلك بعض النتائج القصيرة والطويلة الأجل التي يُتوقع أن تصل إليها الأنشطة التقنينية بشأن اتفاقية عام 2003.

---

[6] الملخص المالي في الوثيقة 36م/5 وفقا لنظام المعلومات عن الاستراتيجيات والمهام وتقييم النتائج، وقد تم تحديثه في 15 تموز/يوليه 2013.

30- ووُضعت "نظرية التغير" على أساس دراسة متعمقة لنص الاتفاقية، وتوجيهاتها التنفيذية، وغير ذلك من الوثائق الأساسية. واستُخدم مشروع نظرية التغير بعد ذلك لتنظيم الطريقة التي يتم بها جمع البيانات في سياق عملية التقييم. وشكل هذا المشروع أيضا إلهاما للهيكل الأساسي لهذا التقرير.

31- وأصبحت "نظرية التغير" أداة عمل لهذا التقييم. ولا يُقصد بها أن تمثل أي توافق عام في الآراء فيما بين الدول الأطراف بشأن الطريقة التي يتوقع أن تعمل بها هذه الاتفاقية، وإنما يُقصد بها بالأحرى أن تكون مشروعا حيا يؤمل أن يُجري بشأنه المزيد من المناقشات وأن يطرأ عليه المزيد من التحسن في المستقبل. ولا شك في أن القائمين بالتقييم سيجرون عليه المزيد من التنقيح على أساس التعليقات الواردة، وستدخل أي نظرات جديدة أخرى في التقييم العام للأنشطة التقييمية لقطاع الثقافة التي يشكل هذا التقييم جزءا منها.

السياق: مشاركة المجتمع المدني، والتعاون الدولي، والعولمة، والتوسع الحضري، والهجرة، وغير ذلك.

32- ويبين مشروع "نظرية التغير" الوارد أعلاه الافتراضات التي تقوم عليها الأنشطة المتصلة باتفاقية عام 2003. ويمكن أن تتمثل طريقة فهم هذه الأنشطة فيما يلي:

إذا كانت الدول الأطراف قد صدقت على الاتفاقية فإنها ستدمج مبادئ الاتفاقية في الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية.

وإذا كانت مبادئ الاتفاقية قد أدمجت في الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية، سيجري بعد ذلك تنفيذها.

وإذا كانت الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات تُنفذ، سيؤدي هذا إلى إعداد/تحسين قوائم الحصر والبنى الأساسية المؤسسية، وزيادة المعرفة والوعي بالتراث الثقافي غير المادي، وزيادة البحوث والتحقيقات العلمية وغيرهما.

وإذا كانت اليونسكو توفر أنشطة لبناء القدرات، ستكون الدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى في موقف أفضل يمكنها من تعديل/صياغة السياسات والتشريعات، وتنفيذ تدابير الصون.

وإذا كانت عناصر التراث الثقافي غير المادي مدرجة في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، أو في القائمة التمثيلية، أو في سجل أفضل ممارسات الصون، سيؤدي هذا إلى زيادة تحسين تدابير صون التراث الثقافي غير المادي، وزيادة وضوح صورته والوعي به.

وإذا كانت الجماعات تشارك في كل تدابير الصون، ستكون هذه التدابير أكثر فعالية.

وإذا كانت قوائم الحصر قد وُضِعت، والبنى الأساسية المؤسسية قد عُززت، والتوعية قد تمت، والبحوث قد تم الاضطلاع بها، والجماعات قد شاركت على نحو كاف، ستزداد قوة ملكية الجماعات، والقدرة على إبداع التراث الثقافي غير المادي ونقله وإدارته.

وإذا كانت قوائم الحصر قد وُضعت، والبنى الأساسية المؤسسية قد عُززت، والتوعية قد تمت، والبحوث قد أجريت، والجماعات قد شاركت على نحو كاف، سيجري صون التراث الثقافي غير المادي.

وإذا كانت ملكية الجماعات وقدرتها قد عُززتا، وكان التراث الثقافي غير المادي قد تم صونه، ستكون التنمية أكثر استدامة، وستكون العلاقات داخل الجماعات وفيما بينها أفضل، وسيسهم هذا في نهاية المطاف في إحلال السلام (وهذا هو ما تمثله اليونسكو).

33- ولم يكن داخلا في نطاق هذا التقييم اختبار جميع الافتراضات الواردة آنفا. ومع ذلك، بُذلت بعض الجهود لإلقاء قدر من الضوء على معظمها. وهذا هو محتوى الفصول التالية.

الفصل 2 – صلاحية اتفاقية عام 2003

2.1 *صلاحية الاتفاقية وأهميتها*

34- ترى الدول الأطراف أن اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي صك قانوني دولي شديد الصلاحية، من ناحية اتساقها مع الأولويات الوطنية والمحلية ومع احتياجات الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين. ويتشاطر هذا الرأي أيضا العديد من الجهات المعنية من غير الدول المشاركة في تنفيذ الاتفاقية، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وممثلو المنظمات الحاملة للتراث الثقافي غير المادي، والهيئات الأكاديمية. وتتسم الاتفاقية والأنشطة التقنينية المتصلة بها بالصلاحية أيضا لأولويات اليونسكو الوارد بيانها في الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية 34م/4، وفي البرنامج والميزانية 36م/5 (وفي مشروعي الوثيقتين 37م/4 و 37م/5 اللتين تناقشهما الدول الأعضاء الآن.

35- وتستجيب الاتفاقية إلى الحاجة إلى صك تقنيني دولي في ميدان التراث الثقافي غير المادي التي تتجلى في جملة أمور منها الرقم العالي بصفة استثنائية من التصديقات. فلقد أصبحت 155 دولة أطرافا في الاتفاقية في السنوات العشر الماضية. ولا شك في أن ارتفاع مستويات التصديق على الاتفاقية في حد ذاته لا يثبت صلاحيتها، ولكنه يدل على وجود التزام بقيمها وإرادة على اعتماد مبادئها. وسيتجلى الدليل الأساسي على صلاحية الاتفاقية في الإجراءات المحددة التي تتخذ بعد التصديق عليها لتنفيذها تدريجيا ورصد عملية التنفيذ.

36- وكان من رأي الجهات المعنية التي جرى التشاور معها في سياق هذا التقييم أنه إذا كانت هناك اتفاقية دولية (أو معاهدة مماثلة) فإنها ستكون هي الصك القانوني المتوفر الوحيد الذي يمكن أن يجمع بين بلدان العالم في التزام بصون التراث الثقافي غير المادي والدخول في تعاون دولي فيما يتصل بهذا الهدف. ويُرى، بالنظر إلى أنه تم الاعتراف دوليا باليونسكو بوصفها وكالة رائدة فيما يتعلق بمسائل التراث الثقافي، وفي ضوء اتفاقيات اليونسكو الثقافية السابقة، أن من الطبيعي أن تضع الدول الأعضاء في اليونسكو اتفاقية للتراث الثقافي غير المادي.

37- وتجدر الإشارة إلى أن البيانات التي جرى جمعها من الجهات المعنية (الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات، والهيئات الأكاديمية، وموظفي اليونسكو، وجهات أخرى) عبر العالم في سياق عملية التقييم هذه، بينت أنه في حين أن الناس يتفقون عامة على أن الاتفاقية صالحة، وأن من المهم أن تكون موجودة، فإن الأسباب المحددة وراء اعتبارها صالحة وهامة تتباين تباينا كبيرا وفقا لنوع الجهات المعنية التي جرى التشاور معها والسياقات الاجتماعية الثقافية الخاصة بكل منها. وتتضمن الأسباب المقدمة على صلاحية الاتفاقية ما يلي:

- يتسم صون التراث الثقافي غير المادي بالأهمية الأساسية لأن ممارساته تتعرض لخطر الاندثار نتيجة للعولمة، والتوسع الحضري، والفقر، وما إلى ذلك.

- تصوب الاتفاقية وتوسع تعريفا سابقا للثقافة يتمركز حول الناحية العرقية، بإدراج عنصر التراث غير المادي الذي يخص كل شخص وجميع الشعوب، وبالتركيز على مشاركة المجتمعات.

- تشجع الاتفاقية التحول من نهوج العمل من القمة إلى القاعدة لحماية التراث وصونه إلى نهوج البدء من القاعدة التي تشرك الجماعات والمجموعات والأفراد كجهات فاعلة مركزية الأهمية.

- تساعد الاتفاقية، في سياق يسوده تحول اجتماعي دائم، على ربط الأجيال السابقة بالأجيال الحاضرة بالتأكيد على نقل التراث الثقافي غير المادي عبر الأجيال.

- كثير ما يتعرض التراث الثقافي غير المادي للإهمال أو بخث قيمته أو تجاهله. ومن شأن التأكيد على قيمة التراث الثقافي غير المادي للجماعات المختلفة وكفالة احترامه أن يسمحا لهذه الجماعات باستعادة ماضيها وهويتها كأساس قوي للمستقبل.

- يشكل صون التراث الثقافي غير المادي سبيلا لاحترام التنوع الثقافي وحمايته.

- تُتيح الاتفاقية محفلا للحوار والتعاون الدوليين، وتحشد الدعم الدولي للصون.

- توفر الاتفاقية للدول الأطراف إطارا لأنشطتها، وللجماعات أداة يمكنها استخدامها لمطالبة حكوماتها بدعم صون التراث الثقافي غير المادي وكفالة اشتراكها في ذلك.

- توفر الاتفاقية محفلا لبناء الجسور بين مختلف الجهات المعنية المشاركة (الحكومات، والجماعات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التراث، والهيئات الأكاديمية، وغيرها).

2.2 *الخطاب والممارسة الدوليان في مجال التراث الثقافي غير المادي*

38- يتسم مفهوم التراث الثقافي غير المادي في حد ذاته بأنه مفهوم جديد إلى حد بعيد، يعزى استعماله إلى حد كبير إلى اتفاقية عام 2003. فحتى وقت قريب يرجع إلى عشر سنوات فحسب لم يكن مصطلح التراث الثقافي غير المادي معروفا تقريبا، ولم تكن تستخدمه إلا مجموعة صغيرة من الخبراء. واستُخدم مفهوم التراث الثقافي غير المادي رسميا لأول مرة، كما هو وارد في مقدمة هذا التقرير، في مؤتمر موندياكولت في مكسيكو سيتي في عام 1982. ومع هذا، أشارت توصية عام 1989 إلى صون الفولكلور. وعرفت التوصية الفولكلور على النحو التالي:

"الفولكلور (أو الثقافة التقليدية أو الشعبية) هو مجموع الإبداعات القائمة على التقاليد لجماعة ثقافية معينة، والتي تعبر عنها مجموعة أو أفراد ويجري التسليم بها على أنها تبين توقعات جماعة ما من حيث توضيحها لهويتها الثقافية أو الاجتماعية؛ ويجري نقل معاييره وقيمه شفويا، عن طريق التقليد أو بوسائل أخرى. وتتمثل أشكاله في

جملة أمور منها اللغة، والأدب، والموسيقى، والرقص، والألعاب، والأساطير، والطقوس، والعادات، والحرف اليدوية، والهندسة المعمارية، وفنون أخرى" [7].

39- ومنذ بداية المفاوضات بشأن وضع صك تقنيني دولي، عاد مصطلح التراث الثقافي غير المادي ليحتل مكان الصدارة مرة أخرى. وفي عام 2002، عقدت اليونسكو اجتماعا لفريق دولي من الخبراء لوضع مسرد للمصطلحات ذات الصلة بالتراث الثقافي غير المادي. وقدمت اللجنة الوطنية الهولندية لليونسكو مجموعة من مشاريع التعاريف للعديد من المصطلحات، وأصبحت هذه المجموعة أساسا لأعمال الفريق. وركز هذا المسرد، الذي لم تتم قط الموافقة عليه رسميا على المفهوم الأوسع للتراث الثقافي غير المادي وعرّف 33 من المصطلحات ذات الصلة، منها الصون والجماعة والكثير من المصطلحات الأخرى التي أصبحت أساسية لفهم اتفاقية عام 2003 وتنفيذها.

40- ويرتبط تعريف التراث الثقافي غير المادي في الاتفاقية ارتباطا وثيقا بالتعريف الوارد في مسرد مصطلحات عام 2002 المأخوذ إلى حد كبير من التعريف الذي اقترحه اجتماع الخبراء المعقود في تورين في عام 2001:

"يعني 'التراث الثقافي غير المادي' الممارسات، والعروض، وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات – فضلا عن الأدوات، والقطع، والمشغولات الحرفية، والأماكن الثقافية المتصلة بها – التي يسلم بها الجماعات والمجموعات في بعض الأحيان الأفراد على أنها جزء من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي، الذي تتناقله الأجيال من جيل إلى جيل دائما ما تعيد إبداعه الجماعات والمجموعات استجابة لبيئتها، وتفاعلها مع الطبيعة ومع تاريخها، ويزودها بإحساس بالهوية والاستمرارية، وبذلك يعزز احترام التنوع الثقافي والإبداع البشري. ولأغراض هذه الاتفاقية، لن يولى الاعتبار إلا إلى التراث الثقافي غير المادي الذي يتسق مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وكذلك مع مقتضيات الاحترام المتبادل فيما بين الجماعات والمجموعات والأفراد، ومقتضيات التنمية المستدامة"[8].

41 - وأطلق اعتماد اتفاقية عام 2003 الخطاب الدولي بشأن التراث الثقافي غير المادي ووسع نطاقه. وتفيد وثيقة التوصيات النهائية لمؤتمر هانغدجو بأن "مفهوم التراث الثقافي غير المادي دخل مفردات اللغات إلى حد لم يكن بوسع إلا قلة من الناس أن تتصوره قبل عقد مضى". ونتيجة لذلك، أصبح مجال التراث الثقافي غير المادي معروفا على نطاق واسع، وباتت المصطلحات المتصلة به يستعملها بشكل واسع الخبراء ووسائل الإعلام على حد سواء. ويتجلى التراث الثقافي غير المادي، وفقا لما يرد في الاتفاقية، في جملة أمور منها المجالات الخمسة التالية: (أ) التقاليد وأشكال التعبير الشفهية بما فيها اللغة كأداة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي؛ (ب) فنون الأداء؛ (ج) الممارسات والطقوس والاحتفالات الاجتماعية؛ (د) المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون؛ (هـ) والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية.

---

[7] توصية لصون الثقافة والفولكلور التقليديين، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1989.

[8] اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003، المادة 2- التعاريف.

42 - وأفضت الاتفاقية أيضا إلى التسليم بالتراث الثقافي غير المادي بوصفه جزءا لا يتجزأ من التراث الثقافي. ووسعت النظرة ذات الطابع التقليدي الأكبر إلى التراث كي يشمل وجهتي النظر الأنثروبولوجية والاجتماعية. وأكدت المائدة المستديرة 1 لمؤتمر هانغدجو الدولي بشأن التراث الثقافي غير المادي (المشار إليه هنا فيما بعد باسم مؤتمر هانغدجو) أنه تم منذ اعتماد الاتفاقية إيجاد مجال جديد لبحوث التراث الثقافي غير المادي يتسم إلى حد ما بأنه أوسع من الفولكلور ومنفصل عنه. وأصبحت مفاهيم عديدة تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي ومدمجة في تعريفه تحظى الآن بقبول واسع النطاق في المجتمع الدولي.

43- وأولا، يؤكد التعريف الفهم القائل بأن الجماعات والمجموعات وفي بعض الأحيان الأفراد هم الحملة الحقيقيون للتراث الثقافي غير المادي، وأن هذا التراث يعرّف وفقا للجماعة المعنية. والجماعة هي أيضا الجهة الفاعلة التي تضطلع بالمسؤولية الأهم عن صون تراثها الثقافي غير المادي. وبدأ هذا، في الواقع العملي، يولد مجموعة جديدة من العلاقات بين الدول والمجتمعات المحلية وغيرها. وثانيا، يؤكد التعريف على فكرة أن الثقافة حية وتتطور لأنها تنقل من جيل إلى آخر. وثالثا، يؤكد التعريف مجددا على التزام الأمم المتحدة بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تتضمن حقوق المرأة، والأطفال، والعمال المهاجرين، والشعوب الأصلية، والأقليات وغيرها. ويؤكد التعريف كذلك على أهمية الحقوق الثقافية. وأخيرا يطبق التعريف الفهم القائل بأن التراث الثقافي غير المادي متعدد التخصصات ويمس كل جوانب الحياة (وليس فقط الجوانب الثقافية) في أي جماعة من الجماعات. ويتأكد هذا كذلك في الصلة الواضحة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة (يرد المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع في القسم التالي).

44- وثمة مفهوم آخر قدمته اتفاقية عام 2003 وهو مفهوم الصون. ففي حين اعتادت الممارسة الدولية على التركيز على حماية التراث وحفظه والمحافظة عليه، أصبح الموضوع السائد المتعلق بالتراث الثقافي غير المادي هو الصون الذي يعزى تعريفه إلى حد كبير إلى اليونسكو. وتنص الاتفاقية على أن "الصون يعني التدابير الرامية إلى ضمان استدامة التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك تحديد هذا التراث، وتوثيقه، وإجراء البحوث بشأنه، والمحافظة عليه، وحمايته، وتعزيزه، وإبرازه، ونقله، ولا سيما عن طريق التعليم النظامي وغير النظامي، وإحياء مختلف جوانبه". والجديد في هذا النهج هو أن النقل النظامي وغير النظامي للتراث الثقافي غير المادي عنصران أساسيان لصونه.

45- وأخيرا وليس آخرا، تسلم الاتفاقية، مستلهمة في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (2001)، بالمساواة الأساسية بين الثقافات. ونتيجة لذلك، تعتبر أشكال التعبير الثقافي والممارسات الثقافية للجماعات والمجموعات متكافئة في القيمة والأهمية، وأصبحت مراتب القيمة التي تميز بين عناصر معينة من التراث الثقافي غير المادي (سواء كانت مدرجة في قوائم الاتفاقية أو في أي قوائم حصر وطنية أو غير مدرجة) على أساس نظم قيمة مفروضة من الخارج مرفوضة. وبهذا المعنى، أصبحت القيمة الأساسية التي يُعتد بها هي قيمة التنوع ذاتها التي يسهم فيها التراث الثقافي غير المادي على الصعيد العالمي. إلا أنه يجب فهم هذا في سياق احترام قيم حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، والاحترام المتبادل بين الثقافات.

46- ولقد نشأت عن أنشطة اليونسكو، منذ اعتماد اتفاقية عام 2003، شبكة من خبراء التراث الثقافي غير المادي، مما أدى إلى تبادل دائم التزايد للخبرات الفنية. غير أن التحدي الذي لا يزال قائما هو اجتذاب خبراء من خارج مجال الثقافة إلى المناقشات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. وينبغي ألا يغرب عن البال أن عملية صياغة النص الأولي للاتفاقية نهض بها فريق متعدد التخصصات ضم أساسا خبراء في القانون والأنثروبولوجيا. ومثّل هذا جانبا هاما من العملية ينبغي أن يتواصل في مرحلة تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي.

2.3 التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة

2.3.1 الثقافة والتنمية المستدامة

47- ما برحت الصلة بين الثقافة والتنمية موضوع مناقشات دولية طيلة عقود عديدة من الزمن. وشهد العقد الماضي، استنادا إلى أحداث هامة سابقة[9] اهتماما مجددا بدور الثقافة في تحقيق تنمية أكثر إنصافا واستدامة. وعلى الرغم من أن الأهداف الإنمائية للألفية التي تم تحديدها في عام 2000 لم تتضمن أي إشارة مباشرة إلى دور الثقافة، تم التسليم مرارا بأهمية الثقافة في اجتماعات قمة ومؤتمرات عُقِدت في العقد الأول من الألفية الجديدة، وبهذا أمكن تعزيز إطار الثقافة على الصعيد العالمي. وفي عام 2005، سلّمت الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي، التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بأن الثقافات جميعها تسهم في إثراء الجنس البشري، وأقرت بأهمية احترام التنوع الثقافي وفهمه. وعلاوة على ذلك، تؤكد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية (2010) والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة[10] على أهمية الثقافة للتنمية وإسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتدعو إلى مراعاة تعميم الثقافة في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية.

48- وأدرجت الثقافة مؤخرا في الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+20)[11] التي تؤكد على ضرورة مراعاة تعميم الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في أعمال منظومة الأمم المتحدة. ولا تتضمن الوثيقة سوى إشارات قليلة متواضعة إلى حد ما إلى دور الثقافة في التنمية المستدامة. ولا تتضمن الوثيقة أي مناقشة متعمقة للصلات بين الاثنتين والمساهمة الممكنة للثقافة في التنمية المستدامة. وفي أيار/مايو 2013، عُقِد مؤتمر دولي في هانغدجو، الصين، بشأن موضوع "الثقافة: مفتاح التنمية المستدامة". ووفر المؤتمر المنتدى العالمي الأول لمناقشة دور الثقافة في التنمية المستدامة في ضوء إطار التنمية لما بعد عام

---

(9) مثل المؤتمر العالمي المعني بالسياسات الثقافية (موندياكولت)، مكسيكو سيتي، 1982)، واللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية (تنوعنا الإبداعي، 1995)، والمؤتمر الدولي الحكومي المعني بالسياسات الثقافية من أجل التنمية (ستوكهولم، 1998).

(10) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/65 ("الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، 2010) و 166/65 (2011) و 208/66 (2012) بشأن "الثقافة والتنمية".

(11) http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/66/288&referer=http://sustainabledevelopment.un.org/futurewewant.html&Lang=E.

2015. ويؤكد إعلان هانغدجو مجددا على دور الثقافة كعامل مساعد وحافز للتنمية المستدامة، ويدعو إلى "إدراج هدف محدد يركز على الثقافة كجزء من خطة التنمية للأمم المتحدة لما بعد عام 2012، ويقوم على التراث، والتنوع، والإبداع، ونشر المعارف، ويتضمن غايات ومؤشرات محددة تربط بين الثقافة وجميع أبعاد التنمية المستدامة[12].

49- وفي حزيران/يونيو 2013، أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن الثقافة والتنمية. وطلبت مجموعة الـ 77 والصين، والاتحاد الأوروبي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إدراج إشارة صريحة إلى الثقافة كعامل مساعد للتنمية وحافز لها في خطة التنمية لما بعد عام 2015، وأكدت على أن الثقافة تضطلع بدور جوهري في تعجيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو ما تم التأكيد عليه في إعلان هانغدجو. وفي الوقت الذي يجري فيه وضع الصيغة النهائية لتقرير التقييم هذا (تموز/يوليه 2013) يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اجتماعه الاستعراضي الوزاري السنوي. وموضوع الجزء الرفيع المستوى من الاجتماع هو "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، والإمكانات الثقافية لتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

50- ويؤكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره للاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[13] على أن الثقافة، بوصفها عاملا مساعدا وحافزا، توفر مدخلا في جميع قطاعات التنمية المستدامة بما فيها البعد الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية، والاستدامة البيئية، والسلام والأمن. ويشير إلى أنه ينبغي أن يتضمن إطار ما بعد عام 2015 التنمية كعنصر أساسي، وأن من شأن زيادة التأكيد على السياقات الثقافية في السياسات والبرامج الإنمائية أن يساعد على اتباع نهج للتنمية يتسم بأنه أكثر فعالية وشمولية وأكثر تركيزا على الإنسان. وينبغي في الوقت ذاته أن يقوم القطاع الإبداعي بدور حفّاز للتنمية، وأن يسهم في الحد من الفقر وزيادة الرفاهية والشمولية. ومن الأهمية الحاسمة وضع مؤشرات وإحصائيات تتعلق بالثقافة لإبداء هذا الأثر. ويشير التقرير أيضا إلى بعض الصلات بين الثقافة والتربية، والمساواة بين الجنسين والبيئة. ويشجع التقرير علاوة على ذلك منظومة الأمم المتحدة على أن تدرج الثقافة في أطر الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، ويشجع البلدان على أن تصدق على الاتفاقيات الثقافية. وتوفر الوثيقة التي أسهمت بها اليونسكو في التقرير مناقشة أكثر تفصيلا وتعمقا لدور الثقافة المحتمل في سياق التنمية المستدامة، وتدعو إلى جعل الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة.

51- ومطلوب إلى اليونسكو، أكثر من أي وقت مضى، بوصفها الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة المناطة بها ولاية في مجال الثقافة، أن تبدي عنصر الريادة وأن تسهم في المناقشة الجارية. ولقد بذلت المنظمة من قبل على امتداد السنوات القلائل الأخيرة جهودا كبيرة للدفع قدما بالمناقشة، بتوضيح مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة. ولقد تحققت ثمار جهود اليونسكو في شكل تعاظم الاعتراف حاليا بأهمية الثقافة للتنمية المستدامة عامة وإطار التنمية لما بعد عام 2015

---

(12) إعلان هانغدجو. وضع الثقافة في صميم سياسات التنمية المستدامة. المعتمد في هانغدجو، جمهورية الصين الشعبية، في 17 أيار/مايو 2013. http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CLT/images/FinalHangzhouDeclaration20130517.pdf.

(13) انظر النسخة المسبقة المؤرخة نيسان/أبريل 2013: http://www.un.org/en/ecosoc/docs/adv2013/13_amr_sg_report.pdf.

خاصة. ومن الجلي أنه لا يزال يتعين عمل الكثير حتى تُقبل الثقافة بحق كجزء لا يتجزأ من إطار التنمية المستدامة في مجمله، وحتى يتسنى وضع السياسات والبرامج اللازمة وتنفيذها. إلا أنه تم بالفعل اتخاذ الخطوات الأولى، وهي خطوات واعدة.

2.3.2 اتفاقية عام 2003 والتنمية المستدامة

52- تضطلع اتفاقية عام 2003 بدور هام في هذا السياق. وتشير الاتفاقية في ديباجتها إلى العديد من الصكوك الدولية، وتسلم بأهمية التراث الثقافي غير المادي كدعامة للتنوع الثقافي وضمان للتنمية المستدامة. والمادة 1 بشأن أغراض الاتفاقية لا تتضمن إشارة مباشرة إلى التنمية المستدامة، ولكن المادة 2 بشأن التعاريف تنص بجلاء على أنه "لا يؤخذ في الحسبان، لأغراض هذه الاتفاقية سوى التراث الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد والتنمية المستدامة". وبهذا تم تحديد الاتساق مع التنمية المستدامة على أنه من الشروط الأساسية لأخذ الاتفاقية للتراث الثقافي غير المادي في الحسبان. وهذا يعني أيضا أن التراث الثقافي غير المادي الذي يعرقل أو يعوق التنمية المستدامة لن يؤخذ في الحسبان، وكذلك الممارسات التي تتناقض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

53- ولا توفر الاتفاقية أي توجيه آخر فيما يتعلق بما يجعل، أو لا يجعل، التراث الثقافي غير المادي متفقا مع التنمية المستدامة، ولا توضح الصلات بين الاثنين. والتوجيهات التنفيذية للاتفاقية تشجع وسائل الإعلام على "... الإسهام في التوعية بأهمية التراث الثقافي غير المادي باعتباره وسيلة لدعم التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة ومنع المنازعات، مفضلة ذلك على التركيز فقط على جوانبه الجمالية والترويحية ..."، وتحث الدول الأطراف على إدارة السياحة على نحو مستدام لا يعرض للخطر التراث الثقافي غير المادي المعني. ولا توضح التوجيهات التنفيذية كيف يُتوقع أن يدعم التراث الثقافي غير المادي التنمية المستدامة، وهل تدعم مجالات معينة من التراث الثقافي غير المادي التنمية المستدامة أكثر من غيرها، ولا تناقش الصلة بين أي من التدابير المقترحة لصون التراث الثقافي غير المادي وغيرها من التدخلات التي قد تنفذها البلدان لدعم التنمية المستدامة.

2.3.3 كيف ترى الجهات المعنية الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة

54- تتفق الجهات المعنية التي جرى التشاور معها بالإجماع تقريبا، على أن بوسع التراث الثقافي غير المادي أن يقدم مساهمة هامة في التنمية المستدامة. وأشير كذلك إلى أن هذه الصلة التي كانت قائمة على الدوام أصبحت بفضل هذه الاتفاقية واتفاقية عام 2005 ظاهرة، وباتت مفهومة أكثر من ذي قبل. وأشار المشاركون في مؤتمر هانغدجو أيضا إلى هذه النقطة. ففي مناقشة بشأن منجزات الاتفاقية، أعرب المشاركون عن رأي مفاده أنه يبدو الآن أن المساهمة التي يمكن أن يقدمها التراث الثقافي غير المادي في التنمية المستدامة أصبحت مفهومة على نحو أفضل نتيجة لاعتماد الاتفاقية.

55- وخلص المؤتمر إلى نتيجة مؤداها أن التراث الثقافي غير المادي هو أساس التنمية المستدامة للبشرية، لأنه لا غنى عنه لتقوية الصلات الوثيقة بين الأشخاص، وإتاحة الفرصة لعمليات التبادل الثقافي، وتعزيز الفهم والتسامح المتبادلين. وقُدمت توصيات بشأن دور التراث الثقافي غير المادي في سياق التعليم (وضع المناهج الدراسية)، وتجنب النزاعات، وحل الخلافات، ومنع الكوارث والانتعاش فيما بعدها، والاستدامة البيئية، والتصدي لتغير المناخ، وكفالة الأمن الغذائي والصحة.

56- وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المتكلمين والمشاركين في المائدة المستديرة في مؤتمر هانغدجو تضمنت، الخبراء المعنيين باتفاقية عام 2003، وممثلي اليونسكو وشركائها، والمسؤولين الحكوميين من عدد قليل من الدول الأطراف، معظمهم من قطاع الثقافة. أي أن هذا لم يكن محفلا مشتركا بين القطاعات نوقش فيه التراث الثقافي مع جهات لا علاقة لها بالثقافة من قطاعات مثل التربية أو البيئة أو الصحة، إما قد لا تدرك بوضوح الصلات بين التراث الثقافي غير المادي ومجالات عمل كل منها، أو قد لا تتوفر لها الأدوات والآليات اللازمة لفهم مساهمة التراث الثقافي غير المادي وإدماجها في أعمالها.

57- وأثبتت التقييم، في واقع الحال، أنه في حين أن المشاركين في الاتفاقية اتفقوا بوجه عام على أن هذه الصلة هامة، فإن عمليات توضيح طبيعة هذه الصلة، وتحديد ما لهذه الصلات من إمكانات للتنمية المستدامة من ناحية ولقدرة التراث الثقافي غير المادي على الاستمرار من ناحية أخرى، وتحديد المخاطر المحتملة التي قد تشكلها التنمية، إن لم تكن مستدامة، على التراث الثقافي غير المادي وغير ذلك من الأمور، كلها كانت أعمالا قيد الإنجاز. ولا مفاجأة في ذلك، لأن الاتفاقية صك جديد نسبيا ولأن الصلات متعددة الجوانب ولا يسهل دائما فهمها.

58- وأشار عدد كبير من الجهات المعنية (بما فيها جهات حكومية وجهات من غير الدول) التي جرى التشاور معها في أثناء عملية التقييم إلى الفوائد الاقتصادية المحتملة للتراث الثقافي غير المادي كمحتوى هام للأنشطة الثقافية، والسلع والخدمات التي يجري إنتاجها وتوزيعها على يد صناعات ثقافية أو من خلال بنى أساسية ثقافية. وتضمن هذا أيضا إمكانية أن تولّد الصناعات الثقافية عمالة ودخلا للقطاع الخاص والمنظمات غير الربحية، والفنانين، والجماعات المعنية. ويُنظر إلى الصناعات الثقافية المتصلة بالكتب، والمسرح، والسينما، وصناعة السلال، والتصوير، والرقص، والموسيقى، وصناعة الأزياء، والحرف التقليدية، وغيرها، على أنها عوامل حفازة للتنمية الاقتصادية. وتبين العلاقة الوثيقة بين التراث الثقافي غير المادي والاقتصاد الإبداعي الصلات القائمة بين اتفاقية عام 2003 واتفاقية عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي التي يمكن الاستفادة منها على نحو أفضل في أعمال البرمجة في اليونسكو.

59- وأبرزت جهات معنية عديدة إمكانية أن يجتذب التراث الثقافي غير المادي السياحة الثقافية والفوائد الاقتصادية التي يمكن أن توفرها للجماعات وللاقتصاد، والإسهام في نهاية المطاف في الحد من الفقر. وأشير في هذا السياق إلى المخاطر المحتملة للسياحة على التراث الثقافي غير المادي، بما في ذلك إمكانية "تجمد" مجالات للتراث الثقافي غير المادي مثل فنون الأداء، والطقوس، والاحتفالات، وغيرها، التي كانت تُقدَم في وقت ما لأغراض السياحة فحسب، أو

تشويهها، أو فصلها عن هوية الناس ومشاعرهم، ولهذا فقد تفقد هذه الأنشطة معناها الجوهري، والأهمية التي كان التراث الثقافي غير المادي يمثلها للجماعات والشعوب المعنية. والواقع أن هذه الأنواع من الأداء لن تكون حتى مؤهلة لأن تعتبر تراثا ثقافيا غير مادي وفقا لروح الاتفاقية. غير أن معظم الجهات المعنية التي جرت استشارتها تشعر بوجه عام بالتفاؤل في أن فوائد السياحة، إذا كانت مستدامة وجيدة الإدارة، ستكون أرجح من الأخطار الكامنة فيها.

60- وتشكل المعارف والممارسات التقليدية، بما فيها الممارسات السليمة بيئيا المتصلة بالزراعة، وإسهام المهارات الحرفية التقليدية (بدلا من الإنتاج الواسع النطاق) في الاستدامة البيئية، أمثلة أخرى كان يشار إليها في أحيان كثيرة على أنها تبرهن على الصلة القائمة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة. وجرى التأكيد أيضا على مساهمة الممارسات التقليدية في الجهود المبذولة لمنع فقدان التنوع البيولوجي، والحد من تردي التربة، وتخفيف آثار تغير المناخ. وأوضحت الجهات المعنية أيضا أن الإقرار بقيمة مساهمة الممارسات التقليدية في هذه الجهود، التي لم تحظ حتى الآن في أحيان كثيرة بأي تقدير خاص، كان له أثر تمكيني على الجماعات.

61- وأشير أيضا إلى أن التراث الثقافي غير المادي يحمل في طياته القيم الاجتماعية والثقافية للمجتمعات، وأن هذه القيم من شأنها أن تعزز التماسك الاجتماعي للمجتمعات، وهذا شيء ضروري بصفة خاصة في أوقات الأزمات والتحولات. وشدد عدد كبير من الجهات المعنية على الأهمية الأساسية للتراث الثقافي غير المادي كجزء من هوية الجماعات، وعلى أن الإحساس بالهوية هام للتصدي للتحديات الاجتماعية الثقافية التي يواجهها من يعيشون في مجتمعات متعددة الثقافات. ولهذا يُنظر إلى هذا الإحساس بالهوية، بالاقتران مع الحوار المشترك بين الثقافات، والتقارب الحقيقي بين الثقافات على أنه، أساسي الأهمية لكي تصبح التنمية أكثر إنصافا واستدامة.

62- وتكرر أيضا طرح مسألة الهوية في سياقات أخرى، مثل وضع الحكومات أشكالا معينة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادي في صميم التراث الوطني للبلد، بغية بناء هوية وطنية حولهما. وهذا يوحي بسوء فهم أو سوء استخدام للاتفاقية، أسوة بالخلافات بين الدول الأطراف حول المطالبات "بملكية" عناصر معينة من التراث الثقافي غير المادي مدرجة أو سيتم إدراجها في القائمة التمثيلية.

63- وتبين للتقييم، بوجه عام، أن إمكانية أن يصبح التراث الثقافي غير المادي حافزا للتنمية عن طريق الصناعات الثقافية، والبنى الأساسية المؤسسية المقابلة، والسياحة الثقافية المستدامة، مفهومة إلى حد كبير لدى الجهات المعنية. ويُنظر إلى التراث الثقافي غير المادي على أنه يسهم في توليد الدخل، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. ويُنظر إلى بعض الممارسات الزراعية والمهارات المهنية التقليدية على أنها توفر بدائل قيمة للتقنيات الحديثة أو تكملها. ونادرا ما يشار إلى معارف وممارسات تقليدية أخرى وثيقة الصلة بالتنمية المستدامة، كتلك المتصلة بالطب التقليدي أو الصيدلة التقليدية على سبيل المثال، أو الطرق التقليدية للتعلم، ومنع النزاعات وحلها. وغالبا ما تتصل إمكانية التراث الثقافي غير المادي كعامل مساعد للتنمية المستدامة بمهمته كمصدر للهوية والإبداع.

2.3.4 التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة في الممارسة العملية

64- أن معرفة الصلات بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة وتقديرها شيء، والبناء على هذه الصلات عن وعي في الممارسة العملية أو حتى إيجاد هذه الصلات حيثما لا تكون قائمة تحد آخر مختلف تماما. وفي حين أن دراسة هذا الموضوع المعقد نسبيا والمتطور في جميع أشكاله وجوانبه كانت خارج نطاق عملية التقييم هذه، تم إبداء القليل من الملاحظات الهامة في هذا الشأن. ولا شك في أن الحاجة تقوم إلى تدارس هذه الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة (والعكس بالعكس) بعمق أكبر في المستقبل.

65- وعلى صعيد الدول الأطراف، يتضح من تحليل للتقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف وقت كتابة هذا التقييم (الدورات 2011 و 2013) أن ما يقرب من 75 في المائة من الدول الأطراف المقدمة لتقارير (29 من 41)[14] وضعت سياسة جديدة نسبيا لصون التراث الثقافي غير المادي، وأن 24 من هذه التقارير يثبت أنه قد أقيمت إلى حد ما صلة بين التراث الثقافي غير المادي وأنشطة التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والريفية والبيئية). وعلى هذا الأساس، يُنظر إلى التراث الثقافي غير المادي بجلاء على أنه حافز للتنمية. (يرد المزيد عن السياسات والتشريعات في فصل لاحق من هذا التقرير).

66- وعلى الصعيد الدولي، ما فتئت اليونسكو تبذل جهودا كبيرة لوضع الثقافة في صميم المناقشة الإنمائية الدولية. وتم، كما ورد بمزيد من التفصيل آنفا، إحراز تقدم على امتداد السنوات القليلة الماضية، كما يتجلى في تأكيد عدد من الوثائق الختامية لمؤتمرات قمة هامة ومن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على أهمية الثقافة للتنمية وإسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأهمية الثقافة في سياق خطة التنمية لما بعد عام 2015، ويعكف المجلس الاقتصادي والاجتماعي حاليا على مناقشة هذا الموضوع.

67- ومن الجلي أيضا، أن هذه الأعمال جميعها تتضمن التراث الثقافي غير المادي كجزء لا يتجزأ من التراث الثقافي. وتشير بعض الوثائق المذكورة آنفا على وجه التخصيص إلى التراث الثقافي غير المادي على أنه من الأصول الهامة للسياحة الثقافية، أو على أنه محتوى للصناعات الثقافية، أو تشير إلى نظم المعارف أو ممارسات الإدارة البيئية الخاصة بالشعوب الأصلية التي تسهم في الاستدامة البيئية. وليس ثمة إشارة تُذكر إلى التراث الثقافي غير المادي من ناحية صلته بقطاعات أخرى، أو إلى الدور الأساسي الأهمية الذي تضطلع به الجماعات في صون التراث الثقافي غير المادي، أو إلى ما إذا كان دورها في المشهد العام للتنمية المستدامة سيتغير أو ينبغي أن يتغير وفقا لذلك، وهلم جرا.

68- ويشجع التقييم منظومة الأمم المتحدة على إدماج الثقافة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأوضحت دراسة أجرتها اليونسكو في عام 2012 أن الثقافة مدرجة الآن في 70 في المائة من جميع أطر عمل الأمم

---

(14) كانت 41 دولة طرفا قد قدمت إلى الأمانة، وقت كتابة هذا التقييم، تقارير دورية متاحة للتحليل. ومن بين هذه التقارير، قُدم 31 تقريرا إلى اللجنة لدراستها (2011-2013)، في حين أن 10 منها تقوم الدول المقدمة لها بتنقيحها كي تدرسها اللجنة في دورة لاحقة.

المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتتصل 73 في المائة من هذه الحالات بالركائز الثلاث للتنمية المستدامة (الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية). وتتسم الحالات التي تتصل مباشرة بالتراث الثقافي غير المادي بأنها قليلة، وإن كان عددها قد تزايد على امتداد السنوات القلائل الأخيرة. وتشير تسع وثائق فحسب من جميع وثائق أطر عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التراث الثقافي غير المادي وهي موزعة بالتساوي على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ويركز معظم هذه الحالات على الصلات بين التراث الثقافي غير المادي والهوية (الوطنية). ويمكن التوصل بوجه عام إلى نتيجة مؤداها أن التراث الثقافي غير المادي لا يكاد يبرز في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويرجع هذا بطبيعة الحال إلى عدد من العوامل، منها النفاذ الحديث نسبيا لاتفاقية عام 2003 (في عام 2006)، وعدم وجود مكاتب ميدانية لليونسكو في العديد من البلدان، وعوامل أخرى. ويتعين على اليونسكو أن تضطلع بمزيد من الجهود في المستقبل، كي تبين كيف يمكن بسهولة أن يرتبط التراث الثقافي غير المادي بمعظم المجالات المواضيعية الأساسية لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

69- وكان من بين المبادرات الهامة التي ساعدت على إثبات هذه الصلة، النافذة المواضيعية على الثقافة والتنمية التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمنشأة في عام 2006. وكان الهدف منها هو تعجيل التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد العالمي. وكانت نافذة الثقافة والتنمية، التي عقدت اليونسكو اجتماعا لها، تتكون من برامج جرى تنفيذها في 18 بلدا مختلفا. وكان صون التراث الثقافي غير المادي، ووضع السياسات، وتعزيز البنى الأساسية المؤسسية من بين الأنشطة المضطلع بها. وتجدر الإشارة إلى أن بلدانا عدة وضعت قوائم حصر لعناصر التراث الثقافي غير المادي كجزء من برامج صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في حين بادرت قلة من البلدان الأخرى بأنشطة ربطت بين المعارف والممارسات التقليدية المتصلة بالصحة (في إكوادور) أو بتغير المناخ (في إثيوبيا) والنظم الإنمائية الأكبر[15].

70- وفي الختام، يجري التسليم على نطاق واسع الآن باليونسكو، في ضوء ما اضطلعت به من أنشطة تقنينية، وخصوصا اتفاقية عام 1972 وكذلك اتفاقية عام 2003 وغيرهما، بوصفها رائدة في مجال التراث الثقافي. وتقدر الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى على نحو متزايد الجهود التي تبذلها المنظمة لإثبات الصلات القائمة بين الثقافة والتنمية. كما أن الأنشطة المضطلع بها في سياق تنفيذ اتفاقية عام 2003 تسهم في هذه المناقشة.

---

(15) وضعت اليونسكو نظاما شاملا لإدارة المعارف للنافذة المواضيعية على الثقافة والتنمية التابعة لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن النفاذ إلى قاعدة البيانات بالضغط على الوصلة التالية: http://www.unesco.org/new/en/culture/achieving-the-millennium-development-goals/mdg-f-culture-and-development/.

2.4 التراث الثقافي غير المادي والمساواة بين الجنسين

71- يتسم نهج اليونسكو المزدوج نحو أولويتها العامة المتمثلة في المساواة بين الجنسين – تعميم مراعاة المنظور الجنساني والبرمجة الجنسانية – بأنه نهج مناسب ويتسق مع الممارسة الدولية. وعلى الرغم من أن معظم القطاعات قد نفذت عددا من الأنشطة الجنسانية البارزة والهامة، ثمة فجوة في قطاع الثقافة لا بد من سدها.

72- ويبدو أن مسألة إدماج أولوية اليونسكو العامة، المتمثلة في المساواة بين الجنسين، في السياسات، والتشريعات، وعمليات التخطيط الإنمائي، وخطط وبرامج الصون وغيرها من الأنشطة المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي هي المشكلة التي يتجنب الجميع مناقشتها أو الاعتراف بها- فالجميع يدركون أهميتها ولكن لا أحد يود أن يعترف بوجودها. وهي مسألة شديدة الحساسية، بالنظر إلى عدم الاتساق الواضح بين قيم حقوق الإنسان التي ترتكز على المساواة بين الجنسين وعدم التمييز من ناحية والخوف من استبعاد نسبة كبيرة من التراث الثقافي غير المادي في حالة تطبيق هذه الاختبارات على نحو أكثر صرامة على تعريف/تحديد التراث الثقافي غير المادي من ناحية أخرى.

73- بيد أنه ليس من الضروري أن يكون هناك تناقض بين صون التراث الثقافي غير المادي والاعتداد به، وقبول أنه لا يمكن التغاضي عن ممارسات تقليدية معينة لأنها تنتهك بوضوح معايير حقوق الإنسان، وهذا شيء مسلم به صراحة في تعريف التراث الثقافي غير المادي الوارد في المادة 2 من الاتفاقية. وينبغي بالأحرى أن تعمل اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم اللجنة الدولية الحكومية)، بمساعدة من اليونسكو، من أجل وضع تحديد أوضح للحدود بين ما يمكن تعريفه بأنه تراث ثقافي غير مادي لأغراض الاتفاقية وما ينبغي عدم تعريفه على هذا النحو[16].

74- وثمة موقف هام يجب أن تتجذه اليونسكو واللجنة الدولية الحكومية في هذا الشأن وهو أن الاتفاقية يمكن أن تشجع على تطوير/تكييف الممارسات الثقافية التقليدية على نحو يتسنى معه الاحتفاظ بقيمتها الأساسية للجماعة المعنية مع إزالة أو إبطال الجوانب التي تنطوي على تمييز جسيم. ويتعين بطبيعة الحال القيام بذلك بطريقة تشاركية ومن خلال التفاوض مع الجماعة المعنية وفيما بين الجهات المعنية جميعها.

75- ومن الأهمية بمكان الإشادة على النحو السليم بالدور المركزي الأهمية الذي تضطلع به المرأة (والرجل) في أحيان كثيرة في إبداع، وحفظ، ونقل التراث الثقافي غير المادي، وكذلك إمكانية أن يؤدي التراث الثقافي غير المادي إلى تمكين المرأة (والرجل) في حياتهما. وبدلا من النظر على نحو سلبي إلى الثقافة التقليدية على أنها تضر حتما بالمرأة والمساواة، يمكن النظر إليها على نحو إيجابي على أنها تتطور باستمرار وتتسم بمرونة طبيعية متأصلة.

---

(16) سيتطلب هذا دراسة نظرية، ولكن معظم هذه الأعمال إما تم أو يجري الاضطلاع بها في مجلس حقوق الإنسان (ولا سيما من قبل المقررة الخاصة للحقوق الثقافية، فريدة شاهين)، ومن المناسب أن تعتمد اليونسكو على هذه الأعمال.

76- والفكرة هنا هي عدم الضغط من أجل المشاركة المستاوية بين الرجل والمرأة في كل الممارسات والأحداث في جميع الأوقات، وإنما بالأحرى فتح مجال للتفكير في مطامح المرأة والرجل فيما يتصل بحياتهما، ومدى تعلقهما بها، وما إذا كانا يحظيان بالدعم من التراث الثقافي غير المادي الذي يمارسانه. ومن المهم أيضا النظر في تدابر صون التراث الثقافي غير المادي وتحديد ما إذا كانت تؤثر على نحو مختلف في حياة كل من المرأة والرجل، وكيف؟

77- وتبين البيانات التي جرى جمعها كجزء من عملية التقييم الحالية أن جهات معنية عديدة تقر بالبعد الجنساني في التراث الثقافي غير المادي، وتؤكد أن الكثير من الممارسات الاجتماعية التقليدية قد تطورت على الزمن لا للاستجابة للبيئة الاجتماعية - الثقافية والاقتصادية العامة المتغيرة فحسب، وإنما أيضا للتطور المستمر في الأدوار والتوقعات الجنسانية. إلا أن من المعترف به أيضا أن المعارف والأدوات اللازمة لمعالجة مسألة المساواة بين الجنسين على وجه التخصيص من ناحية صلتها بالتراث الثقافي غير المادي تكون في أغلب الأحيان غائبة.

78- وفيما يتعلق بآليات عمل الاتفاقية والدعم المقدم من الأمانة، توجد عدة منافذ للتوعية بالجوانب الجنسانية للتراث الثقافي غير المادي، ولإدماج المنظور الجنساني في مختلف مستويات الأنشطة التقنينية (التصديق - ووضع السياسات/التشريعات - والتنفيذ). وبالنظر إلى عدم وجود مناقشة متعمقة بشأن المساواة بين الجنسين والتراث الثقافي غير المادي، وعدم تقديم أي توجيه مناسب، فإن هذه الآليات والوثائق والنماذج والتقييمات ذات الصلة لا تولي حتى الآن الاعتبار اللازم للمنظور الجنساني. وعلى سبيل المثال، لا يطلب أي من ملفات الترشيح (للقائمة التمثيلية، أو قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، أو المساعدة الدولية، أو سجل أفضل ممارسات الصون) أي معلومات عن الصلات بين المساواة بين الجنسين والعناصر المعنية من التراث الثقافي غير المادي. ولا يُطلب كذلك من الدول الأطراف المقدمة للترشيحات أن تضمنها أي أهداف أو مؤشرات تستجيب للمنظور الجنساني.

79- وينطبق الشيء نفسه على التقارير الدورية، وإن كانت اللجنة الدولية الحكومية قد حثت، في معرض نظرها في التقارير الدورية، الدول الأطراف على إيلاء الاهتمام للمنظور الجنساني. غير أن هذه التقارير لا تتضمن حتى الآن أي سؤال جنساني، ولا يُطلب فيها أي بيانات مقسمة حسب الجنس، مما يترك الأمر للدول الأطراف لذكر أو عدم ذكر أي شيء في هذا الصدد. وهذه فرصة ضائعة للتوعية بهذا الموضوع الهام، وجمع معلومات هامة وممارسات جيدة يمكن تشاطرها فيما بعد مع الآخرين. وثمة تطور إيجابي حدث في الآونة الأخيرة وهو تضمين مشروع الوثيقة 37م/5 المقياس التالي الذي يتعلق بالمؤشر الخاص بعدد التقارير الدورية التي ستتولى الأمانة تحليلها: "100 تقرير، منها 50 تتناول المسائل الجنسانية".

80- ولا يعالج برنامج الأمانة لبناء القدرات (الذي ترد مناقشة له في فصل لاحق) أيضا هذا الموضوع بتفصيل أكبر، ويرجح أن يكون ذلك لعدم توفر التوجيه أو الإرشاد من اللجنة الدولية الحكومية. ولا حاجة هنا إلى ذكر أنه لا الاتفاقية ولا التوجيهات التنفيذية للاتفاقية، توفر أي توجيه بشأن هذه المسألة، باستثناء ذكر أنه لا يؤخذ في الحسبان سوى التراث

الثقافي غير المادي الذي يتفق مع الصكوك الدولية القائمة المتعلقة بحقوق الإنسان، ومع مقتضيات الاحترام المتبادل بين الجماعات والمجموعات والأفراد، والتنمية المستدامة.

81- وشرعت أمانة اتفاقية عام 2003 مؤخرا في إجراء دراسة عن التراث الثقافي غير المادي والمنظور الجنساني، وفي إعداد مجموعة أدوات يمكن أن تساعد في معالجة المنظور الجنساني في مشاريع محددة للصون، بما في ذلك إعداد قوائم الحصر. وهذه بلا شك خطوة أولى في الاتجاه السليم. ويؤمل أن تتضمن مجموعة الأدوات أيضا الكثير من الأمثلة المبتكرة عن الطريقة التي كيفت بها الجماعات تراثها الثقافي غير المادي بما جعله أكثر مراعاة للمنظور الجنساني، مع المحافظة على مهامه ومدلولاته الاجتماعية.

التوصية 1 –	تنقيح جميع الوثائق والنماذج ذات الصلة (بما فيها التوجيهات التنفيذية، وأشكال التقارير الدورية، وملفات الترشيح) كي تتضمن توجيهات وأسئلة جنسانية.

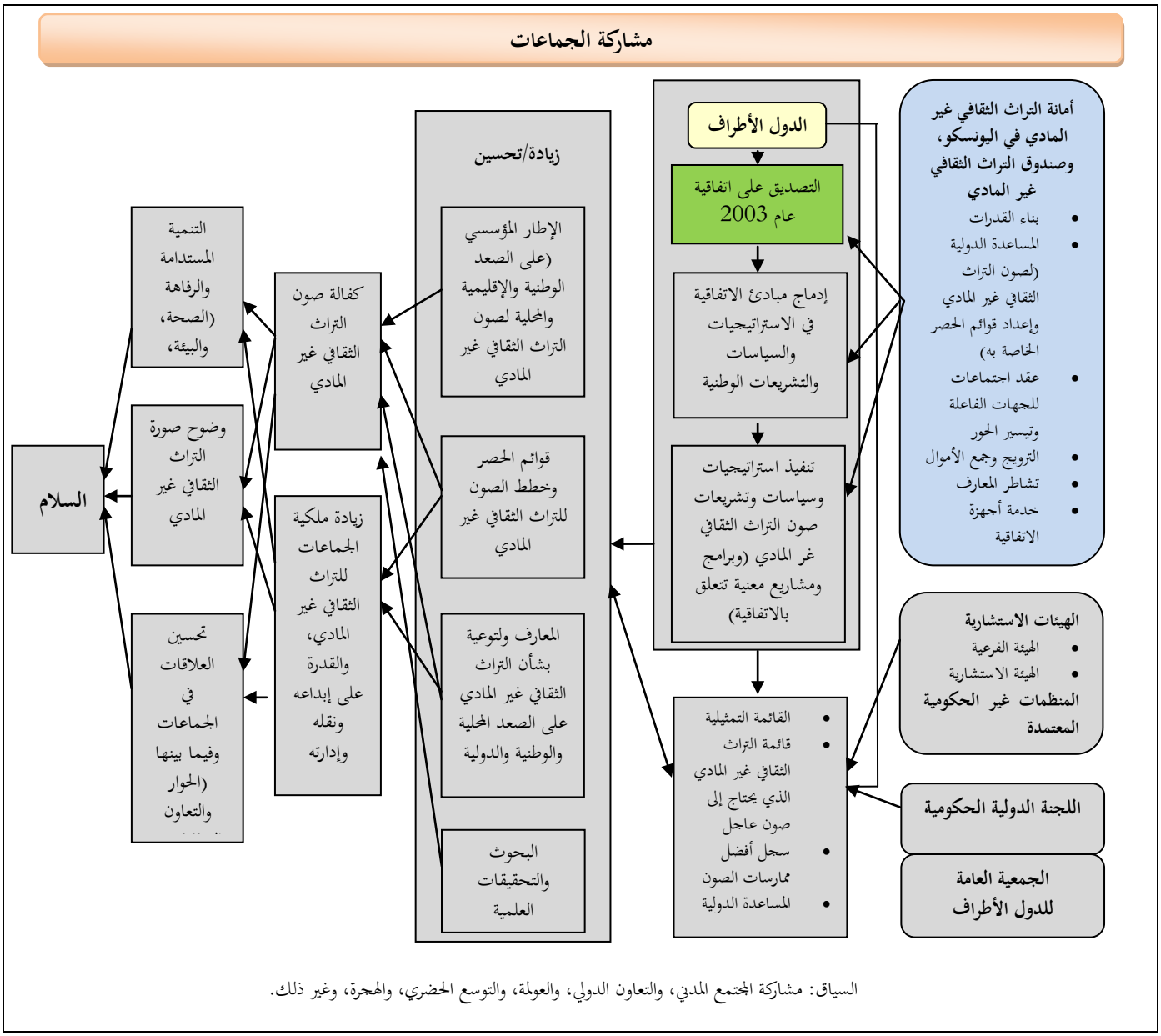

السياق: مشاركة المجتمع المدني، والتعاون الدولي، والعولمة، والتوسع الحضري، والهجرة، وغير ذلك.

3.1 *ارتفاع مستوى التصديق في جميع المناطق*

82- دخلت اتفاقية عام 2003 حيز النفاذ في 20 نيسان/أبريل 2006 للدول الثلاثين التي صدقت عليها في 20 كانون الثاني/يناير 2006 أو قبل ذلك. وفي عام 2006 صدقت على الاتفاقية 40 دولة أخرى، واستمر معدل التصديق في ازدياد مطرد، وبلغ عدد الدول الأطراف في الاتفاقية وقت إعداد هذا التقرير (تموز/يوليه 2013) 155 دولة.

الشكل 1 التصديق على اتفاقية عام 2003: 2004–2013

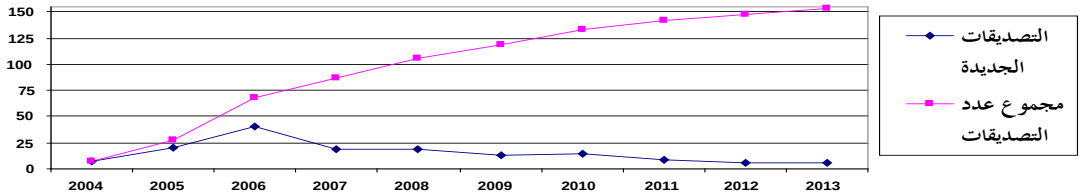

المصدر: الموقع الشبكي للصكوك القانونية

83- وهذا يعني أن اتفاقية عام 2003 شهدت، بوصفها ثاني أحدث اتفاقية ثقافية لليونسكو، عدد مرتفعا بصفة استثنائية من التصديقات في فترة زمنية قصيرة جدا. وعلى سبيل المقارنة، بلغت اتفاقية اليونسكو الثقافية الوحيدة التي حققت عددا أكبر من التصديقات – وهي اتفاقية عام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي – نفس العدد من التصديقات بعد 26 سنة من اعتمادها في عام 1998. وينبغي، مع ذلك، الاعتراف بأن المعدل المرتفع من التصديقات على اتفاقية عام 2003 يرجع أيضا جزئيا إلى نجاح اتفاقية عام 1972 التي احتفلت مؤخرا بذكرى اعتمادها الأربعين. واتفاقية اليونسكو لعام 2005 لمكافحة المنشطات في الرياضة هي الاتفاقية الوحيدة التي حققت ذات العدد من التصديقات في فترة زمنية أقصر قدرها ست سنوات فحسب، وبلغ عدد التصديقات عليها في عام 2013 ما مجموعه 174 تصديقا.

الشكل 2 التصديق على اتفاقية عام 2003 عبر العالم

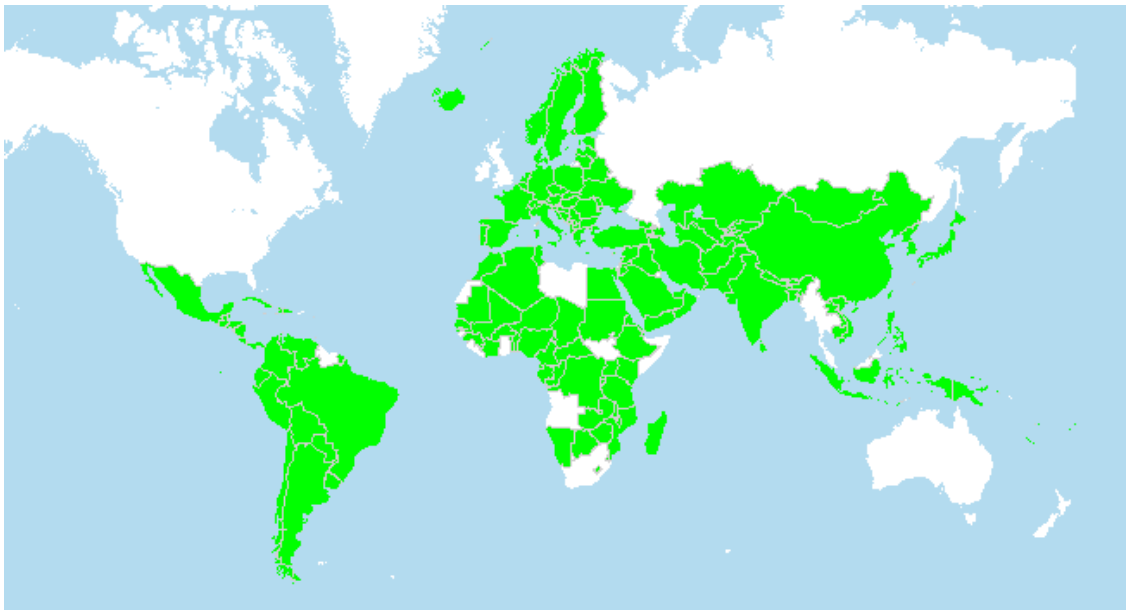

المصدر:موقع اليونسكو الشبكي للتراث الثقافي غير المادي، تموز/يوليو 2013 (لا يتضمن الشكل حتى الآن ماليزيا التي صدقت على الاتفاقية في تموز/يوليو 2013).

84- كان معدل التصديق مرتفعا في المجموعات الإقليمية الست لليونسكو جميعها، كما يتضح في الشكلين الواردين أعلاه وأدناه.

الجدول 1 التصديق على اتفاقية عام 2003 حسب المجموعات الإقليمية

المجموعة الإقليمية	عدد الدول الأعضاء في اليونسكو	عدد الدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية	الدول التي لم تصدق بعد
الأولى	27	19	إسرائيل، أندورا، آيرلندا، سان مارينو، كندا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية
الثانية	25	24	الاتحاد الروسي
الثالثة	33	29	جزر البهاما، سانت كيتس ونيفس، سورينام، غيانا
الرابعة	44	30	أستراليا، تايلند، توفالو، تيمور – ليشتي، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، ساموا، سنغافورة، كيريباس، ملديف، ميانمار، نيوزيلندا
الخامسة (أ)	46	37	أنغولا، جزر القمر، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، سيراليون، الصومال، غانا، غينيا – بيساو، ليبريا
الخامسة (ب)	18	16	البحرين، الكويت
المجموع	193	155	

المصدر: موقع اليونسكو الشبكي، 31 تموز/يوليو 2013.

85- يمكن استخلاص عدد من الملاحظات من الجدول الوارد أعلاه. فعدد من الدول ذات النفوذ التاريخي (وخصوصا في المجموعة الأولى) مثل كندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية لم تصدق بعد على اتفاقية عام 2003. أما في جنوب وشرق أوروبا ووسط آسيا (المجموعة الثانية) فقد صدقت معظم الدول على الاتفاقية باستثناء الاتحاد الروسي. وأما في منطقة البحر الكاريبي (المجموعة الثالثة) ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ (المجموعة الرابعة)، فلم تصدق على الاتفاقية دول جزرية صغيرة كثيرة ولم تصدق عليها أيضا دول أكبر مثل أستراليا وتايلند. وأما في أفريقيا (المجموعة الخامسة (أ))، التي تضم أكبر مجموعة إقليمية وتمثل أولوية عامة لليونسكو، فإن 9 فحسب من 46 دولة لم تصدق بعد على الاتفاقية. وأما في الجنوب الأفريقي، فإن بلدين فحسب لم يصدقا بعد: أنغولا، وجنوب أفريقيا. وأما في المنطقة العربية، فقد صدقت معظم الدول على الاتفاقية.

86- وتختلف الأسباب الكامنة وراء عدم التصديق على الاتفاقية. فعدد من الدول لم يصدق بعد على الاتفاقية بسبب مسائل سياسية خاصة. وفي الدول الاتحادية، تستغرق عملية التصديق أيضا وقتا أطول، ويمكن أن يكون هذا سببا آخر لتأخر عملية التصديق. وأخيرا، لا يشكل التصديق على الاتفاقية ببساطة في بعض البلدان أولوية في الوقت الحاضر.

87- وتبين من التقييم أن عدم تصديق دولة ما في بعض الحالات على اتفاقية عام 2003 لم يمنع هذه الدولة في واقع الحال من تنفيذ تدابير تتفق مع الاتفاقية. وعلى سبيل المثال، وضع عدد من الدول أو الوحدات دون الوطنية تشريعات تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي (نيوفوندلند في كندا، وجنوب أفريقيا، وتاليند، وغيرها)، أو أعد قوائم حصر بالتراث الثقافي غير المادي (المملكة المتحدة)، أو اضطلع بأنشطة للصون (الولايات المتحدة الأمريكية). (يرد المزيد عن هذه المسألة في الرسمين السابقين).

3.2 *دعم اليونسكو للتصديق*

88- اتخذت اليونسكو عددا من الإجراءات لتشجيع الدول الأعضاء فيها على التصديق على اتفاقية عام 2003. ففي عام 2009، وُضِعت استراتيجية لبناء القدرات لدعم الدول في تنفيذ الاتفاقية. وكان التصديق على الاتفاقية من بين المجالات المواضيعية الأربعة المحددة على أنها أولويات عاجلة للدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، أعدت أمانة اليونسكو دليلا تدريبيا خاصا بشأن التصديق على اتفاقية عام 2003، ونظمت عدة حلقات عمل تتعلق بالتصديق على وجه التخصيص، استهدفت في المقام الأول الدول الجزرية الصغيرة: جزر القمر (تموز/يوليه 2011)، وتيمور - ليشتي (تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، وساموا (شباط/فبراير 2012)، وسانت كيتس ونفيس (أيار/مايو 2012).

89- وصُمم دليل حلقة العمل المعنون "التصديق على اتفاقية اليونسكو للتراث غير المادي" من أجل ميسري برنامج بناء القدرات. والغرض منه هو تقديم اتفاقية عام 2003 وآلياتها إلى مختلف الجهات المعنية التي ستشارك في حلقة العمل المتعلقة بالتصديق وحلقات العمل الأخرى المتعلقة ببناء القدرات. ويعرض الدليل الجوانب القانونية للتصديق، والخطوات اللازمة للتوصل إلى اتفاق بشأن التصديق، والتحضير للتصديق الذي سييسر التنفيذ فيما بعد. ويعرض الدليل أيضا مختلف آليات تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي.

90- وكان الهدف من حلقات العمل المتعلقة بالتصديق هو إعلام المشاركين بأهمية التصديق على الاتفاقية والفوائد العائدة من وراء ذلك، وتمثل في بعض الحالات في التشجيع على ترجمة الاتفاقية إلى اللغات المحلية. ويرد أدناه مثال لحلقة العمل المتعلقة بالتصديق.

الإطار 1- حلقة العمل المتعلقة بالتصديق المعقودة في أبيا، ساموا، 14-15 شباط/فبراير 2012

جمعت حلقة العمل المتعلقة بالتصديق المعقودة في ساموا بين 32 ممثلا من الوزارات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات في 8 جلسات على امتداد يومين. وجرى فيها إطلاع المشتركين على المفاهيم الأساسية لاتفاقية عام 2003 والآليات الدولية التي أنشأتها. ويفيد التقرير النهائي لحلقة العمل[17] بأن المشتركين دخلوا في مناقشات بشأن الطريقة التي تتناول بها الاتفاقية التراث الثقافي غير المادي المقدس، وصلة الاتفاقية بالقوانين العرفية، ومدى اتساقها مع المعاهدات الدولية الأخرى والإجراءات المتعددة الجنسية المتعلقة بالتراث المشترك. وخلصت الحلقة إلى مجموعة من التوصيات منها ترجمة الاتفاقية إلى اللغة الساموية، وإطلاق مشاورات وطنية في نيسان/أبريل 2012 بشأن التصديق على الاتفاقية، ودراسة إنشاء لجنة وطنية لصون التراث الثقافي غير المادي في ساموا.

91- وبالإضافة إلى حلقات العمل المكرسة للتصديق على وجه التخصيص، نظمت اليونسكو مجموعة من حلقات العمل المتعلقة بالتنفيذ في البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاقية عام 2003. ونُظمت على سبيل المثال، أربع حلقات مختلفة في تيمور - ليشتي تغطي مسألتي التنفيذ وإعداد قوائم الحصر. وفي نيسان/أبريل 2011، نظم مكتب اليونسكو الجامع في أكرا حلقة عمل بشأن "قوة الثقافة والتنمية" للترويج للتصديق على اتفاقيتي عام 2003 وعام 2005 وتنفيذهما في غانا وليبريا، وهما بلدان لم يقوما بعد بعملية التصديق.

92- إلا أنه حتى وقت إعداد هذا التقييم، لم تكن أي من الدول التي نُظمت في أقاليمها حلقات عمل تتعلق بالتصديق قد صدقت على اتفاقية عام 2003. ولم يتسن، مع ذلك، تحديد الأسباب الكامنة وراء عدم التصديق في هذه الدول، وإن كان قد ذُكر أن بعضها كان بصدد عملية التصديق.

93- ويمثل المعدل السريع للتصديق على اتفاقية عام 2003 نجاحا كبيرا في حد ذاته. فهو، كما خلص مؤتمر هانغدجو، دليل على أن الاتفاقية تستجيب لاحتياجات لم تتم تلبيتها لدول وجهات فاعلة أخرى، غير أن تنفيذ الاتفاقية لم يكن دون تحديات. وستناقش هذه التحديات بمزيد من التفصيل في الفصول القادمة.

---

[17] تقرير حلقة العمل المتعلقة بالتصديق على اتفاقية التراث الثقافي غير المادي، 14-15 شباط/فبراير 2012، قسم الثقافة، وزارة التربية والرياضة والثقافة، أبيا، ساموا.

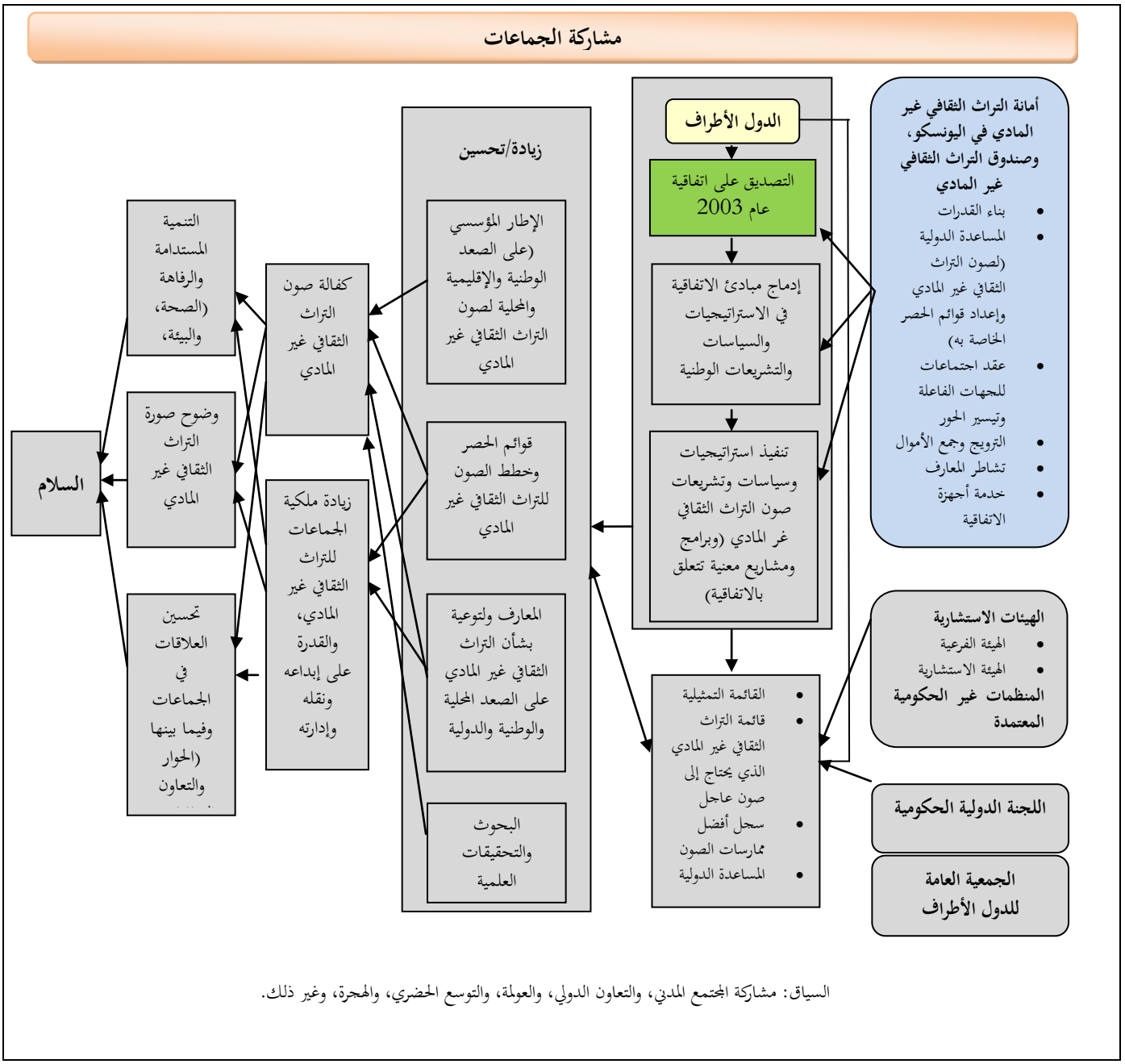

السياق: مشاركة المجتمع المدني، والتعاون الدولي، والعولمة، والتوسع الحضري، والهجرة، وغير ذلك.

4.1 إدماج أحكام الاتفاقية في السياسات والتشريعات

4.1.1 الإطار التشريعي

94- من الجلي أن أطرافا كثيرة استجابت للتشجيع القوي الذي تضمنته اتفاقية عام 2003 فيما يتصل بسن تشريعات جديدة و/أو تنقيح التشريعات القائمة حاليا، وكان معظم ذلك في الفترة منذ عام 2006. ووفقا لما هو وارد

في التقارير الدورية المقدمة حتى الآن[18]، سنت 14 دولة طرفا قوانين جديدة مكرسة للتراث الثقافي غير المادي، أو أدرجت هذا التراث في تشريعات قائمة الآن، وتقوم 5 دول أطراف حاليا بوضع تشريعات جديدة. ويوجد لدى بعض الدول الأطراف، بطبيعة الحال، تشريعات تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي منذ سنوات عديدة (مثل اليابان منذ عام 1950 وكوريا منذ عام 1962)، ومن المثير للاهتمام رصد إلى أي مدى ستتطور ممارساتها للاستجابة للمتطلبات الجديدة بموجب الاتفاقية. ويُتوقع، في فرنسا، أن يأخذ قانون التراث الجديد الذي سيعتمد في عام 2013 في الاعتبار التراث الثقافي غير المادي. ولدى مدغشقر مشروع قانون لصون التراث الثقافي غير المادي وفقا لاتفاقية عام 2003، في حين يوجد لدى المغرب مشروع قانون بشأن التراث به فصل خاص مكرس للتراث الثقافي غير المادي.

95- وأثبت التقييم أيضا أنه يوجد، بالإضافة إلى الدول الأطراف الـ 19 التي قدمت معلومات عن التشريعات في تقاريرها الدورية، عدد من الدول الأطراف الأخرى التي اتخذت خطوات في ذلك الاتجاه. ففي عام 2011، نشرت الصين أول قانون لها عن التراث الثقافي غير المادي، وفي عام 2009، عدلت فييت نام قانونها لعام 2001 بشأن التراث الثقافي كي يتفق مع اتفاقية عام 2003 ويستجيب على نحو أفضل إلى الحالة السائدة حاليا في البلد. وفي عام 2010 سن الجبل الأسود قانون حماية الممتلكات الثقافية، الذي يتضمن أحكاما بشأن التراث الثقافي غير المادي. وفي سلوفينيا التي أصبحت دولة طرفا في عام 2008، دخل قانون حماية التراث الثقافي حيز النفاذ في العام نفسه. ويعرِّف القانون المذكور التراث الثقافي غير المادي بأنه تراث ثقافي حي. وأُدمجت بلدان، مثل أوزبكستان وتايلند، أحكاما من اتفاقية 2003 في تشريعاتها قبل التصديق الفعلي عليها. وفي السلفادور، قُدم اقتراح بإصلاح القانون يرمي إلى تعزيز المسائل المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي، ويجري في جورجيا حاليا وضع قانون يتعلق على وجه التخصيص بالتراث الثقافي غير المادي.

96- وفي صربيا، التي لم تصدق على الاتفاقية إلا في عام 2010، أُبرمت مذكرة تفاهم بين وزارة الثقافة وكلية الحقوق في جامعة بلغراد لوضع مشروع قانون جديد بشأن التراث الثقافي سيتضمن صون التراث الثقافي غير المادي. وتقوم منغوليا أيضا في الوقت الراهن بتنقيح قانونها للتراث الثقافي كيما يتسق على نحو أفضل مع اتفاقية عام 2003 والاتفاقات الأخرى التي صدق البلد عليها. ويتمثل أحد العناصر الأساسية في القانون المنقح في نزع الطابع المركزي للمسؤولية عن صون التراث الثقافي غير المادي من الصعيد المركزي وجعلها على صعيدي المقاطعات والوحدات المحلية. وتوجد في النيجر خطط لتنقيح قانون التراث الثقافي في البلد كيما يأخذ في الاعتبار تدابير صون التراث الثقافي غير المادي والتدابير الأخرى ذات الصلة.

97- ومن الجدير بالذكر أن بعض التشريعات الجديدة (على سبيل المثال في الجمهورية الدومينيكية) وضعتها/أو تنهض بوضعها مؤسسات متخصصة منشأة حديثا (مديريات، وهيئات، ولجان، وغيرها) لصون التراث الثقافي غير المادي. وفي

---

[18] بلغ عدد الدول الأطراف التي قدمت تقارير حتى الآن 41 دولة طرفا (في السنوات 2011 و 2012 و 2013). وربما تكون المعلومات الواردة من الدول الأطراف التي تقدمت بتقارير في دورتي 2011 و 2012 قد أصبحت بالية.

بعض الحالات، ينشئ التشريع الحديث أيضا مؤسسات جديدة، كما هو حاصل في غابون. وفي بيرو، على سبيل المثال، أنشئت وزارة الثقافة بموجب قانون (2010) يحدد مهامها واختصاصاتها، بما فيها تلك المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. وفي عام 2011، حدد توجيه وزاري خاص مهام مديرية التراث الثقافي غير المادي في الوزارة، والإجراءات الواجب اتباعها فيما يتعلق بإعلان التراث الثقافي المادي وغير المادي للبلد. وفي حالات أخرى، يعين القانون مؤسسة قائمة حاليا لتولي صون التراث الثقافي غير المادي (مثل بوركينا فاسو، قانون عام 2011)، مع ذكر تحديد التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضي البلد وإنشاء نظام لإعداد قوائم الحصر كهدف مشترك.

98- وفي عدد من الحالات، يُذكر على وجه التحديد أنه تم سن التشريع الجديد أو المنقح لتحقيق الاتساق بين سياسة وقانون التراث الثقافي في البلد وأحكام اتفاقية عام 2003. ويمثل وضع السياسات الثقافية وتنسيقها (مثلا عن طريق خطة وطنية للصون) هدفا مشتركا آخر لهذا التشريع الجديد، ويبدو في بعض الحالات أن متطلبات صون التراث الثقافي غير المادي أدت إلى إعادة توجيه وضع السياسات. والهدف الرئيسي للعديد من هذه القوانين هو إنشاء نظم للاعتراف الرسمي بالكنوز البشرية الحية (مثل كمبوديا والسنغال)، أو إدراج ذلك جنبا إلى جنب مع الأغراض الأخرى (مثل المغرب).

99- وتتضمن بعض الجوانب القطرية لعملية وضع القوانين هذه التي تجدر الإشارة إليها ما يلي: تم في المغرب الاعتراف رسميا بلغة البربر (كأداة لنقل التراث الثقافي غير المادي) بموجب قانون صدر في عام 2011، وإدراجها في المناهج المدرسية. وقامت بلغاريا، في الوقت الذي تعكف فيه على وضع تشريع جديد للتراث الثقافي غير المادي، بتعديل قانون المراكز المجتمعية لإشراكها مباشرة في أنشطة صون التراث الثقافي غير المادي (مثل المهرجانات، والمعارض، وأنشطة النشر، والتعليم، وغير ذلك)؛ ويتضمن قانون للتراث الثقافي غير المادي في أرمينيا صدر في عام 2009 أحكاما عن حقوق الملكية، والتعاون الثقافي الدولي، والتعاون بين شعب أرمينيا وشعوب البلدان الأخرى. وفي تركيا أجريت، نتيجة لقانون التراث الثقافي غير المادي رقم 302 لعام 2006، دراسات ميدانية لتحديد التراث الثقافي غير المادي.

الإطار 2 أمثلة على تعديل التشريعات وفقا لاتفاقية عام 2003 – فييت نام

أجرت فييت نام، في عام 2008، دراسة استقصائية تتعلق بتعديل قانون التراث الثقافي. وقدمت اليونسكو الدعم لهذا المشروع. وفي عام 2009، طُرحت في مناقشة في الجمعية الوطنية لفييت نام للموافقة على مشروع تعديل قانون التراث الثقافي، مسألة ترتيب أولوية عناصر التراث الثقافي غير المادي. وفي معرض الرد على طلب فييت نام، استطاعت أمانة اتفاقية عام 2003 أن توضح أن ترتيب أولوية عناصر التراث الثقافي غير المادي لا تتفق وروح اتفاقية عام 2003. وصدر بعد ذلك قانون التراث الثقافي المعدل. ويتضمن القانون المذكور أنظمة بشأن إعداد قوائم حصر عناصر التراث الثقافي غير المادي وإدراجها في القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي

100- تقع الاختصاصات القانونية المتعلقة بالثقافة، في العديد من الدول الأطراف ذات النظم الاتحادية، ضمن ولاية حكومات المقاطعات. وهذا هو الحال، على سبيل المثال في النمسا حيث تتولى المقاطعات التسع، عن طريق قوانينها للترويج الثقافي، مهمة اتخاذ تدابير الصون القانوني للتراث الثقافي غير المادي. وفي إيطاليا، اعتمدت منطقة لومباردي قانونا لصون التراث الثقافي غير المادي (2008)، وتوجد في سويسرا عدة قوانين ثقافية على مستوى الكانتونات تتضمن أحكاما بشأن التراث الثقافي غير المادي. وسُنت في كل من الإمارات العربية المتحدة وإسبانيا، تشريعات جديدة على الصعيد الإقليمي بالترادف مع التشريعات الوطنية أو بدلا منها. ويمكن أن يفضي هذا إلى تنفيذ غير شامل وغير دقيق للاتفاقية.

101- ويُستدل من المعلومات الواردة آنفا أنه يوجد تنوع كبير فيما يتعلق بالإطار التشريعي المتصل بالتراث الثقافي غير المادي. ففي حين توجد لدى بعض الدول الأطراف تشريعات مخصصة لحماية التراث الثقافي غير المادي الكائن في أراضيها، أدمجت دول أطراف أخرى هذا التراث في تشريعاتها الثقافية عامة. ومن المثير للاهتمام ملاحظة أنه توجد في بعض البلدان، في بعض الحالات الأخرى، حماية خاصة لعناصر معينة من التراث الثقافي غير المادي، تكون عادة مدرجة في قوائمها الوطنية لحصر/تسجيل تراثها الثقافي الوطني غير المادي و/أو قوائمها التمثيلية لهذا التراث. ولقد تطورت هذه التشريعات عادة تدريجا على امتداد عدد كبير من السنوات، وغالبا ما كان ذلك قبل التصديق على الاتفاقية. وينبغي تشجيع هذه الدول على وضع قانون شامل يغطي جميع عناصر التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراضيها، أو إدراج التراث الثقافي غير المادي صراحة في تشريعاتها للتراث الثقافي العام. وحسب النظام السياسي المتبع في كل بلد، قد يتم سن التشريعات على الصعيد الاتحادي، في حين يكون ذلك في بلدان أخرى من مسؤولية فرادى المقاطعات. وفي هذه الحالة الأخيرة، قد تختلف التشريعات المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي اختلافا كبيرا من مقاطعة إلى أخرى.

4.1.2 سياسات التراث الثقافي غير المادي وخطط صونه

102- يمكن، من خلال التقارير الدورية (الدورات 2011-2013) تحديد أن قرابة 75 في المائة من الدول الأطراف التي قدمت تقارير (29 من بين 41) قد وضعت سياسة جديدة من نوع أو آخر لصون التراث الثقافي غير المادي، وأن 24 منها يمكن اعتبار أنها برهنت على إدماج صون التراث الثقافي غير المادي إلى حد ما في مجالات أخرى للسياسات. وتختلف الأولويات فيما بين السياسات الجديدة، التي تتناول على نحو منفرد صون التراث الثقافي غير المادي، وتغطي هذه السياسات في جملة أمور المجالات التالية: التوعية (مع بناء القدرات أو التعليم)، والنقل والشباب، والتعليم، واستيفاء قوائم الحصر، والترويج والتعزيز، وتهيئة بيئة مساعدة للتراث الثقافي غير المادي، وتعزيز مهمته في المجتمع، وغير ذلك.

103- إلا أن هناك ميلا مستمرا، في بعض الحالات، إلى التأكيد بشدة على التوثيق والتسجيل، بدلا من صون التراث الثقافي غير المادي داخل الجماعات وعن طريقها. ويبدو، في حالات قليلة أخرى، أن معظم عمليات وضع سياسات الصون تدور حول عنصر مدرج أو عناصر مدرجة في القائمة التمثيلية، بما يضر بالتراث الثقافي غير المادي عامة.

104- ووصفت الأطراف المقدمة للتقارير مختلف الأهداف و/أو المبادئ التي تقوم عليها سياساتها لصون التراث الثقافي غير المادي. فالمكسيك، وبيرو، وغواتيمالا، مثلا، تؤكد على الحوار فيما بين الثقافات، والتنوع العرقي والثقافي، وتراث الشعوب الأصلية. أما في بوركينا فاسو، فيُنظر إلى التراث الثقافي غير المادي على أنه يضطلع بدور رئيسي في الوئام الاجتماعي. ويشار في سياستي قيرغيزستان وكوت ديفوار إلى قدرة التراث الثقافي غير المادي على منع النزاعات أو في فترة ما بعد حل النزاعات. وتتضمن خطة كوريا الرئيسية للتراث الثقافي، على الرغم من تجربتها الطويلة، الأولويات التالية: (1) إتاحة فرص أوسع للجمهور للتمتع بالتراث الثقافي غير المادي؛ (2) وضع مبادئ توجيهية لدعم أنشطة ممارسي التراث الثقافي غير المادي؛ (3) إنشاء وتشغيل مركز للتدريب على التراث لوضع الأساس لنقل التراث.

105- وتؤكد البيانات الإضافية التي جمعها التقييم أنه توجد أيضا لدى دول أطراف عديدة لم تقدم بعد تقارير دورية سياسات للتراث الثقافي غير المادي، أو أنها بصدد وضع مثل هذه السياسات. ففي كينيا، مثلا، تم في عام 2010 سن سياسة للثقافة والتراث على الصعيد الوطني على يد وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة. وترى جهات معنية عديدة أن هذه السياسة ليست واسعة بما فيه الكفاية، وأعُرب أيضا عن القلق إزاء عدم التشاور مع الجهات المعنية في أثناء عملية وضع السياسة. وصرح مسؤولون من وزارة الرياضة والثقافة والفنون المنشأة حديثا أنه يلزم إجراء تنقيحات أخرى عقب عملية تشاور مكثفة لهذا السبب، ولتحقيق الاتساق بين هذه السياسة ودستور كينيا الجديد.

106- ويوجد في الجمهورية التشيكية نوعان من السياسات الإقليمية التي إما تركز على الثقافة عامة بما فيها التراث الثقافي غير المادي، أو تكون مكرسة للتراث الثقافي غير المادي فحسب. وتعيد حكومة ملاوي النظر حاليا في مشروع سياستها الثقافية لعام 2005 الذي لم يعتمد بعد. والهدف من ذلك هو تحديث المشروع، وإدراج خطة لتنفيذ صون التراث الثقافي غير المادي. ويوجد في أوزبكستان برنامج حكومي لصون التراث الثقافي غير المادي اعتُمد في عام 2010؛ وقدمت غابون إلى الجمعية الوطنية، مشروع سياسة ثقافية يتضمن أحكام اتفاقية عام 2003 من أجل تقييمه.

107- وتتضمن بعض برامج السياسات المحددة المشار إليها في التقارير الدورية: الاستراتيجية الوطنية البلغارية للتنمية الثقافية (2010-2020)، وورقة الرؤية الاستراتيجية الفلمنكية العامة بشأن التراث الثقافي غير المادي المعنونة "سياسة للتراث الثقافي غير المادي في فلاندرز" (2010)، وخطة النمو والتحول (2011-2015) في إثيوبيا لصون التراث الثقافي غير المادي، وبرنامج السياسة الثقافية الوطنية لبيلاروس المعنون "ثقافة بيلاروس" (2011-2015)، واستراتيجية صون التراث الثقافي لكرواتيا وحمايته واستخدامه استخداما تجاريا مستداما للفترة 2011-2014)، والسياسة الوطنية الجديدة لنظم معارف الشعوب الأصلية التي تضعها سيشيل حاليا كجزء من مبادرة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ستُعنى بحماية هذا العنصر الهام في التراث الثقافي غير المادي للبلد، بالاقتران مع أعضاء الشعوب الأصلية والأوساط التجارية والمنظمات غير الحكومية.

108- أما الخطة الوطنية الإسبانية للتراث الثقافي غير المادي (2010) فتستحق الذكر على نحو مستقل. والمهم فيما يتعلق بها هي أنها ترمي إلى كفالة استمرارية التراث الثقافي غير المادي عن طريق وضع مفاهيم، ومنهجية، ومعايير لصون التراث الثقافي غير المادي. كما أنها تستهدف أيضا تيسير تشاطر المعلومات والتنسيق بين الإدارات الحكومية (وهذه مسألة هامة في مثل هذا النظام اللامركزي)، وكذلك توفير إطار منهجي للإجراءات التي تتخذها الإدارات العامة، والهيئات الخاصة، والمجتمع عامة. وثمة نهج مهم آخر للسياسات وهو النهج الذي تتبعه فرنسا والذي هو خليط من نهوج موجودة من قبل ونهوج جديدة، والذي تولى فيه اهتمام للبحوث المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، وعلى وجه الخصوص للنقد العلمي. ويتمثل أحد محاور السياسة العامة الرئيسية في إنشاء رابطات للتواصل وتجمعات إقليمية، وبهذا يتسنى ترجمة السياسات الثقافية المحلية إلى إجراءات عملية.

109- وتتبع فلاندرز نهجا مماثلا يبدأ من القاعدة، يرمي إلى بناء قدرات المنظمات غير الحكومية/مكاتب الخدمات المجتمعية لصون التراث الثقافي غير المادي، مع كون الجماعات المحلية، والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية الجهات الفاعلة الأساسية؛ وهو نهج يتطابق كثيرا مع مفهوم "جماعة التراث" المتبع في اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع (مجلس أوروبا، 2005). وتعتزم قبرص أيضا اتباع نهج يقوم على البدء من القاعدة، عن طريق تقديم إعانات حكومية إلى الجماعات ومكاتب الخدمات المجتمعية لتمكينهما؛ ويجري تشجيع الجماعات المحلية على تقديم مقترحات محددة للصون (مثلا للمهرجانات الشعبية، وتزويد المراكز الثقافية بالمعدات، وشراء ملابس العروض، والأفلام الوثائقية، وغيرها)، وتوضع الخدمات المجتمعية في شكل مجموعات لزيادة الكفاءة.

110- غير أن هذه النهوج اللامركزية لها عيوبها، وقد حُددت بعض التباينات الإقليمية و/أو القطاعية في الأنشطة الثقافية في فرنسا وفي بلجيكا. وتشير المكسيك ومنغوليا كلتاهما إلى أن من العسير عليهما، بالنظر إلى الامتداد الجغرافي الواسع والتنوع العرقي للبلدين (وفي حالة المكسيك، تعدد المؤسسات الحكومية المدنية النشطة) اتباع نهج وطني موحد لصون التراث الثقافي غير المادي.

111- وتوضح الفقرات السابقة أن أشكال وأنماط السياسات وخطط الصون تختلف اختلافا كبيرا من دولة طرف إلى دولة طرف أخرى. ففي بعض الدول الأطراف، تتضمن سياسات التراث الثقافي في مجملها أحكاما تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي، في حين تكون لدى دول أطراف أخرى سياسات مخصصة للتراث الثقافي غير المادي.

4.1.3 مجالات السياسة العامة الأخرى

112- تبين التقارير الدورية المقدمة من 41 دولة عضوا حتى الآن (دورات 2011-2013) أن معظم الدول الأطراف التي وضعت سياسة جديدة لصون التراث الثقافي غير المادي (29 من 41) استطاعت أن تقيم صلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية (الاقتصادية، والاجتماعية، والريفية، والبيئية) إلى حد ما (24 من 29). وبهذه

الصفة، يُنظر إلى التراث الثقافي غير المادي بوضوح على أنه دافع للتنمية. وفيما يلي أمثلة مما ذكرته الدول الأطراف بشأن الصلات بين التراث الثقافي غير المادي ومبادرات التنمية في بلدان كل منها:

113- ينظر إلى الثقافة في بوركينا فاسو على أنها ركيزة رئيسية للتنمية، في حين ينظر إليها في زمبابوي (وخصوصا اللغات والديانات الأفريقية) على أنها أساس لبناء مستقبل البلد. وتذكر تركيا أنها أدمجت التراث الثقافي غير المادي في التخطيط الإنمائي. وتتمثل سياسة البرازيل، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، في توسيع إمكانية الانتفاع بالتراث الثقافي غير المادي كأساس لتحقيق ذلك، في حين تسعى بلغاريا إلى اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الثقافية الإبداعية والتنمية المستدامة (بما في ذلك تحقيق مستوى أفضل للمعيشة) في استراتيجيتها الوطنية للتنمية الثقافية للفترة 2010-2020. ووضع المغرب سياسات متكاملة تجمع بين التنمية المحلية وصون التراث الثقافي غير المادي (مثل تقديم الدعم الحكومي لمؤسسات السياحة الثقافية الصغيرة والمتوسطة، وتدعو "الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الشاملة القائمة على تأييد الأهداف الإنمائية للألفية في منغوليا لعام 2008 إلى تقديم الدعم الحكومي لحفظ التراث الثقافي غير المادي، وحمايته، وترميمه.

114- ومن المسلم به عامة في نيجيريا، مرة أخرى، أن عناصر التراث الثقافي غير المادي يمكن أن تكون محورية الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأنشأت الحكومة الاتحادية صناعات ثقافية وسلمتها إلى الحكومات المحلية لتهيئة بيئة مساعدة لتعلم عناصر التراث الثقافي غير المادي هذه وممارستها. وجرى في مالي تقييم آثار التنمية على التراث الثقافي غير المادي فيما يتصل بإقامة وحدات للطاقة الهيدروليه، وبهذا تم تطبيق اختبار للاستدامة.

115- وتمثل التنمية الريفية مجالا آخر للسياسة العامة تم فيه إدماج صون التراث الثقافي غير المادي، مع التأكيد في بلغاريا، على سبيل المثال، على المناطق الريفية المتخلفة النمو في البلد. وتوفر هنغاريا التمويل، عن طريق شبكتها الرئيسية الوطنية، للجماعات التي تعد قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي، أو التي أعدت من قبل قوائم لهذا التراث، وتُوجه أشكال أخرى من التمويل الإنمائي أيضا نحو مهرجانات وبحوث التراث الثقافي غير المادي. وفي قبرص، يُنظر إلى التراث الثقافي غير المادي على أنه حافز للتنمية المجتمعية، وتحافظ إدارة تخطيط المدن والإسكان على الأماكن الثقافية المرتبطة بالتراث الثقافي غير المادي؛ في حين يوفر برنامج بيلاروس الوطني لتنمية المدن الصغيرة والقرى الاستثمار لتنمية الاقتصاد، والبيئة الاجتماعية والثقافية في المقاطعات الغنية بالتراث الثقافي غير المادي، وحفظ المناظر الطبيعية الريفية التقليدية. وتراعي منطقة غاليسيا المستقلة ذاتيا (في إسبانيا) التراث الثقافي غير المادي في استخدام الأرض والتخطيط الحضري.وفي ليتوانيا، يجري التسليم على نحو جيد بالصلة بين التراث الثقافي غير المادي والبيئة الطبيعية، وثمة برامج عديدة لتنشيط الحرف التقليدية وتشجيع الجماعات الريفية على عرض وممارسة تراثها الثقافي غير المادي في المنتزهات العامة؛ ويجري أيضا إنشاء قاعدة للبيانات عن المنتجات الزراعية.

116- وفيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية بوجه أعم، تسلم بلدان كثيرة بمساهمة التراث الثقافي غير المادي في الاقتصادات المحلية، خصوصا عن طريق المنتجات الحرفية والسياحة (مثل عرائس الظل في كمبوديا). وفي أرمينيا، تُعقد مهرجانات التراث الثقافي غير المادي في إطار برنامج خدمات دعم السياحة، وتشجع سياسة الحكومة أيضا التعليم المهني الجيد

(المهارات الحرفية وغيرها) لكل المجموعات كجزء من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية)؛ ويتمثل برنامج جدير بالذكر في تعليم الفنون/الحرف اليدوية للمجموعات الضعيفة وذوي الإعاقة. وتدمج قيرغيزستان أيضا صناعات المنتجات اليدوية في التخطيط الإنمائي الحكومي، وبدأ في مصر دمج الصناعات الثقافية المحلية في التنمية، وأدمجت وزارة الصناعة معلومات عن الحرف اليدوية التقليدية في برامجها، ويجري تشجيع الحرفيين التقليديين على المشاركة في الأسواق الوطنية والدولية.

117- وتنهض المديرية الوطنية للحرف اليدوية في وزارة التجارة الخارجية والسياحة في بيرو بتنمية قطاع المنتجات الحرفية لأهميته كنشاط اقتصادي ولما له من معان اجتماعية وثقافية. وذهبت باكستان بهذا الناحية إلى ما هو أبعد من ذلك، من خلال المعهد الوطني للدراسات الثقافية الذي يمنح، بالتعاون مع شركاء خاصين، شهادات مهنية (في مجالات مثل إدارة الفنادق، والتصميم الداخلي، وتصميم الأزياء والمنسوجات، ودراسات المتاحف والتوجيه والإنتاج التلفزيونيين، مع إيلاء اهتمام خاص للتراث الثقافي غير المادي، ومجموعة من حلقات العمل الابتكارية للحرفيين من كل أنحاء البلد بشأن مواضيع مختلفة (مثل المنسوجات، والمشغولات الخشبية، والمشغولات المعدنية، وغيرها) التي يجري فيها تدريب الحرفيين على الاتجاهات السوقية، وتصميم المنتجات، والتعبئة، والنفاذ إلى الأسواق. وتدعم كرواتيا إنتاج وتوزيع وتسويق منتجات صناعات الحرف اليدوية وغير ذلك من الأنشطة ذات الصلة (مثل اللعب وصناعة خبز الزنجبيل)، وتتعاون وزارة الثقافة بنشاط مع وزارات أخرى لإدماج التراث الثقافي غير المادي في البرامج والخطط الاستراتيجية المحلية والحكومية (الثقافة والسياحة، ودعم المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية، وتشجيع الإبداع والأفكار الجديدة بشأن القيم والمهارات التقليدية) بغية كفالة الاستدامة في البرامج الخاصة بذلك. وتُبرز هذه الأمثلة ما تحظى به اتفاقية عام 2003 من إمكانات قوية للتفاعل على نحو أوثق مع اتفاقية عام 2005 بشأن تنوع أشكال التعبير الثقافي، وخصوصا للدول الأطراف في الاتفاقيتين كلتيهما، وهذه حتى الآن إمكانية لم تستغل استغلالا كاملا لنظامي الاتفاقيتين.

118- وثمة خاصية أخرى ذات صلة لعملية دمج السياسات هذه، وهي أن دولا أطرافا عديدة تتبع نهجا واسعا متعدد القطاعات يستجيب على نحو جيد للمتطلبات الإجرائية للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، تندرج سياسات التراث الثقافي غير المادي في البرازيل في مجالات أخرى للسياسة العامة (مثل الموارد البيئية، والاجتماعية، والمعارفية التقليدية، والجينية، والاقتصادات المحلية، وغيرها)، وثمة مبادرات مشتركة بين الوزارات بشأن البيئة والسياحة والصحة. وعلى سبيل المثال، تشارك إدارة التراث الثقافي غير المادي في تدابير تخفيف الآثار البيئية وحماية البيئة، والتراث الثقافي غير المادي مدرج في خطط البلد العامة الرباعية السنوات (2004 و 2008 و 2012). وفي لاتفيا، تم وضع التشريع المخصص المخطط (في عام 2012) تحت قيادة وزارة الثقافة وبمشاركة واسعة من وزارات ومؤسسات حكومية أخرى وشركاء آخرين. وتشرف وزارة الثقافة الصينية على مؤتمر مشترك بين الوزارات لصون التراث الثقافي غير المادي، يتكون من 14 إدارة أو وزارة تغطي مجموعة واسعة من المجالات (الثقافية، والاقتصادية، والعلمية، والتعليمية، والتخطيطية، والإعلامية، والدينية، وغيرها).

119- ويجري التسليم أيضا بإمكانية مساهمة التراث الثقافي غير المادي في وضع السياسة العامة، كما هو حاصل في سيشيل، حيث تضطلع إدارة الثقافة في وزارة التنمية الاجتماعية والثقافة بالمسؤولية عن صون التراث الثقافي غير المادي، وتتضمن الخطة الاستراتيجية الخمسية الحالية (2011-2015) مبادرات ثقافية لتشجيع المشاركة الاجتماعية. وفي فييت نام، تشجع استراتيجية التنمية الثقافية (2010-2020) البرامج المشتركة بين وزارة الثقافة ولجنة الأقليات العرقية لتعزيز حفظ ثقافات الأقليات العرقية وتنميتها. ويُراعي أيضا الدور الذي يمكن أن يضطلع به التراث الثقافي غير المادي في منع النزاعات وحلها ويجري إدماجه في وضع السياسات الأوسع. وفي كوت ديفوار يجري النظر في ذلك الدور كعامل حفّاز للسلام الاجتماعي؛ ويمثل التراث الثقافي غير المادي موردا اجتماعيا هاما (الطب التقليدي، والميتالورجيا، وغيرهما)، في حين تعتمد الدولة في مالي في أحيان كثيرة على التجمعات المهنية للمفوهين من الخطباء والقادة الدينيين للتوسط بين الدولة، والمجتمع المدني، واتحادات العمال، أو لحل النزاعات بين الجماعات المتجاورة على الموارد الطبيعية.

120- وكما يتجلى من التقارير الدورية، اتخذت دول أطراف عديدة خطوات لإدماج التراث الثقافي غير المادي في جهودها الأكبر صوب تحقيق التنمية المستدامة. ويتعلق عدد من الأمثلة بالتراث الثقافي غير المادي بوصفه حافزا للتنمية الريفية وعاملا أساسي الأهمية لتحقيق الاستدامة البيئية. وتشير نسبة كبيرة من هذه التقارير إلى تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق السياحة الثقافية والصناعات الثقافية. ويُشار مرارا في هذا السياق إلى أهمية الحرف التقليدية. ولا شك في أن هذه الجهود جد مشجعة. ولكن المقابلات، والدراسات الاستقصائية، والبحوث المكتبية تبين في مجملها أن هذا مجال توجد فيه إمكانات لم تستغل استغلالا كاملا حتى الآن، وكذلك عدد كبير من التحديات.

4.2 التحديات التي تكتنف التشريعات والسياسات

121- لا شك في أن إدماج التراث الثقافي غير المادي في سياسات وتشريعات التنمية المستدامة غير الثقافية يشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها دول أطراف كثيرة. وحتى في الحالات التي يعترف فيها بأهمية التراث الثقافي غير المادي للتنمية المستدامة للبلد في الإطار أو السياسة الأوسع للتنمية في مجموعها، لا يزال إدماج التراث الثقافي غير المادي في سياسات وقوانين معينة منفردة مسألة معلقة.

122- ويبين هذا أيضا أهمية وضرورة أن يتعاون قطاع الثقافة مع القطاعات الأخرى بشأن وضع السياسات/التشريعات وتنفيذها. وتعوق هذا النوع من التعاون فيما بين القطاعات عدة مسائل منها أن عدد المؤسسات والجهات المعنية التي يتعين إشراكها يكون عادة عاليا، في حين تكون آليات التعاون الفعال في أحيان كثيرة غائبة كجزء من البنى الأساسية المؤسسية. وهذا يجعل التنسيق مسألة صعبة.

123- ويتمثل عامل تقييدي آخر في عدم توفر المعرفة بالتراث الثقافي غير المادي والثقافة عامة لدى الكثير من الخبراء القانونيين المسؤولين عن وضع التشريعات وتعديل ما هو قائم منها. والعاقبة المترتبة على ذلك هي أنه حتى في الحالات

التي تشير فيها السياسات والقوانين المتصلة بالتنمية المستدامة إلى التراث الثقافي غير المادي، لا يكون ذلك دائما وفقا لروح اتفاقية عام 2003.

124- وثمة تحد آخر يتصل بالتشاور مع الجماعات والمنظمات غير الحكومية وإشراكها في وضع سياسات وتشريعات وخطط التنمية المستدامة وغيرها. وينطبق هذا أيضا بطبيعة الحال على وضع السياسات والتشريعات الثقافية. وتوجد في معظم الحالات، كما يستدل من التقييم، مجموعة ضيقة نسبيا من الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العمليات، لأن غالبية الدول الأطراف تتبع نهجا يعمل نسبيا مع القمة إلى القاعدة. وتبين التقارير الدورية المقدمة من عدد من البلدان أن وضع السياسات يكون نسبيا على الصعيد المركزي، وأنه في حين أنه يتم إلى حد ما التشاور مع عوامل فاعلة من غير الدول مثل المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات البحثية، فإن آليات إشراك الجماعات في العملية الفعلية تكون في الغالب غائبة. وللمنظمات غير الحكومية دور أساسي تضطلع به في إقامة الصلة بين الجماعات والحكومة، وفي كفالة أن تكون السياسات والتشريعات قائمة على المطامح والاحتياجات الإنمائية للجماعات المعنية.

125- وهذه مسألة ينبغي أن تنظر فيها اللجنة الدولية الحكومية التابعة للاتفاقية، لأنها لا تتفق على نحو تام مع روح المادة 15 التي تشير إلى ضرورة ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجهات المعنية في المجتمع المدني (أو على الأقل التشاور معها كجزء من عملية وضع سياسات وخطط وبرامج أنشطة صون التراث الثقافي غير المادي.

126- ولاحظ التقييم أيضا أن هناك عاملا آخر يضطلع بدور هام في إدماج التراث الثقافي غير المادي (والثقافة عامة) في سياسات وتشريعات وبرامج التنمية المستدامة. ولهذا صلته بقدرة قطاع الثقافة على القيام بصورة قاطعة بإثبات الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة. ويلزم في المستقبل الاضطلاع بقدر كبير من أعمال التوعية وكسب التأييد لإثبات هذه الصلة وإقناع الجهات المعنية غير الثقافية باتخاذ ما هو ضروري من إجراءات. وسيقتضي هذا من قطاع الثقافة استخدام لغة يمكن أن تفهمها القطاعات الأخرى، والنظر إلى هذه الصلات من منظورها بدلا من منظور الثقافة. أي أنه يلزم أن يضع خبراء الثقافة أنفسهم في محل القطاعات الأخرى، وأن ينظروا إلى التراث الثقافي غير المادي من خلال عدسة التنمية المستدامة. وفي هذه الحالة فحسب، سيكون بوسع الجهات المعنية بالثقافة أن تتعرف على الفرص التي يمكن فيها إدماج التراث الثقافي غير المادي في مجالات السياسات الأخرى، وأن تتقدم بمقترحات عملية بشأن كيفية عمل ذلك. وسيتطلب هذا، بطبيعة الحال، أن يعمل خبراء الثقافة مع خبراء وممارسي التنمية المستدامة عندما يقتضي الأمر توفر معارف عدة قطاعات.

127- وتُبرز أمثلة الأعمال التي تجمع في إطارها بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة والتي تضطلع بها الدول الأطراف الإمكانية القوية المتوفرة لاتفاقية عام 2003 لأن تتفاعل على نحو أكبر مع اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، وخصوصا للدول الأطراف في كلتا الاتفاقيتين. وهذه حتى الآن إمكانية مستخدمة استخداما ناقصا في نظامي الاتفاقيتين.

التوصية 2 –	تعزيز زيادة اشتراك المنظمات غير الحكومية والجماعات في وضع سياسات وتشريعات وخطط الصون وخطط التنمية المستدامة.
التوصية 3 –	تعزيز التعاون مع خبراء التنمية المستدامة لإدراج التراث الثقافي غير المادي في التشريعات والسياسات غير الثقافية، والأعمال الأخرى المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

4.3 دعم اليونسكو لوضع السياسات والتشريعات

128- تنظم أمانة اتفاقية عام 2003، بالاشتراك مع المكاتب الميدانية لليونسكو، برنامجا شاملا لبناء القدرات لمساعدة الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية. ويتكون البرنامج، وفقا لاستراتيجيته العامة لبناء القدرات، من عدة نماذج تدريبية مختلفة وغير ذلك من الآليات التي يمكن أن تستفيد الدول الأطراف منها. ويرد قدر أكبر من المناقشة لهذا البرنامج فيما بعد في هذا التقرير.

129- ولم يكن وضع السياسات والتشريعات حتى الآن موضع تركيز صريح في برنامج بناء القدرات، وإن كانت بعض النماذج التدريبية تتضمن دروسا معينة تتناول هذه المسائل. ويجري، على سبيل المثال، تذكرة المشتركين في حلقات العمل المتعلقة بالتصديق بأن الاتفاقية وتوجيهاتها التنفيذية يشجعان بقوة الدول الأطراف على اعتماد سياسات لكفالة صون التراث الثقافي غير المادي وفقا لروح الاتفاقية[19]، وبأن من المتوقع من الدول الأطراف تهيئة بيئة مساعدة لعملية الصون. ويجري أيضا تنبيه الدول الأطراف إلى ضرورة عدم وضع ضوابط تشريعية أكثر مما ينبغي لأن هذه الضوابط يمكن أن تعوق صون التراث الثقافي غير المادي، كما يجري تشجيعها على كفالة سيطرة الجماعات المعنية على تراثها الثقافي غير المادي.

130- ويعاد التأكيد على هذه المبادئ الأساسية في حلقة العمل المتعلقة بالتنفيذ، حيث تُستكمل هذه المبادئ بمعلومات عن أدوار ومسؤوليات الجهات المعنية على مختلف الصعد (الصعيد الوطني، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي). ويشار أيضا، على سبيل المثال، إلى ما أوضحه تقييمنا، وهو أن لكل هذه المستويات أدوارا مختلفة تضطلع بها فيما يتعلق بتهيئة بيئة قانونية وسياسية مساعدة لعملية الصون، وإلى أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع. وقد تدمج الأطر القانونية والإدارية الوطنية (أو الاتحادية) أحكاما تتعلق بالتراث الثقافي غير المادي في قانون دستوري، أو في تشريع للتراث، أو في سياسات الثقافة والتراث. وقد تدمج هذه الأطر أيضا تعميم مراعاة التراث الثقافي غير المادي في سياسات وقوانين ومؤسسات تتصل بمجالات أخرى، منها التمويل، وحقوق الملكية الفكرية، والطب، والصحة، والزراعة. ويشار أيضا إلى أن التدابير القانونية والإدارية المتخذة على الصعيد الوطني تستهدف في المقام الأول المساهمة في تعزيز وصون التراث الثقافي غير المادي عامة وصونه، وإيجاد إطار داعم لإجراءات الصون على الصعيد الوطني.

---

[19] المادة 13 (أ) من الاتفاقية؛ التوجيهات التنفيذية 105 (د)، و 105 (و)، و 105 (ز)، و 107.

131- ويوضح هذا أن المناقشات العامة بشأن السياسات والتشريعات جزء من البرنامج الحالي لبناء القدرات. غير أن البرنامج لا يقدم، ولا يمكنه أن يقدم، بشكله الراهن القائم على حلقات العمل، المزيد من التوجيه التفصيلي فيما يتعلق بالوضع الفعلي لسياسات أو قوانين معينة، أو أي تحليل مقارن للأنواع المختلفة من السياسات والقوانين، أو أي توجيه محدد بشأن الطريقة التي يمكن بها إدماج التراث الثقافي غير المادي في تشريعات مجالات أخرى للسياسات. إلا أنه يمكن وضع مبادئ وتوجيهات عامة في شكل توجيه للدول الأطراف.

132- وتدعم المساعدة الدولية المقدمة عن طريق صندوق صون التراث الثقافي غير المادي (الذي ترد مناقشة له في فصل لاحق من هذا التقرير) جملة أمور منها البرامج والمشاريع والأنشطة الرامية إلى صون التراث الثقافي غير المادي. ويمكن أن يتضمن هذا الأنشطة المتصلة بوضع السياسات والتشريعات. وحتى الآن، كانت معظم الطلبات المقدمة للحصول على مساعدة دولية أكبر (تزيد على 25000 دولار أمريكي) ترمي إلى وضع قوائم للحصر. ولم يتم حتى الآن تمويل أي مشاريع تركز على نحو صريح على السياسات والتشريعات.

133- ولقد دعمت اليونسكو تهيئة بيئة تشريعية وسياسية عامة مساعدة لصون التراث الثقافي غير المادي من خلال آليات أخرى. وعلى سبيل المثال، أطلق مكتب اليونسكو الجامع في هراري استعراضات للسياسة العامة كجزء من مشروع لبناء القدرات في العديد من بلدان الجنوب الأفريقي، مثل بوتسوانا، وملاوي، وزامبيا، وزمبابوي. وكان الغرض من هذه العمليات هو تحليل التشريعات والسياسات الحالية المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي أو التي لها أثر على اتفاقية عام 2003، وتحديد أوجه القوة والفجوات القائمة في الإطار التشريعي والسياسي العام الحالي بالمقارنة بالنهج الأساسية للاتفاقية. وأفضى كل استعراض إلى مجموعة من التوصيات لمساعدة الدولة الطرف المعنية على تعزيز إطارها للتنفيذ الناجح للاتفاقية. وتلت هذه الاستعراضات حلقة عمل جمعت بين جهات معنية من البلدان الأربعة معا. وخلصت الاستعراضات الأربعة جميعها إلى نتيجة مؤداها أن البيئة التشريعية أو السياسية العامة لتنفيذ اتفاقية عام 2003 في هذه البلدان ليست كافية، وأنه يلزم عمل الكثير جدا لتعزيزها. وقُدم، من أجل تحقيق هذه الغاية، مشروع آخر إلى الجهة المانحة.

134- ويتمثل نهج آخر في ذلك الذي اتبعه مكتب اليونسكو في بنوم بنه الذي دعم وزارة الثقافة والفنون الجميلة الكمبودية في وضع مشروع سياسة ثقافية لكمبوديا، تكون أساسا لمزيد من المناقشات والمشاورات. وكان المشروع يقوم على المسائل التي انبثقت عن عدة مشاورات مع الجهات المعنية أجرتها الوزارة بالتعاون مع اليونسكو.

135- وكانت تهيئة بيئة تشريعية وسياسية عامة مساعدة للثقافة، بما فيها التراث الثقافي غير المادي، أيضا جزءا من بعض مشاريع صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، في إطار اجتماع النافذة المواضيعية للثقافة والتنمية الذي عقدته اليونسكو. وتم في إثيوبيا، على سبيل المثال، على الصعيد الوطني، وضع أنظمة للبحوث والتراث الثقافي ("الإعلان رقم 2000/209 لبحوث وحفظ التراث الثقافي" – الذي لا يزال في انتظار إقراره في مجلس الوزراء). وسيجري، عن طريق هذا الإعلان، إنشاء مؤسسة حكومية جديدة مسؤولة عن التراث الثقافي المادي وغير المادي على حد سواء. وقُدمت في

ناميبيا توصيات لإدراج التراث الثقافي غير المادي في قانون التراث الوطني لعام 2004. غير أن تهيئة بيئة تشريعية وسياسية مساعدة، بوجه عام، موضع اهتمام مشاريع صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

136- ويتضح من الفصول السابقة أنه لا يزال يتعين أن تضطلع الدول الأطراف بأعمال أخرى كثيرة لتهيئة البنية التشريعية والسياسية العامة اللازمة، من ناحية صلتها بالقوانين والسياسات المعمول بها في مجال الثقافة، وبتلك المعمول بها أيضا في مجال التنمية المستدامة والتي لها أثرها على تنفيذ اتفاقية عام 2003. وتبين الأمثلة الواردة آنفا أيضا أن اليونسكو قد أولت قدرا من الاهتمام للبيئة التشريعية والسياسية العامة اللازمة لتنفيذ اتفاقية عام 2003. إلا أنه تم بوجه عام عمل الكثير في مجال التنفيذ وليس بشأن صنع السياسات والتشريعات، وعليه فإن هذا مجال يمكن أن تسعى فيه اليونسكو إلى التدخل بوضوح أكبر.

137- ويقتضي إدماج التراث الثقافي غير المادي في قوانين وسياسات التنمية المستدامة، على النحو الذي أشير إليه في الفصل السابق، أن يكون بوسع قطاع الثقافة القيام بصفة قاطعة بإثبات وجود صلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، واستخدام لغة يمكن أن تفهمها القطاعات الأخرى. وهذا شيء يجب أن تضعه اليونسكو في الاعتبار عند تقديم الدعم للدول الأطراف، وبخاصة للجهات المعنية غير الثقافية. وقد يلزم على الأمانة، من أجل تقديم دعم فعال، أن تشرك خبراء التنمية المستدامة في بعض أنشطتها لبناء القدرات.

التوصية 4 –	دعم الدول الأطراف في وضع التشريعات والسياسات، كجزء من برنامج اتفاقية عام 2003 الحالي لبناء القدرات، وتصميم أشكال مناسبة لبناء القدرات لعمل ذلك.
التوصية 5 –	التعاون مع خبراء التنمية المستدامة عند دعم الدول الأطراف في إدماج التراث الثقافي غير المادي في التشريعات والسياسات غير الثقافية، وفي الأنشطة الأخرى المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

الفصل 5 – تنفيذ اتفاقية عام 2003

5.1 صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني

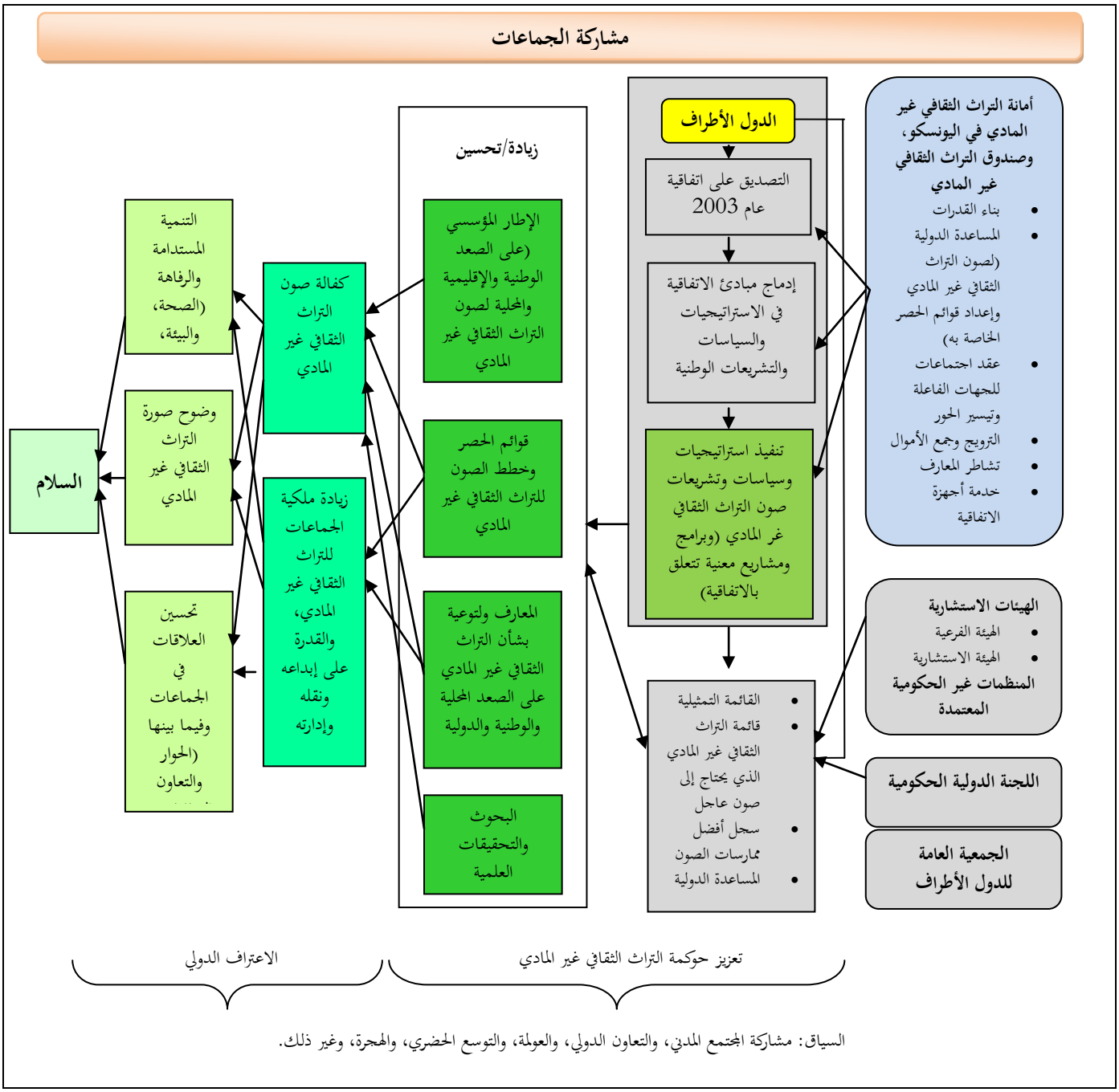

5.1.1 قوائم الحصر

138- من الجلي أن تحديد عناصر التراث الثقافي غير المادي وإعداد قوائم حصر بها خطوة أولى أساسية الأهمية في أي برنامج للصون؛ وعلى الرغم من أن بلدانا عديدة كانت تقوم بتحديد وتوثيق مختلف عناصر تراثها الثقافي غير المادي

(على أنها ثقافة تقليدية، أو فولكلور أو غير ذلك) قبل أن تصبح أطرافا في الاتفاقية، فإن هذه المسألة لا تزال أولوية عليا في مجال التنفيذ في الكثير من البلدان.

139- ويستدل من التقارير الدورية أنه يُشار، على وجه التخصيص، إلى إعداد قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي على أنه أولوية رئيسية لدى قرابة 20 دولة طرفا، وأنه جرى الاضطلاع به في معظم الدول لأطراف. ففي تركيا، على سبيل المثال، يشار إلى تحديد التراث الثقافي غير المادي، وإعداد قوائم حصر له، وتعريفه على أنها أعمال تشكل المحور الثاني من أربعة محاور أساسية لخطة الصون الوطنية؛ في حين أطلقت بوركينا فاسو عملية تجريبية للحصر في أربع جماعات عرقية ثقافية (2007). وتجدر الإشارة إلى أن متطلبات إعداد قوائم لحصر التراث الثقافي غير المادي أدت، في فرنسا، إلى ثورة حقيقية في التفكير والمنهجية. على الرغم من سنوات عديدة من التوثيق الاثنوغرافي.

140- وأكد التقييم أن إعداد قوائم الحصر للتراث الثقافي غير المادي يشكل واحدة من أبرز نتائج تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية. وقوائم الحصر موجودة على الصعيد الوطني و/أو صعيد المقاطعات والصعيد المحلي. ويمكن أن تكون قوائم الحصر عامة أو مكرسة خصيصا لمجالات معينة من التراث الثقافي غير المادي. وتُبذل جهود في الوقت الحاضر في الكثير من البلدان لتوسيع النظم الحالية لإعداد قوائم الحصر أو تحسينها كيما تتسق مع الاتفاقية.

الإطار 3 مثال ابتكاري لتوسيع نطاق نظام لإعداد قوائم الحصر – النمسا

تشكل المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون واحدا من مجالات التراث الثقافي غير المادي التي يرد بيان بها في اتفاقية عام 2003. ولا يزال هذا المجال ممثلا تمثيلا ناقصا في إعداد النمسا لقوائم حصر بالتراث الثقافي غير المادي. ولهذا قررت الحكومة بذل جهد متزايد لدعم تدابير الصون المتعلقة بهذا النوع من التراث الثقافي غير المادي. وقامت اللجنة النمساوية لليونسكو، من خلال تعاون متعدد القطاعات مع وزارات عديدة (وزارة التربية والفنون والثقافة الاتحادية، ووزارة الصحة الاتحادية، ووزارة الزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه الاتحادية)، وبدعم من القطاع الخاص، بدعم إنشاء مركز توثيق أساليب العلاج التقليدية والتكميلية http://www.cam-tm.com/de/index.htm. ويتولى هذا المركز توثيق أساليب العلاج التقليدية والتكميلية، ويكفل التبادل العلمي المستمر بشأن أساليب وأعمال العلاج التقليدي، ويقوم بدور مركز موارد للجمهور.

141- اضطلعت 62 من 63 مقاطعة ومدينة، في فيينا نام على سبيل المثال، بأنشطة لإعداد قوائم للحصر، تشكل الأساس الذي تقوم عليه القائمة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي والترشيحات لقوائم اليونسكو للتراث الثقافي غير المادي. وبذلت النمسا جهودا واعية لتوسيع نطاق قوائم الحصر الخاصة بها لتشمل عناصر تتعلق بالمعارف والممارسات المتصلة بالطبيعة والكون الممثلة تمثيلا ناقصا حتى الآن. وأعدت ملاوي قوائم حصر وطنية للتراث الثقافي غير المادي الذي تمارسه عدة جماعات، وأجرت عمليات حصر قائمة على الجماعات في أجزاء كثيرة من البلد في الفترة 2010-2013.

الإطار 4 أمثلة جيدة لقوائم الحصر

أعدت إسبانيا قوائم حصر مختلفة كثيرة على الصعد الإقليمية (المستقلة ذاتيا)، كان أكثرها تطورا أطلس التراث الثقافي الأندلسي[20].

وتم، كجزء من تنفيذ الخطة الوطنية لإسبانيا لصون التراث الثقافي غير المادي 2011، وضع مشروع نظام نموذجي لإعداد قوائم الحصر لمناقشته مع الجهات المعنية في المناطق الإسبانية المتمتعة بالحكم الذاتي. ويُتوقع أن يساعد هذا النموذج الجهات المعنية على تحسين نظم الحصر على الصعد الإقليمية، وكفالة اتساقها مع المتطلبات التي تقضي بها الاتفاقية.

142- تعكف طاجيكستان وكازاخستان على إعداد قوائم حصر وطنية، في حين توجد من قبل في سلوفاكيا قائمة حصر وطنية، ويجري الآن إعداد قوائم للحصر على الصعيدين الإقليمي والمحلي. وتوجد لدى ألمانيا، التي صدّقت مؤخرا فحسب على الاتفاقية، خطط لإعداد قائمة حصر وطنية عامة تكمل قوائم الحصر المخصصة الموجودة من قبل.

143- التحديات: يوجد فيما يتعلق بقوائم الحصر عدد من التحديات. ففي حين أن معظم الدول الأطراف لديها بالفعل قوائم حصر من نوع أو آخر للتراث الثقافي غير المادي، فإنها ليست جميعها متسقة بالضرورة مع روح اتفاقية عام 2003. وعلى سبيل المثال، تركز قوائم الحصر التي أعدها عدد من الدول الأطراف على عناصر التراث الثقافي غير المادي التي يُرى أنها "ذات قيمة استثنائية و/أو "أصلية"، في حين تركز قوائم أخرى على التراث الثقافي غير المادي الذي يتعرض لخطر الاندثار. وفي حين أن من المشروع أن تعد البلدان هذه الأنواع من قوائم الحصر، حسب الاقتضاء، تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام في الاتفاقية ينصب على التراث الحي الذي يُنقل من جيل إلى جيل، وأنه لا الأصالة ولا القيمة الاستثنائية تشكل معيارا تستخدمه الاتفاقية.

144- ويتمثل تحد آخر في الطريقة التي تُعد بها قوائم الحصر. ففي العديد من البلدان، تتصدر الحكومة والمؤسسات الأكاديمية عملية إعداد قوائم الحصر، مع اشتراك حَمَلة التقاليد كمصدر للمعلومات. وتدعو الاتفاقية إلى اتباع نهج يتسم بقدر أكبر من البدء من القاعدة إلى القمة لإعداد قوائم الحصر وإجراء عمليات الصون، مع كفالة أكبر قدر ممكن من المشاركة من قبل الجماعات والمجموعات، ومن قبل الأفراد حسب الاقتضاء.

[20] يمكن الاطلاع على أطلس التراث الثقافي الأندلسي في الوصلة التالية: http://www.iaph.es/web/canales/patrimonio-cultural/patrimonio-inmaterial/atlas/.

الإطار 5 مثال على وضع الاتفاقية موضع التنفيذ – إعداد قوائم الحصر في منغوليا

قررت منغوليا تحسين نظامها الحالي لإعداد قوائم الحصر في ضوء النظرات المتبصرة التي أمكن الحصول عليها في حلقة العمل التي نظمتها اليونسكو مؤخرا (أيار/مايو 2013) بشأن إعداد قوائم الحصر القائمة على الجماعات. وكان النظام المتبع في منغوليا لإعداد قوائم الحصر يركز حتى الآن على حَمَلة التراث التقليديين (الكنوز البشرية الحية)، في حين تشجع الاتفاقية على اتباع نهج أوسع بكثير لإعداد قوائم الحصر، يأخذ في الاعتبار السياق الاجتماعي والإطار البيئي الأكبر. وذكر المشاركون في حلقة العمل أيضا أن النظام الحالي لإعداد قوائم الحصر لا يتضمن كامل نطاق مجالات التراث الثقافي غير المادي، إذ أن جزءا صغيرا جدا فحسب من التراث الثقافي غير المادي المسجل يتعلق بالمعارف والممارسات ذات الصلة بالطبيعة والكون.

وخلص المشتركون أيضا إلى استنتاج مفاده أنه يتعين تحسين النظام المتبع حاليا فيما يتعلق بإشراك الجماعات، وأنه يلزم بذل المزيد من الجهود للتحديث المستمر للمعلومات الواردة في قوائم الحصر. وستؤدي خطة الحكومة المنغولية الرامية إلى زيادة عدد موظفي الثقافة على الصعيد المحلي إلى تيسير هذا النهج الجديد.

145- أكدت جهات معنية كثيرة تم التشاور معها في أثناء هذا التقييم، بوجه عام، أنه تحقق الكثير فيما يتصل بإعداد قوائم الحصر، ولكن هذا العمل لم يكتمل بعد على الإطلاق. فلا تزال هناك حالات من سوء فهم وسوء ترجمة للمفاهيم والمبادئ التي حددتها الاتفاقية. وتتجلى جوانب سوء الفهم هذه في طريقة اضطلاع الدول الأطراف بتدابير الصون، بما في تلك المتعلقة بإعداد قوائم الحصر.

5.1.2 البنى الأساسية المؤسسية

146- يشكل إنشاء أو تطوير مؤسسات لصون التراث الثقافي غير المادي عنصرا هاما في التنفيذ الفعال لاتفاقية عام 2003 التي تقضي (المادة 13 (ب)) بأن تسعى الدول الأطراف إلى "تعيين أو إنشاء جهاز أو أكثر مختص بصون التراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضيها" ويبدو، وفقا للتقارير المرحلية المقدمة من الدول الأطراف والبيانات الإضافية التي قام بجمعها التقييم الحالي، أن هذا هو ما يحدث الآن على أرض الواقع، ولكن القدرة الفعلية (البشرية والمالية) لهذه المؤسسات قد تتباين تباينا كبيرا.

147- وتبين التقارير الدورية أن تنسيق أنشطة الجهات المعنية (المنظمات غير الحكومية، ومكاتب الخدمات المجتمعية، والجماعات، والباحثين الجامعيين، والحكومات الوطنية والمحلية، وغيرها) يشكل دورا هاما لهذه الهيئات الجديدة (مثلا في بوركينا فاسو، وتركيا، وهنغاريا). ففي هنغاريا يتولى تنسيق شبكة وطنية من الخبراء منسقون قطريون للتراث الثقافي غير المادي (يعملون في إطار لجنة الخبراء المعنية بالتراث الثقافي غير المادي في اللجنة الوطنية الجديدة لليونسكو، التي تعمل كجسر بين الجماعات المحلية والحكومة. وقد تضطلع هذه الهيئات أيضا بدور استشاري للوزارة المختصة، كما هو حاصل في لجنة الخبراء الهنغارية، ولجنة خبراء التراث الثقافي غير المادي (في تركيا) التي أعادت توجيه مهمة الوزارة ورؤيتها، واللجنة

الوطنية النيجيرية المعنية بالتراث الثقافي الشفهي وغير المادي والتي تتكون من خبراء نيجيريين في مختلف مجالات التراث الثقافي غير المادي وممثلين للجماعات، واللجنة الاستشارية الكرواتية للتراث الثقافي غير المادي (التي تتكون من7 خبراء من مختلف المؤسسات العلمية ومؤسسات الخبراء). وفي القليل من الحالات، أنيطت ولاية جديدة بالهيئة (أو الهيئات) الموجودة من قبل كي تتضمن التراث الثقافي غير المادي (كما هو حاصل على سبيل المثال في الإمارات العربية المتحدة وبلجيكا).

148- ويتمثل جانب هام من بعض الترتيبات المؤسسية المضطلع بها (على الرغم من وجود ميل عام نحو إضفاء الطابع المركزي على وضع السياسات، واتخاذ القرارات، والتنفيذ) في طابعها اللامركزي. وعلى سبيل المثال، فإنه على الرغم من أن البرازيل لها معهد وطني للتراث التاريخي والفني، وسياسة للصون منذ عام 2000، فإنها أنشأت مؤخرا مراكز مرجعية ثقافية جديدة ومراكز للثقافة من أجل تنفيذ خطط الصون على الصعيد المحلي. وتصون بيلاروس التراث الثقافي غير المادي على الصعيدين الإقليمي والوطني من خلال مراكز الموارد الثقافية في المناطق الإدارية الست للبلد، مع ممثلي الجماعات والسلطات المحلية؛ وتتولى هذه المراكز تنسيق أعمال ما يزيد على 70 "دارا" ومركزا للفولكلور وما يزيد على 90 دارا للفنون الحرفية. وتنفذ فييت نام سياستها لصون التراث الثقافي غير المادي عن طريق 63 إدارة للثقافة والرياضة والسياحة تابعة للمقاطعات، توجد في كل منها وحدة/قسم للعناية بالتراث الثقافي غير المادي. وفي مالي تعمل الإدارة المركزية عن طريق وحدات إقليمية تابعة لها للوصول إلى الصعيد المحلي الذي يتعاون بدوره مع الجماعات المحلية وقادتها؛ والمهم هو أن سلطة هؤلاء المديرين التقليديين يعترف بها كل من الحكومة والجماعات.

149- وأدخلت الصين، التي توجد لديها في الوزارة إدارة متخصصة للتراث الثقافي غير المادي، إدارة التراث الثقافي غير المادي على صعيد الحكومة المحلية، وأنشأت أو عززت هيئات ذات صلة في منطقتي ماكاو وهونغ كونغ الإداريتين الخاصتين. وفي تركيا، ثمة مجالس للتراث الثقافي غير المادي في هيئات وطنية وإقليمية ولجان خبراء مستقلة (في إطار لجنة الخبراء المركزية للتراث الثقافي غير المادي) في كل من الوحدات الإدارية للبلد، البالغ عددها 81 تعمل كآليات للتنسيق. وفي الهند تتولى سبعة مراكز ثقافية للمناطق تعزيز العناصر على الصعيد الشعبي (الدراسة، والبحث، والتوثيق، والعرض). وفي إسبانيا، تتشاطر الجماعات المستقلة ذاتيا الـ 17 والمدينتان المستقلتان ذاتيا المسؤولية عن الثقافة مع الحكومة المركزية، مع وجود سياسة وطنية عامة تعمل في إطارها الهيئات المستقلة ذاتيا على نحو منفصل.

150- وفي بعض الحالات، تطور الإطار المؤسسي على مر الوقت إلى حد أن مديرية التراث، في فرنسا (2009) تضمنت التراث الثقافي غير المادي، وعلم الأعراق البشرية (إثنولوجي) وسياسة العلوم، وأصبحت لها أنشطة على أربعة محاور (قوائم الحصر، والترشيحات للقائمة التمثيلية، والتوعية، والمعلومات). وفي عام 2010، أنشئ بعد ذلك مركز للتراث الثقافي غير المادي كهيئة مستقلة ذاتيا، من أجل إنشاء شبكات نشطة وإجراء البحوث والدراسات العلمية. وتعتمد فرنسا كثيرا أيضا على أعمال منظمة غير حكومية موجودة من قبل (دار الثقافات العالمية).

151- وتوجد في بعض البلدان مؤسسات عديدة تختص بصون التراث الثقافي غير المادي. ففي المكسيك، مثلا، تعمل هيئات عديدة موجودة من قبل في إطار اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي (2010)؛ وتستخدم بلجيكا أيضا (منطقة فلاندرز) المؤسسات الموجودة من قبل، ولكنها تتشاطر الآن المسؤولية مع منظمتين غير حكوميتين (اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع و (تابي بلا). وقسّمت قبرص اختصاصات صون التراث الثقافي غير المادي بين مؤسسات تعمل مع جامعة قبرص للتعليم في مجال التراث الثقافي غير المادي، وحلقة العمل الثقافية (منظمة غير حكومية) لإعداد قوائم حصر التراث الثقافي غير المادي، وتعزيزه، وتنشيطه؛ وتشارك السلطات الحكومية المحلية أيضا على نحو كبير في استراتيجية الصون في قبرص. وفي مصر، تشارك أربع هيئات وطنية في تنفيذ الاتفاقية: المجلس الأعلى للثقافة (يضع الأنظمة ويحدد السياسات والبرامج)؛ والجمعية المصرية للمأثورات الشعبية (تعزز صون التراث الثقافي غير المادي)؛ والأرشيف المصري للحياة والمأثورات الشعبية؛ ومركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي (التوثيق). ويوجد لدى نيجيريا وفرة من الجهات الفاعلة المؤسسية (بعضها يتصل بالتراث الثقافي غير المادي على نحو أكثر مباشرة من البعض الآخر).

152- وتوجد أيضا بنى أساسية مؤسسية لصون التراث الثقافي غير المادي في البلدان التي زارها القائمون بالتقييم. ففي منغوليا على سبيل المثال، يمثل مركز التراث الثقافي، وقسمه للتراث الثقافي غير المادي الهيئة التنسيقية الرئيسية لصون التراث الثقافي غير المادي في البلد. والمركز تابع لوزارة الثقافة والرياضة والسياحة، ويعمل عن كثب مع شبكة من الموظفين الثقافيين على مستوى المقاطعات (آيماغ) والمستوى المحلي (سوم). ويجري في الوقت الراهن تعزيز الموظفين الثقافيين على الصعيد المحلي، وتعاون المركز على الصعيد المحلي.

153- وأنشأت صربيا، منذ أن أصبحت طرفا في عام 2010، إطارا مؤسسيا جديدا لوضع وتنفيذ سياسة التراث الثقافي غير المادي، يعتمد على المؤسسات القائمة حاليا (وبخاصة شعبة التراث الثقافي في وزارة الثقافة التي تتضمن الآن سياسات صون التراث الثقافي غير المادي في إطار مهمتها عامة). إلا أنه تم علاوة على ذلك إنشاء بعض المؤسسات الأساسية التي تركز على وجه التخصيص على التراث الثقافي غير المادي، وهي اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي (بالاقتران مع وزارة الثقافة المسؤولة عن السياسات والاستراتيجيات وتحقيق الاتساق في التشريعات الوطنية والإشراف على التنفيذ وغير ذلك من الأنشطة)، والمركز الوطني للتراث الثقافي غير المادي (الهيئة التنفيذية)، واللجنة الوطنية للسجل الوطني للتراث الثقافي غير المادي. وتتسم مؤسسة المنسقين الإقليميين الخمسة للتراث الثقافي غير المادي (لكل من المناطق الإدارية الرئيسية في البلد) بالأهمية وتضطلع بالولاية التالية: توعية الجماعات المحلية؛ والعمل كجسور بين المركز والجماعات والرابطات المحلية؛ وتلقى الترشيحات من الجماعات لإدراجها في السجل الوطني للتراث الثقافي غير المادي.

154- وثمة وفرة، بوجه عام، من الأمثلة على البنى الأساسية المؤسسية للتراث الثقافي غير المادي. وغالبا ما يكون إنشاء البنى الأساسية المؤسسية من بين الإجراءات الأولى التي تتخذها الدول الأطراف بعد (أو حتى قبل) التصديق على المعاهدة. وكما يتضح من الأمثلة الواردة آنفا، توجد مجموعة متنوعة كبيرة من الأنواع المختلفة من البنى الأساسية، وفقا

للسياق التاريخي والنظام السياسي المحدد، والمشهد المؤسسي عامة، والأهمية (أو عدم الأهمية) التي تُولي للتراث الثقافي غير المادي كجزء من التراث الثقافي للبلد، وتوفر الموارد البشرية والمالية، والتزام الحكومة بإشراك الجماعات والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقية، وغير ذلك.

155- التحديات: أثبت التقييم أنه في حين أن غالبية الدول الأطراف أنشأت نوعا ما من البنى الأساسية المؤسسية، فلا يزال يتعين عمل الكثير لتعزيز وتوطيد دعائم البنى الأساسية القائمة. وينبغي ألا يغرب عن البال أن إنشاء المؤسسات ليس غاية في حد ذاته. فالأمر كله يتوقف على الأعمال التي يمكن أن تنهض بها هذه المؤسسات. ففي أحيان كثيرة، يشكل عدم توفر الموارد البشرية المدربة و/أو القيود المفروضة على الميزانية عقبات كأداء للعمل الفعال لهذه المؤسسات، أسوة بوجود تقليد راسخ يقوم على أشكال من التشغيل تعتمد أسلوب العمل من القمة إلى القاعدة. ولهذه الأسباب وغيرها تقصر المؤسسات القائمة حاليا على الوفاء بتوقعات الجهات المعنية. كما أن عددا كبيرا من هذه الهيئات أنشئ مؤخرا، ولهذا فإن هذه الهيئات لا تزال في طور التعزيز والتنمية المؤسسية.

156- ويُتوقع عادة من الهيئات المختصة المعنية بصون التراث الثقافي غير المادي، وفقا للسياق المحدد والمشهد المؤسسي العام في بلد من البلدان، أداء عدد من المهام التالية: المساهمة في وضع السياسات والاستراتيجيات؛ وتنسيق أنشطة الصون بما فيها تلك المتعلقة بإعداد قوائم الحصر والتوثيق والبحث والتوعية وبناء القدرات؛ وكفالة اشتراك الجماعات والمجموعات والأفراد في أنشطة الصون جميعها. وهذه أعمال شاقة جدا وتتطلب توفر الموارد البشرية والمالية؛ والقدرة على التواصل مع فيض من الجهات المعنية المختلفة (الجماعات، ومؤسسات البحث، والمنظمات غير الحكومية، وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية، والقطاع الخاص، وغير ذلك) القائمة بتنفيذ الاتفاقية على شتى الصعد (الصعيد الوطني، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي، وغير ذلك)؛ والخبرة الفنية والسلطات اللازمة للتواصل مع الجهات المعنية غير الثقافية (السياحة، والتعليم، والزراعة، وغيرها) كيما يتسنى الإسهام في وضع سياسات وبرامج التنمية المستدامة التي لها تأثير على صون التراث الثقافي غير المادي.

157- ويشكل إنشاء البنى الأساسية المؤسسية لصون التراث الثقافي غير المادي، في معظم الدول الأطراف وبدرجات متفاوتة، عملا قيد الإنجاز. ولا يوجد نموذج واحد يمكن أن ينطبق على جميع السياقات. وما هو جلي مع ذلك هو أنه يلزم أن تكون هناك بنى أساسية محددة لتنفيذ الاتفاقية. ومدى قدرة المؤسسات المخصصة على التواصل مع من يبدعون التراث الثقافي غير المادي ويحافظون عليه وينقلونه وإشراكهم، وربطهم بجهات معنية هامة أخرى، هو الذي سيقرر في نهاية المطاف ما إذا كانت أعمال الصون ناجحة.

5.1.3 أعمال البحث والتوعية وبناء القدرات التي تضطلع بها الدول الأطراف

158- تنص الاتفاقية (المادة 13) على أن تسعى الدول الأطراف إلى تشجيع *الدراسات العلمية والتقنية والفنية، وكذلك منهجيات البحث* من أجل الصون الفعال للتراث الثقافي غير المادي، ولا سيما التراث الثقافي غير المادي المعرّض

للخطر. وكان البحث والتوثيق عادة من الأشكال الرائدة لأعمال التحديد والصون، وما برحا يشكلان نشاطا هاما في العديد من الدول الأطراف.

159- وفي فرنسا، على سبيل المثال، يتوفر قدر كبير من الدعم للدراسات البحثية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي، وكذلك، وهذا هو المهم، لإجراء نقد علمي في الميدان، ووضع منهجيات جديدة، ودراسة أثر اتفاقية عام 2003 على التراث الثقافي غير المادي ذاته. وتمول إسبانيا أيضا عددا كبيرا من البحوث المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي (على الصعيد الوطني وصعيد المناطق المستقلة ذاتيا)، وتسعى كذلك إلى وضع تصور جديد للميدان ووضع أسلوب منهجي جديد. ويبدو في حالات كثيرة، مثل رومانيا وفرنسا، أن هذا البحث يشكل استمرارا لبرامج بحثية إثنولوجية/إثنوغرافية كانت قائمة من قبل، وتشكل عمليات جمع التراث الثقافي غير المادي وتوثيقه، كما هو حاصل في لكسمبرغ ومصر وكرواتيا بؤرة الاهتمام الرئيسي.

160- وثمة مثال محدد للبحث الإثنولوجي المتعلق بالتراث الثقافي غير المادي وهو البحث الذي يضطلع به قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية في جامعة منغوليا الوطنية. ويركز جزء من هذا البحث على الشامانية. وبدأ هذا العمل في أوائل التسعينات من القرن العشرين عقب انهيار الشيوعية. وبطبيعة الحال، تغير مصب اهتمام هذا البحث على مر السنين. وفي بيرو، اضطلعت مديرية التراث الثقافي غير المادي في وزارة الثقافة بعشرين مشروعا للبحث المتعمق بشأن التراث الثقافي غير المادي في البلد. ونشرت نتائج هذه المشاريع البحثية في شكل كتاب وأفلام وثائقية وكتالوغات للعرض.

161- وما ورد آنفا أمثلة قليلة لجهات معنية تضطلع بأعمال بحثية في سياقات وبلدان مختلفة. ولم يكن من اختصاص هذا التقييم تحديد كمية البحوث المضطلع بها ونوعها، ومن يضطلع بها، وفي أي مكان يضطلع بها. وقام عدد من الباحثين المشاركين في اجتماع للباحثين في مجال التراث الثقافي غير المادي، عُقد في باريس في عام 2012 باتخاذ الخطوة الأولى في هذا الاتجاه. وفي الورقة المعنونة "خط طريق إلى الأمام: البحوث الحالية والاتجاهات المقبلة لبحوث التراث الثقافي غير المادي المتعلقة باتفاقية التراث الثقافي غير المادي"[(21)]، يقوم واضعوها بدراسة نطاق البحوث المجراة في الوقت الراهن وعمقها، والمجالات التي يُستهدف أن تكون موضوع دراسات أخرى. وأنشأ واضعو الورقة قاعدة بيانات للورقات البحثية المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي. ولا تزال هذه القاعدة في هذه المرحلة عملا قيد الإنجاز، ولا تتضمن جميع البحوث من كل أنحاء العالم. إلا أنه كان بوسع واضعي الورقة إثبات أنه يبدو أنه يجري الاضطلاع بنشاط بحثي كبير في كل بقاع العالم، وخصوصا آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا، واستراليا، والولايات المتحدة، وفي أفريقيا أيضا. ولا يزال يتعين تشاطر غالبية البيانات وجمعها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه يتضح من البحوث المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي أنه توجد اختلافات إقليمية كبيرة في مجالي التركيز والمحتوى.

[(21)] هاريت ديكون وشيارا بورتولوتو (ورقة مشتركة): "خط طريق إلى الأمام: البحوث الحالية والاتجاهات المقبلة لبحوث التراث الثقافي غير المادي المتعلقة باتفاقية التراث الثقافي غير المادي"؛ اجتماع الباحثين في مجال التراث الثقافي غير المادي، 3 حزيران/يونيه 2012، باريس.

162- وتنهض دول عديدة حاليا برقمنة مجموعاتها من الوثائق والمحفوظات، في محاولة لتسهيل انتفاع الجمهور (والجماعات) بها: فلقد أنشأ المغرب في عام 2010 محفوظات رقمية لجميع وثائقه المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي؛ ويوجد لدى هنغاريا الآن ما يقرب من 90000 بند على موقع europeana.eu. وتمثل رقمنة التراث الثقافي غير المادي وتثبيته أولوية أساسية فيما يتصل بالصون لبيلاروس، التي أعد فيها قرابة 1000 سجل رقمي. ووضعت كرواتيا أيضا قواعدها للبيانات المتعلقة بالتراث الثقافي غير المادي على الإنترنت. ويتوقف مدى إسهام هذه المحاولات، بطبيعة الحال، في توفير إمكانية الانتفاع إلى حد كبير على مدى انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلد (وقد يكون هذا عاملا إيجابيا وسلبيا على حد سواء للجماعات النائية)، ويطرح أيضا مسائل هامة تتعلق بحقوق المؤلف، وحقوق الجماعات، في الحفاظ على سرية تراثها الثقافي غير المادي. ويتصدى الآن لهذه المسألة الأخيرة عدد من الدول الأطراف، ولا سيما تلك التي توجد بها جماعات أصلية.

الإطار 6 مثال ابتكاري لتوثيق المعارف والخبرات وتشاطرها – جنوب آسيا

أنشأت المنظمة غير الحكومية الهندية المعنونة "صندوق إحياء الفنون الحرفية" دائرة معارف إلكترونية للتراث الثقافي غير المادي في جنوب آسيا (www.Asiainch.org). وتتضمن دائرة المعارف الآسيوية للتراث الثقافي غير المادي معلومات عن التراث الثقافي غير المادي في 8 بلدان آسيوية، بما فيها معلومات عن ممارسة حملة التراث له ونقله. ومن المفهوم أن الانتفاع بالمعارف طريق لصون التراث الثقافي غير المادي. وتعمل دائرة المعارف الآسيوية للتراث الثقافي غير المادي على تعزيز هذا الهدف.

163- وتطلب الاتفاقية (المادة 14) من الدول الأطراف أيضا الاضطلاع *ببرامج تثقيفية للتوعية ونشر المعلومات موجهة للجمهور، وبرامج تعليمية وتدريبية محددة في إطار الجماعات والمجموعات المعنية*، وأنشطة لبناء القدرات في مجال صون التراث الثقافي غير المادي. وغالبا ما يُذكر، فيما يتعلق بالتوعية، أن جميع أنشطة التنفيذ تسهم بشكل ما في توعية الجمهور بأهمية التراث الثقافي غير المادي ولا سيما ما يتعلق منها بإعداد قوائم الحصر وملفات الترشيح، ووضع السياسات، والتخطيط الاستراتيجي، ما دام كل هذا شيء يتم بطريقة تشاركية. وهذا هو الحال بالتأكيد إلى حد ما. غير أن هذا الفصل ينظر في المبادرات التي يُضطلع بها على وجه التخصيص لغرض رئيسي هو توعية الجمهور وتزويده بالمعلومات فيما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي. وتكون هذه المبادرات في بعض الأحيان متسقة مع البرامج التعليمية النظامية وغير النظامية.

164- ومن المدهش أنه يشار إلى التوعية على أنها أولوية محددة لعدد 12 من الدول الأطراف الـ 41 التي قدمت تقارير دورية. وتضم هذه الدول بوركينا فاسو، مثلا، التي تضطلع بأنشطة عديدة للتوعية موجهة إلى مجموعة من الجهات المعنية (في المدارس، والجماعات، وجلسات تشاطر المعلومات). وتضطلع زمبابوي بأنشطة للتوعية وبناء القدرات ومهرجانات لترويج التراث الثقافي غير المادي. وتنظم هنغاريا أنشطة للتوعية (على جميع الصعد) عن طريق "عروض الطريق" المسافرة والاجتماعات الإعلامية. وتقوم إثيوبيا بأنشطة لتوعية الجماعات جنبا إلى جنب مع التعليم النظامي

وغير النظامي (على أساس قوائم حصر التراث الثقافي غير المادي)؛ وتشرك قبرص، كما يحدث في حالات أخرى، الجماعات حاملة التراث في الأنشطة. وتركز أنشطة التوعية في كوت ديفوار، وأيضا في الجماعات، على أهمية الجوانب الطبيعية (مثل الغابات المقدسة).

165- وتؤكد البيانات التي جمعها التقييم أنه يجري الاضطلاع بأنشطة التوعية أيضا في العديد من البلدان الأخرى، مثل جورجيا التي تُنظَم فيها مسابقات تنافسية بشأن التراث الثقافي غير المادي لأطفال المدارس، وحلقات عمل لتوعية المؤسسات الثقافية الإقليمية، ومراكز الموارد المدرسية، والطلاب وغيرهم. واضطلعت ملاوي، بدعم من اليونسكو، بأنشطة للتوعية بالتراث الثقافي غير المادي والاتفاقية للصحفيين من مختلف وسائل الإعلام.

166- ويرتبط ترويج التراث الثقافي غير المادي في أغلب الأحيان ارتباطا وثيقا بالمهرجانات والأنشطة المماثلة الأخرى. ويشير 19 تقريرا من بين التقارير الدورية المقدمة إلى دور المهرجانات (التي تنظمها الجماعات في أغلب الأحيان) التي من المحتمل أن تحصل على دعم من الحكومة، كما يحدث في مالي التي تقدم الدعم بانتظام إلى المهرجانات والطقوس والاحتفالات الأخرى التي تنظمها الجماعات. وتتضمن الأمثلة الأخرى على استخدام المهرجانات في أعمال الصون هنغاريا التي تساعد فيها المهرجانات في أعمال الترويج والنقل، ويوجد بها برنامج طوعي لتقييم جودة المهرجانات تنظمه رابطة الاحتفالات الهنغارية؛ وقيرغيزستان التي تنظم فيها مهرجانات عديدة ويُنظر إليها على أنها طريقة أساسية لنقل التراث وترويجه؛ وباكستان التي تُنظم فيها مهرجانات شعبية وطنية في كل مناطق البلد كشكل رئيسي للترويج/ النقل (وتقدم الدولة الدعم لذلك). وفي بيلاروس، تمثل حركة المهرجانات نهجا رئيسيا للتوعية بالتراث الثقافي غير المادي وترويجه؛ وفي الجمهورية الدومينيكية، يجري تنسيق جدول المواعيد السنوي للمهرجانات مع الجماعات، ودعم المهرجانات المتصلة بالعنصرين المدرجين في القائمة التمثيلية.

167- ويمثل التعليم (النظامي وغير النظامي) والتدريب نشاطين هامين أيضا للعديد من الدول الأطراف، إذ أنه ينظر إليهما على أنهما وسيلة لبناء القدرات، وترويج التراث الثقافي غير المادي ونقله، وتشارك في ذلك الجماعات المعنية على نحو مباشر وبدرجات أكبر أو أقل. ففي بوركينا فاسو، على سبيل المثال، يستهدف التدريب موظفي الحكومة، في حين تُجري بحوث بشأن إدراج التراث الثقافي غير المادي في التعليم المدرسي، مع شركاء من الجهات الثقافية. وفي بيلاروس، يُوجه التعليم والتدريب المتعلقان بالتراث الثقافي غير المادي على نحو التخصيص إلى الشباب والمدارس، وإن كانت هناك برامج أيضا في الجماعات توفرها مراكز الموارد الإقليمية والمحلية والمنظمات غير الحكومية. وفي البرازيل، يوجد برنامج تعليمي محلي في كل دار للتراث.

168- وتنظر لاتفيا إلى تعليم التراث الثقافي غير المادي على أنه نقل للتقاليد إلى الأطفال والشباب في المدارس عن طريق التعليم المتعلق بالهوايات خارج المنهج. وتنظم ليتوانيا دورات تدريبية لنقل التراث من حَمَلة التراث التقليديين إلى الأجيال الأصغر في المؤسسات الثقافية، ومراكز الرقص التقليدي وغيرها. وتعزز كوريا أعمال النقل عن طريق نظام التلمذة (النقل الشفهي) ونظام التعليم العام المعاصر (التعليم المنهجي للتراث الثقافي غير المنادي على المستويين الثانوي

والجامعي)، وتقوم أيضا رابطات الحفظ/الجماعات بتوفير التدريب. وتتعاون مالي مع المدرسة الأفريقية للتراث التي هي مؤسسة تدريبية إقليمية لمديري التراث من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء، يقع مقرها في بورتو – نوفو في بنن، وتدعو إلى إدماج عناصر التراث في برامج التعليم وتدريب المعلمين. وتضطلع مالي أيضا ببرامج لبناء قدرات الجماعات لصون التراث الثقافي غير المادي، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة التنظيمية.

169- وتتمثل مبادرة تعليمية هامة في وضع مواد تعليمية مناسبة تربويا وثقافيا ولغويا (بلغات الأمم واللغة الإسبانية) في بيرو، تُستخدم في جميع مستويات التعليم النظامي. ويجري أيضا تدريب المعلمين على التعليم المتعدد الثقافات، وإدراج المعارف التقليدية وديناميات النقل غير النظامي في المدارس. وأطلقت كوت ديفوار مشروعا بعنوان "المدارس المتكاملة"، وتعلم 10 لغات أم في المدارس الابتدائية، مع وضع المواد المناسبة لذلك. وتجاوزت قبرص نطاق النهوج التعليمية التقليدية، وأنشأت معسكرات صيفية لأطفال المدارس بشأن التراث الثقافي غير المادي، وتقدم دورات دراسية بشأن عناصر التراث الثقافي غير المادي في قبرص في إطار برنامج التعلم مدى الحياة التابع لوزارة التربية والثقافة. وفي المغرب، مثلا، يُوجَه التدريب على التراث الثقافي غير المادي إلى الجماعات؛ وأنشئت لهذا الغرض مراكز للتدريب على الفنون الحرفية. وتوفر زمبابوي التدريب على مهارات التراث الثقافي غير المادي (مثل نسج السلال). وهذا هو الحال أيضا في بلدان أخرى عديدة.

الإطار 7 مثال ابتكاري لدمج تعليم التراث الثقافي غير المادي في المناهج الدراسية – فييت نام

اضطلعت إدارة التراث الثقافي في فييت نام، بالتعاون مع متحف الإثنولوجيا وإدارة التعليم والتدريب في مدينة هانوي، بمشروع تجريبي (2006-2007) يرمي إلى "وضع سبل لدمج تعليم التراث الثقافي غير المادي في المواضيع النظامية المقررة في مدارس هانوي". وأُدمجت عناصر التراث الثقافي غير المادي، على سبيل المثال، في عدة مواضيع تتعلق بالعلوم الطبيعية باستخدام عرائس المياه لتوضيح كيف تطفو عدة أشياء، أو باستخدام آلة موسيقية وحيدة الوتر (دان باو) لتوضيح تطور الأمواج الصوتية. ولم يوفر هذا النهج، كأسلوب ابتكاري في مجال التعليم والتعلم، معارف لأطفال المدارس بشأن التراث الثقافي غير المادي فحسب، وإنما ساعد أيضا على جعل محتوى التعليم سهل الفهم والحفظ عن ظهر قلب. وشجع هذا الأسلوب على الإبداع والاتصال فيما بين المعلمين والطلاب، ووفر جسرا إلى البيئات الاجتماعية والطبيعية المحيطة بهم.

170- تبين الأمثلة الواردة آنفا أن دولا أطرافا عديدة بذلت جهودا للتوعية وتوفير المعلومات عن أهمية التراث الثقافي غير المادي والاتفاقية، وأن دولا كثيرة منها نظمت برامج تعليمية أو أنشطة لبناء القدرات لجهات معنية مختلفة. ويبدو أنه قلما تكون هناك دولة طرف لم تنفذ أو تضع عددا من هذه المبادرات. وهذا إنجاز في حد ذاته لأنه يبين أن الدول الأطراف تبذل جهودا لكفالة الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي واحترامه في المجتمع الأكبر، بما فيه الجماعات والطلاب والشباب عامة.

171- ولا شك في أن هذه الأنشطة، بالاقتران مع مبادرات أخرى لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني (إعداد قوائم الحصر، ووضع السياسات/التشريعات، وإنشاء البنى الأساسية المؤسسية، وغيرها)، وعلى الصعيد الدولي (الخطاب الدولي، وقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، والقائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية، والمساعدة الدولية، وغير ذلك)، أفضت إلى تحسين فهم وتقدير الكثير من الجهات المعنية للمسائل ذات الصلة وزيادة الالتزام بالصون.

172- التحديات: على الرغم من إحراز تقدم، بوجه عام، في السنوات الماضية، لا تزال هناك تحديات كبيرة فيما يتعلق بإدراك الجهات المعنية لأهمية صون التراث الثقافي غير المادي والتسليم بها، ومعرفة مفاهيم اتفاقية عام 2003، والمعارف والمهارات اللازمة لعملية الصون. وينطبق هذا على كل الجهات المعنية بجميع مستوياتها، بما في ذلك واضعو السياسات الثقافية (وواضعو السياسات في قطاعات أخرى) والمشرعون، والموظفون الحكوميون على جميع المستويات، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التراث الثقافي، والجماعات، وكذلك الجمهور عامة.

173- وتم، في واقع الحال، في سياق هذا التقييم، اعتبار عدم الوعي بالاتفاقية وفهمها وعدم كفاية القرارات اللازمة، من بين التحديات الرئيسية التي تجري مواجهتها في تنفيذ الاتفاقية. ويتبدى هذا بطرق عديدة، منها النقص العام في الإلمام بالاتفاقية؛ والخلط بين مفاهيم ومبادئ اتفاقية عام 2003، ومفاهيم ومبادئ اتفاقية عام 1972 (الأصالة، والقيم العالمية الاستثنائية، وغير ذلك)؛ والتركيز على "حفظ" الأشكال "الأصلية" السابقة للتراث الثقافي غير المادي، بدلا من صونها كتراث حي تعيد الجماعات المعنية إبداعه باستمرار؛ وعدم فهم المشرّعين للمسائل القانونية المتعلقة بالاتفاقية؛ والفهم غير الكافي للكيفية التي يتصل بها التراث الثقافي غير المادي بالتنمية المستدامة من جانب العاملين في قطاع الثقافة والعاملين في قطاعات أخرى على حد سواء؛ والفهم المحدود لضرورة التسليم بالدور المركزي الأهمية الذي تضطلع به الجماعات في صون التراث الثقافي غير المادي (أو الالتزام بهذا الدور)؛ وعدم فهم الصلة بين الجوانب الجنسانية والتراث الثقافي غير المادي؛ وعدم تقدير الجماعات المعنية لتراثها الثقافي غير المادي؛ وعدم كفاية المعرفة لدى الجماعات بالاتفاقية وبرامج الصون الوطنية وغيرها.

174- ويتجلى عدم الوعي وعدم الفهم هذان في الطريقة التي تُنفذ بها الاتفاقية، بما في ذلك إعداد قوائم الحصر، ووضع تدابير الصون وتنفيذها، وفي التعاون مع الدول الأطراف الأخرى في إعداد ملفات الترشيح، وفيما يتعلق بالتشاور مع الجماعات وإشراكها في كل هذه المجالات. وترد إشارة إلى هذه المسائل في فصول أخرى في التقرير.

175- وأكدت البيانات المجمّعة من البلدان عبر العالم أنه لا يلزم فحسب بذل المزيد من الجهد للتوعية بالاتفاقية، وتوضيح أوجه سوء الفهم المتعلقة بها، والتعريف بها، وإنما يلزم أيضا أن يكون هذا الجهد أكثر اتساما بالطابع الاستراتيجي، أي أن يكون جزءا من نهج عام شامل طويل الأجل يستهدف الجهات المعنية الهامة في مجموعها، ويتضمن مدخلات تتسق مع السياقات المحددة. واتسم الكثير من الأنشطة المضطلع بها حتى الآن بأنه أنشطة منفردة متناثرة لا

تصل إلا إلى عدد محدود من الجهات المعنية. وهذا، بطبيعة الحال، لا ينطبق بنفس القدر على جميع الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف، ولكن الأدلة تشير إلى أن هذه مشكلة يواجهها عدد كبير من الدول الأطراف.

5.1.4 مشاركة الجماعات، والمجموعات، والأفراد

176- مشاركة الجماعات، والمجموعات، والأفراد أساسية الأهمية لتنفيذ اتفاقية عام 2003. فالمادة 11 (ب) والمادة 15 ينصان على أن تسعى الدول الأطراف، في إطار أنشطتها الرامية إلى صون التراث الثقافي غير المادي، إلى ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات، والمجموعات، وأحيانا الأفراد، الذين يبدعون هذا التراث ويحافظون عليه وينقلونه، وضمان إشراكهم بنشاط في إدارته. ويرد المزيد من التوجيه في المبادئ التوجيهية التنفيذية (3-1) حيث يوضح بمزيد من التفصيل ما يقتضيه ذلك. وتتضمن التدابير الموصى بها دعم التعاون فيما بين الجماعات ومع الخبراء ومعاهد البحث؛ وإيجاد آلية للتنسيق لتيسير اشتراكهم في تحديد التراث الثقافي غير المادي، ووضع قوائم الحصر وبرامج التنفيذ، وإعداد ملفات الترشيح؛ وتوعية الجماعات بالتراث الثقافي غير المادي والاتفاقية؛ وبناء قدرات الجماعات؛ وتشاطر المعلومات بشأن عناصر التراث الثقافي غير المادي وغير ذلك. وسبق مناقشة بعض مجالات الأنشطة هذه في فصول سابقة من هذا التقرير.

177- ولقد أنشأت بلدان عديدة آليات للتنسيق لتيسير مشاركة جهات معنية متعددة في تنفيذ الاتفاقية. ومن المتوقع، على سبيل المثال، أن تفي بهذه المهمة، في جميع بلدان الجنوب الأفريقي تقريبا، اللجان الوطنية للتراث الثقافي غير المادي التي أنشئت في السنوات القلائل الأخيرة. ومن أمثلة ذلك اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي في زمبابوي، التي هي هيئة استشارية تعمل بتوجيه من وزارة التربية، والرياضة، والفنون، والثقافة. وأنشئت هذه اللجنة وفقا لأحكام التوجيهات التنفيذية للاتفاقية (3-1، الفقرة 80). ويقدم الفصل المتعلق بالبنى الأساسية المؤسسية المشار إليه آنفا المزيد من الأمثلة للهيئات التي أنشأتها الدول الأطراف.

178- وتختلف مشاركة الجماعات في إعداد قوائم الحصر اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر. وعادة ما يتم إشراك الجماعات إلى حد ما. وفي الكثير من الحالات تكون مشاركتها قاصرة على تقديم المعلومات. وهذه في أغلب الأحيان تركة موروثة من الماضي، كما هو الحال في الكثير من البلدان السوفياتية سابقا، حيث كان الباحثون عادة يتصدرون عمليات إعداد قوائم الحصر، بالتعاون مع الحكومة. ويستعرض عدد من هذه البلدان الآن نظم إعداد قوائم الحصر المتبعة فيها لتحسين اتساقها مع مبادئ الاتفاقية. وتوجد أيضا أمثلة أخرى تقوم على المزيد من مشاركة الجماعات، كما هو الحال في فلاندرز، حيث تتصل الجماعات الآن بمؤسسات البحث، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية عبر آليات متنوعة، منها قاعدة بيانات إلكترونية يمكن أن تسجيل فيها الجماعات بنفسها تراثها الثقافي غير المادي.

الإطار 8 مثال ابتكاري لمشاركة الجماعات وتمكينها كجزء من نهج شامل إجمالي – فلاندرز

شرعت الجماعة الفلمنكية، عقب التصديق على اتفاقية عام 2003، في اتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير القصيرة والطويلة الأجل لتوعية "جماعات التراث"، والمجموعات، والأفراد بأهمية صون التراث الثقافي غير المادي، وإيجاد بيئة مساعدة للجماعات كي يتسني لها نقل التراث الثقافي غير المادي. وتتضمن الأنشطة الأساسية ما يلي:

– وضع ورقة رؤية تسمى "سياسة للتراث الثقافي غير المادي في فلاندرز" كخطوة أولى صوب وضع سياسة شاملة. وتحدد الورقة المعالم الأساسية للسياسة المقبلة، وتركز على الطبيعة الحية للتراث الثقافي غير المادي، وبالتالي على صونه للمستقبل، بدلا من التركيز على الأدوار التي اضطلع بها في الماضي. ووُضعت ورقة الرؤية هذه على أساس نهج يبدأ من القاعدة إلى القمة تشارك فيه الجماعات والمنظمات غير الحكومية. وترى الورقة أن جماعات التراث، والمجموعات هي الجهات الفاعلة الرئيسية في كل جهود الصون، في الوقت الذي تضطلع فيه الحكومة بمهام التيسير والدعم. والأدوات الأساسية في هذا الإطار هي أساليب الوساطة/ والسمسرة الثقافية، والتواصل فيما بين مختلف أنواع الجهات المعنية على جميع المستويات؛

– إنشاء شبكة من مؤسسات مختلفة لدعم الجماعات في جهودها لصون التراث الثقافي غير المادي ونقله. وتضم هذه الشبكة منظمات التراث الثقافي (المتاحف، ومراكز الخبرة الفنية، ومنظمات الثقافة الشعبية، ومؤسسات المحفوظات الثقافية)؛ والسلطات المحلية وسلطات المقاطعات المعنية بسياسات التراث على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات؛ والعاملين في مجال التراث الذين توظفهم السلطات المحلية ويقومون بدعم جماعات التراث المحلية ويوفرون صلة بالسلطات؛ والمنظمات غير الحكومية المتخصصة؛ وغيرها. وتعمل كل هذه المنظمات كسماسرة/وسطاء ثقافيين ييسرون أعمال جماعات التراث والمجموعات، ويدعمونها، ويقومون بتوعيتها وبناء قدراتها؛

– إنشاء موقع شبكي تحاوري (www.immaterieelerfgoed.be) في فلاندرز لصون التراث الثقافي غير المادي. ويضم الموقع الشبكي قاعدة بيانات يُتوقع أن توسع نطاق إعداد قوائم حصر التراث غير المادي في فلاندرز، وإبراز صورة التراث الثقافي المادي الفلمنكي، والربط بين عناصر التراث الثقافي غير المادي فيما بينها وربطها أيضا بأفضل الممارسات والخبرات الفنية، وتشاطر تدابير صون هذا التراث والأمثلة على نقله. والموقع الشبكي أداة للتواصل، وتشاطر المعلومات، والتعلم، يمكن أن تنهض فيه الجماعات والمجموعات والأفراد والخبراء بتسجيل التراث الثقافي غير المادي وتشاطر التجارب والمعارف والخبرات الفنية المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي. ويربط الموقع فيما بين الجهات الفاعلة من جميع الأنواع (الجماعات، والخبراء، والمنظمات الحكومية، وغير ذلك)، وعلى جميع الصعد (الصعيد المحلي، والصعيد البلدي، وصعيد الجماعة الفلمنكية)، ويوفر إطارا للاتصال وتبادل الأفكار.

وتتمثل نتائج كل هذه الجهود في الاعتراف بالتراث الثقافي غير المادي على أنه أحد مجالات السياسة الثقافية الهامة، وتمكين الجماعات والمجموعات والأفراد من صون تراثهم الثقافي غير المادي، وإقامة شبكة من مراكز الخبرة الفنية، مثل المنظمات غير الحكومية المتخصصة (مثل تابي بلا، واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع) التي تقدم الدعم للجماعات من خلال السمسرة الثقافية، وإتاحة الفرص للتوصل.

179- بذلت اليونسكو جهودا جمة لبناء القدرات على إعداد قوائم الحصر القائمة على الجماعات، من خلال برنامجها لبناء القدرات التابع لاتفاقية عام 2003 (يرد في الفصل التالي المزيد من المعلومات عن هذه المسألة)، وغيره من مبادرات بناء القدرات كتلك المضطلع بها في الجنوب الأفريقي بقيادة مكتب اليونسكو في ناميبيا، وبالتعاون مع الخبراء المحليين.

180- وتوجد أمثلة عديدة أخرى على اشتراك الجماعات في تنفيذ (وبدرجة أقل في إعداد) برامج ومشاريع الصون. ومن بين هذه الأمثلة المشروع التالي الذي تم تمويله في إطار برنامج المساعدة الدولية الخاص بالاتفاقية.

الإطار 9 مثال ابتكاري لاضطلاع الجماعات بدور قيادي في تنفيذ المشاريع – كينيا

القرى المحصنة المسماة "كايا" مناطق حرجية ذات قيمة روحية وثقافية لأفراد جماعة ميجيكندا في الجزء الساحلي من كينيا. وتولى تنفيذ المشروع المعنون "التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة" وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة في ذلك الحين، بالتعاون مع المتاحف الوطنية في كينيا، عن طريق وحدتها لحفظ الغابات الساحلية وجماعات القرى المحصنة. وكان الهدف الرئيسي من المشروع هو تحسين أسباب العيش من خلال حماية وصون التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة.

وبدأ المشروع بحلقة تدريبية لأفراد الجماعة بشأن تصميم المشروع وإدارته والأنشطة المدرة للدخل. ثم قامت الجماعات بتحديد المشاريع الخاصة بأسباب العيش والتي سيجري الاضطلاع بها وتنفيذها في مختلف أجزاء القرى المحصنة، وحصلت على دعم في ذلك من المنظمات المشاركة. وشارك في المشروع أيضا طلاب من مختلف المدارس في المنطقة من أجل التوعية بالتراث الثقافي غير المادي، وكفالة نقل المعارف، وإشراك الطلاب في أنشطة الصون. وتضمن المشروع أيضا كجزء منه إنتاج تسجيلات وصور، وإعداد مقالات لنشرها على نطاق أوسع، وبرامج للتبادل فيما بين الجماعات، ومهرجانات للجماعات، وأنشطة لتنمية المهارات ذات الصلة بتوليد الدخل.

وما فتئت المرحلة الثانية من هذا المشروع مستمرة، ولم تتوفر وقت إجراء التقييم أي معلومات عن النتائج النهائية التي تم تحقيقها. وتجدر الإشارة إلى أن التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة أُدرجت في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل (اتفاقية عام 2003) في عام 2009، في حين أدرجت غابات ميجيكندا المقدسة التي توجد بها القرى المحصنة كمنطقة ثقافية في قائمة التراث العالمي (اتفاقية عام 1972) في عام 2008. وهذا مثال جيد على الصلات بين الاتفاقيتين.

181- ومن المتوقع أيضا أن تشارك الجماعات في إعداد ملفات الترشيح لقوائم اتفاقية عام 2003. وهذا مجال آخر يوجد فيه الكثير من النماذج المختلفة. وأثبتت الملفات المقدمة للترشيح على امتداد السنوات القلائل الماضية أن الجماعات المعنية لا تشارك في أغلب الأوقات على نحو تام في هذا النشاط. ولم تحظ هذه الملفات بتوصية إيجابية من

الهيئتين المسؤولتين عن تقييم الملفات (الهيئة الفرعية المعنية بالقائمة التمثيلية، والهيئة الاستشارية المعنية بقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل).

182- التحديات: ثبت أن مشاركة الجماعات، على الرغم من أنها تكمن في صميم هذه الاتفاقية، من أكثر الجوانب صعوبة في التنفيذ، وأنها مجال يوجد فيه متسع كبير للتحسن. وتشير الأدلة التي تم جمعها إلى أنه يتعين تعزيز مشاركة الجماعات في جميع المجالات الوارد ذكرها في الفقرات السابقة. وسيقتضي هذا إجراء تحليل دقيق للأسباب الكامنة وراء أوجه القصور هذه التي تختلف وفقا للسياقات المختلفة، واستحداث آليات لتيسير المشاركة الهادفة من قبل الجماعات المعنية. وتم عمل هذا بالفعل في بعض البلدان، وترد أمثلة على هذه الأنشطة في عدة أجزاء من التقرير.

183- وتتضمن الأسباب الكامنة وراء عدم إشراك الجماعات دائما على نحو كاف جملة أمور منها ما يلي على سبيل المثال لا الحصر: ضعف البيئة التشريعية والسياسية العامة؛ وعدم توفر الالتزام الحكومي، وعدم توفر القدرات الحكومية اللازمة و/أو عدم توفر الموارد الكافية للتشاور؛ وعدم الوعي (من جانب جميع الجهات المعنية، بما فيها الجماعات) بمبادئ الاتفاقية؛ وضعف قدرات الجماعات على التنظيم الذاتي وتصميم أنشطة الصون وتنفيذها؛ وعدم التواصل وتبادل الخبرات بين الجماعات وبين الجماعات والجهات المعنية الأخرى؛ وعدم كفاية آليات التشاور مع الجماعات ومشاركتها في وضع السياسات، وإعداد قوائم الحصر، والترشيحات، وبرامج الصون، وغير ذلك.

184- والأخطار المترتبة على عدم كفالة مشاركة الجماعات على نحو كاف واضحة جلية. وبالنظر إلى أن الجماعات والمجموعات والأفراد هم المبدعون والممارسون والناقلون الرئيسيون لتراثهم الثقافي غير المادي، فقد يؤدي عدم اشتراكهم إلى عدم قدرة الجماعات على امتلاك عملية الصون، وسوء تفسير الجهات المعنية الأخرى للتراث الثقافي غير المادي، وسوء تمثيلها له وما يرتبط به من معان، وتجمد عناصره، والإفراط في استغلاله على نحو تجاري، وعدم نقله، وبالتالي فقدانه لحيويته، وغير ذلك. غير أن مشاركة الجماعات في حد ذاتها ليست ضمانا، بطبيعة الحال، لحسن سير الأمور، ولكنها واحدة من عدة عوامل تزيد من احتمال نجاح تنفيذ الاتفاقية.

5.1.5 دعم اليونسكو لأعمال الصون على الصعيد الوطني (برنامج بناء القدرات)

185- قامت أمانة اليونسكو في عام 2009، بغية مساعدة الدول الأطراف في تنفيذ اتفاقية عام 2003 على الصعيدين الوطني والدولي، بوضع استراتيجية عالمية لبناء القدرات. ووُضعت الاستراتيجية موضع التنفيذ على الصعيد القطري في عام 2011:

- تم إعداد مجموعة من المواد التدريبية (أدلة، وعروض بالباور بوينت) لميسري بناء القدرات والزملاء العاملين في الميدان، وتم التركيز على أربعة مواضيع هي: التصديق، والتنفيذ، وإعداد قوائم الحصر بالاستناد إلى الجماعات، والترشيح (لمختلف الآليات الدولية التي تقضي الاتفاقية بإنشائها). ويمكن النفاذ إلى هذه المواد

من خلال مكان عمل إلكتروني مخصص أنشئ من أجل الميسيرين. وتم تحديث هذه المواد في عام 2012، بعد عام من الاختبار.

- تم تدريب شبكة من 79 من الميسرين الخبراء، جرى إنشاؤها من جميع المناطق (43 في المائة من أفريقيا و 40 في المائة من النساء). وتم تدريب الميسرين في ست من حلقات تدريب المدربين عُقدت في بيجين، وهراري، ليبرفيل، وصوفيا، وهافانا، وأبو ظبي على امتداد عام 2011، بالإضافة إلى تدريب موظفي المكاتب الميدانية لليونسكو في المنطقة. والشبكة مدعوة إلى التحاور وتشاطر الخبرات عن طريق مكان العمل الإلكتروني المخصص.

- عُقد عبر العالم حتى الآن ما يزيد على 100 من حلقات عمل بناء القدرات التي تركز على المواضيع الأربعة المشار إليها آنفا. وعُقد حوالي ثلث هذه الحلقات في أفريقيا، مما يبرهن على التزام اليونسكو بهذه الأولوية العامة. ونُفذ معظم حلقات العمل على الصعيد الوطني، ونُفذ عدد قليل منها على الصعيد الإقليمي.

- كان من بين المشتركين، وفقا لموضوع حلقة العمل، مجموعة مختارة من الجهات المعنية التالية: ممثلو الحكومات (قطاع الثقافة) على الصعيد المركزي، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي؛ والهيئات الأكاديمية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ ورابطات التراث الثقافي؛ والممارسون؛ ووسائل الإعلام، وغير ذلك.

- ونُظمت خمس حلقات عمل إقليمية لمجموعات مستهدفة معينة. وركزت اثنتان منها (واحدة في أفريقيا والأخرى في أمريكا اللاتينية) على وجه التخصيص على دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين الوطني والدولي. وأفسحت حلقتا العمل هاتان مجالا للمناقشة وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة وتبادل المعلومات عن التحديات المتعلقة بمساهمة المنظمات غير الحكومية في صون التراث الثقافي غير المادي. وأشركت إحدى الحلقات (أفريقيا) محاضرين جامعيين أفريقيين، ودرست الطريقة التي يمكن بها إدماج التعليم المتعلق بالتراث الثقافي غير المادي في المناهج الدراسية الجامعية. وكانت الحلقتان الإقليميتان الأخريان في شكل منتديات نُظمت من أجل الشباب في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي.

186- وكان من المستهدف أن تستمر استراتيجية بناء القدرات لمدة 18-36 شهرا في كل من الدول الأطراف المشتركة. وكما هو موضح أدناه، وعقب التصديق على اتفاقية عام 2003، وإجراء تقييم للاحتياجات الوطنية، ستُنظم للبلدان في أراضيها مجموعة من حلقات العمل، بدءا بحلقة عمل عامة بشأن التنفيذ، تليها حلقة عن إعداد قوائم الحصر بالاستناد إلى الجماعات، وبعدها حلقات تركز على الترشيحات لقوائم الاتفاقية.

الشكل 3 مشروع قُطري نموذجي لبناء القدرات

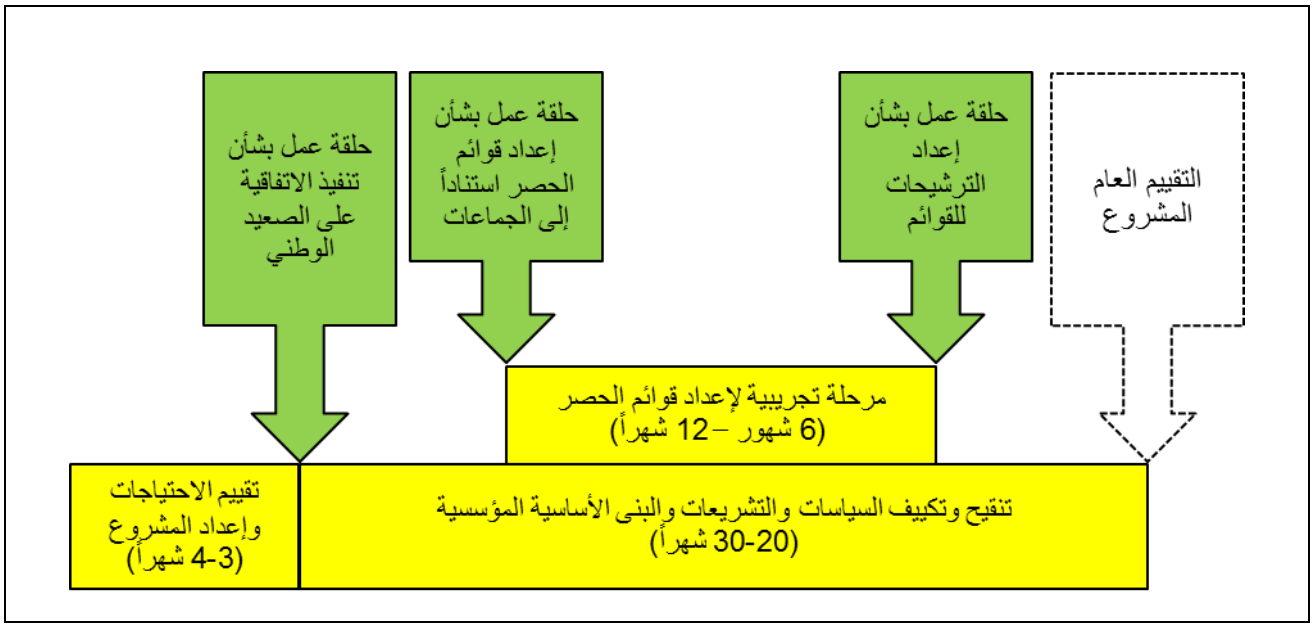

المصدر: تقرير الأمانة عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لباء القدرات، الدورة السابعة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، كانون الأول/ديسمبر 2012.

187- فيما يتعلق بالنواتج المباشرة لحلقات العمل، توفر تقارير عديدة عن هذه الحلقات أعدها الميسرون عقب الأحداث مباشرة بعض المعلومات عن النتائج المحرزة، وتخلص إلى استنتاجات هامة للمستقبل، على النحو التالي:

- لم يحصل المشتركون في حلقات العمل على معارف وخبرات جديدة فحسب، وإنما أتيحت لهم الفرصة أيضا للمشاركة في دروس عملية للصون من خلال زيارة المواقع، ولعب الأدوار، وغير ذلك من المشاريع المحددة.

- كانت حلقات عمل بناء القدرات بمثابة منتديات هامة للتعاون بين مختلف الجهات المعنية وممثلي الحكومات والمجتمع المدني والجماعات، والهيئات الأكاديمية، وغيرها، وكانت مفيدة جدا في تشاطر المعلومات. وجمعت حلقات العمل هذه لأول مرة في بعض البلدان، بين جهات معنية مختلفة، مثلما حدث في قيرغيزستان. وأنشئت في عدد من البلدان، مثل كمبوديا، شبكات للجهات الفاعلة المعنية بصون التراث الثقافي غير المادي. وذكر عدد من الميسرين أيضا أن حلقات العمل أدت إلى إدراك الجهات المعنية أن التعاون فيما بينها ضروري جدا للتنفيذ الناجح للاتفاقية على الصعيد الوطني.

- نظمت حلقات عمل أخرى أنشطة لتبادل الأفكار وتخطيط المشاريع، أدت إلى وضع قوائم بمقترحات لمشاريع لصون التراث الثقافي غير المادي، مع أفكار عن شركاء وطنيين ودوليين محتملين، مثلما حدث في زامبيا وزمبابوي. وكان من المستهدف زيادة تطوير هذه المقترحات وتقديمها كطلبات للمساعدة الدولية.

- وعلاوة على الدورات التدريبية بشأن إعداد قوائم الحصر بالاستناد إلى الجماعات، أدت بعض الدورات بشأن تنفيذ الاتفاقية إلى وضع قائمة أولية بالعناصر التي يمكن اقتراحها للترشيح للقائمة التمثيلية وقائمة التراث الذي يحتاج إلى صون عاجل، مثلما حدث في بوروندي.
- أسهمت حلقات عمل عديدة في إنشاء لجان وطنية للتراث الثقافي غير المادي، كما حدث في ملاوي وناميبيا.

188- ومن المشجع أيضا العلم بأن أربعة من بلدان الجنوب الأفريقي التي استفادت من برنامج بناء القدرات قدمت ترشيحات لقائمة التراث الذي يحتاج إلى صون عاجل في دورة عام 2012. وتضمنت بعض ملفات الترشيح إشارة صريحة إلى أن اشتراك هذه البلدان في مشاريع بناء القدرات مكّنها من الاستجابة على نحو أفضل لمختلف متطلبات عملية الترشيح، بما فيها إعداد قوائم الحصر استنادا إلى الجماعات.

189- وأجريت، في سياق هذا التقييم، مقابلات مع عدد من المشتركين السابقين في أنشطة بناء القدرات، والمعنيين من مكاتب اليونسكو الميدانية المسؤولة، والميسرين، وغير ذلك من الجهات المعنية. وشارك أيضا أحد القائمين بالتقييم في واحدة من حلقات العمل (حلقة العمل بشأن إعداد قوائم الحصر استنادا إلى الجماعات، المعقودة في منغوليا، في أيار/مايو 2013). وشددت الجهات المعنية التي أجريت مقابلات معها على أهمية بناء القدرات للتنفيذ الناجح للاتفاقية. ويرى الكثير أنه من بين الآليات التي أنشأتها الاتفاقية والأمانة لدعم تنفيذ الاتفاقية، كان برنامج بناء القدرات أهمها.

190- وأكد من شاركوا بأنفسهم في بعض حلقات العمل صلاحية هذه الحلقات وجدواها. وذكروا أنهم حققوا جملة أمور منها الحصول على فهم أفضل لمفاهيم ومبادئ الاتفاقية، ووضوح أكبر بشأن أدوارهم وأدوار الجهات المعنية الأخرى في التنفيذ، ومهارات جديدة لتنفيذ الاتفاقية (مثلا فيما يتعلق بإعداد قوائم الحصر). وأعرب المشتركون أيضا عن عظيم تقديرهم لإتاحة الفرصة لهم للاتصال فيما بينهم وإقامة علاقات عبر الحدود التنظيمية. وكان من بين النواتج المحددة لحلقة العمل بشأن إعداد قوائم الحصر استنادا إلى الجماعات في منغوليا أن المشتركين خلصوا إلى استنتاج مؤداه أنه حان الوقت لتكييف النظام الحالي لإعداد قوائم الحصر كي يتسق على نحو أفضل مع مبادئ الاتفاقية. وسيتضمن هذا، ضمن مسائل أخرى، زيادة التركيز على مشاركة الجماعات وإدراج المزيد من المعلومات عن السياق الاجتماعي – الثقافي للتراث الثقافي غير المادي، ونقله، ومسائل أخرى (انظر الإطار الوارد في فصل سابق).

191- وكان من العسير على التقييم تحديد النتائج الطويلة الأجل لحلقات العمل المعنية ببناء القدرات التي أمكن تنظيمها حتى الآن. وليست هناك آلية للرصد المنتظم يمكن أن تسمح لليونسكو بالمتابعة مع المشتركين بعد عدة أشهر من اشتراكهم في إحدى الحلقات. ولهذا لا توجد تقارير عن أي تغير مستدام في التصرف (نهوج مختلفة أو ممارسات مستخدمة) وعن الأثر النهائي للبرنامج (تحسن قوائم الحصر، وتوفر بيئة سياسية عامة وتشريعية أفضل، وزيادة إشراك

الجماعات، والترشيح الناجح لعناصر لإدراجها في القائمة التمثيلية أو قائمة التراث الذي يحتاج إلى صون عاجل، وغير ذلك) الناتج عن مشاركة الجهات المعنية في الأنشطة.

192- ويمثل رصد تحقيق نتائج أي برنامج لبناء القدرات مهمة صعبة، ويتطلب اشتراك مكتب اليونسكو المسؤول و/أو اللجنة الوطنية لليونسكو المسؤولة. وهذه مسؤولية لا يمكن إناطتها بميسري حلقات العمل، الذين يعملون مع اليونسكو على أساس تعاقدي لفترات زمنية محدودة مكرسة للتحضير للحلقة المعنية وتيسير أعمالها وكتابة التقرير اللازم عنها. وهذا بالتأكيد مجال يلزم فيه مستقبلا بذل المزيد من الجهود وإجراء المزيد من التفكير الإبداعي. ولن يؤدي وجود نظام جيد للمتابعة إلى مساعدة الأمانة في تكييف وتحسين البرنامج وتوفير نظرات وتجارب يمكن تشاطرها مع آخرين فحسب، وإنما سيساعد أيضا على توضيح النتائج المحددة المحرزة للمانحين والداعمين المحتملين.

193- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2012، نظمت اليونسكو اجتماعا لاستعراض استراتيجيتها العالمية لبناء القدرات في بيجين. وكان الهدف من الاجتماع هو تقييم النتائج التي تحققت حتى الآن، وتقييم الدروس المستفادة، والبت في الطريق إلى الأمام. وطُرحت في هذا الشأن النقاط التالية:

- الانتقال من "نهج حلقات العمل" إلى "نهج المشاريع المتكاملة" في إطار استراتيجية تعزيز القدرات الوطنية على الصون، وسينطوي هذا على إسداء الخدمات الاستشارية وغيرها من التدابير العملية بالإضافة إلى الحلقات التدريبية؛

- ليس هناك "نهج واحد يناسب الجميع"، ولهذا فإن التصميم حسب الطلب ليس خيارا وإنما هو مطلب. ويتعين تكييف اختيار أنشطة المشروع (وكذلك المواد والأساليب التدريبية) وفقا لكل حالة على حدة؛

- الحاجة إلى بناء القدرات إلى حد يصبح عنده وجود اليونسكو وتدخلها غير لازم. وهذا هو الهدف المرتقب في نهاية المطاف؛

- النظر، في ضوء أن الهدف الأكبر لصون التراث الثقافي غير المادي هو كفالة رفاهة الشعب وتحقيق التنمية المستدامة لجماعاته ومجتمعاته، في توسيع نطاق الاستراتيجية العالمية ليشمل الوزارات والجهات الفاعلة المشاركة في مجالات أخرى بخلاف قطاع الثقافة في حد ذاته، أي قطاعات التعليم والصحة والبيئة وغيرها؛

- ينبغي أن تصبح اجتماعات الاستعراض جزءا أساسيا من استراتيجية بناء القدرات، لأنها تتيح الفرصة للتشاطر الفعال للمعلومات، وبناء قدرة الميسرين، والتعلم كل من الآخر.

194- ويؤيد التقييم تمام التأييد المقترحات الواردة آنفا. ويوصي أيضا، في ضوء النتائج التي خلص إليها هذا التقييم، باستعراض المحتوى الحالي للبرنامج. وفي حين أنه يبدو بوجه عام أن محتوى مواد حلقة العمل مناسب فإن بعضها قد يكون أكثر مناسبة في سياقات معينة عن غيرها، وقد يتعين التركيز على نحو أكبر على بعض المجالات المواضيعية في

المستقبل. وتتضمن المجالات التي قد تحتاج إلى اهتمام أكبر في السنوات القلائل القادمة ما يلي: وضع السياسات/التشريعات؛ والثقافة والتنمية المستدامة والتعاون المطلوب فيما بين القطاعات؛ وحشد الجماعات ومشاركتها؛ والتراث الثقافي غير المادي والمساواة بين الجنسين، في سياق يقوم على حقوق الإنسان.

التوصية 6 –	القيام، بمشاركة تامة من مكتب اليونسكو الميداني وبالتعاون مع اللجان الوطنية، بإنشاء آلية لمتابعة أنشطة بناء القدرات لجمع بيانات عن مدى فعاليتها.
التوصية 7 –	استعراض محتوى وشكل استراتيجية بناء القدرات (وتكييفها حسب الاقتضاء) لكفالة تصدي الاستراتيجية للتحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ على الصعيد الوطني.

5.2 صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد القطري

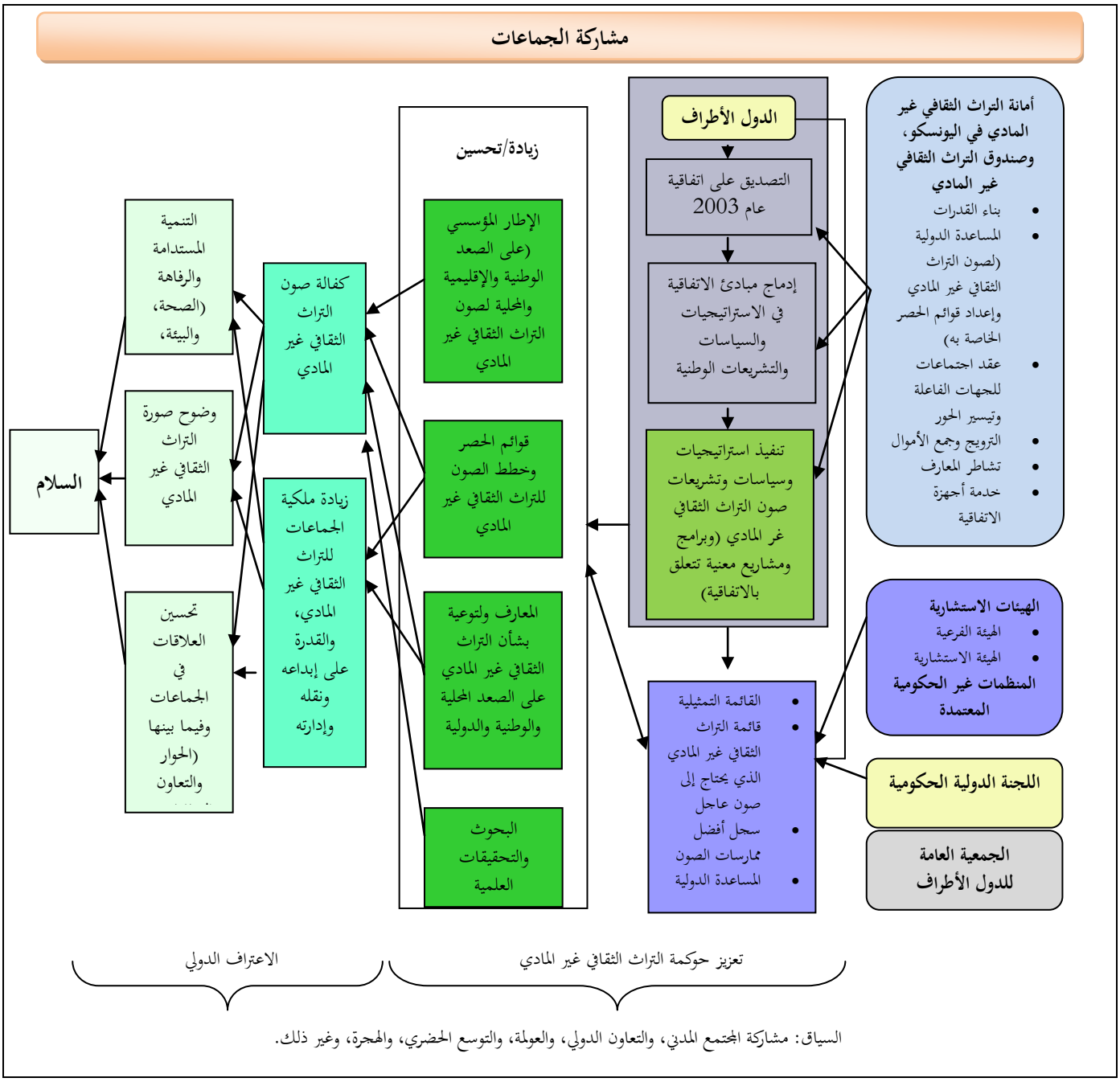

195- بالإضافة إلى التشجيع على صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني، أنشأت اتفاقية عام 2003 مجموعة من الآليات لصون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الدولي. وقد أُنشئت ثلاث آليات لكل منها أهدافها الخاصة بها:

- قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل: لاتخاذ "تدابير الصون المناسبة" (اتفاقية عام 2003، المادة 17-1)؛

- القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية (يشار إليها هنا فيما بعد باسم (القائمة التمثيلية): "من أجل إبراز التراث الثقافي غير المادي على نحو أفضل للعيان، والتوعية بأهميته، وتشجيع الحوار في ظل احترام التنوع الثقافي" (اتفاقية عام 2003، المادة 16-1)؛
- سجل أفضل ممارسات الصون: "البرامج والمشروعات والأنشطة ذات الطابع الوطني ودون الإقليمي والإقليمي المعنية بصون التراث والتي ترى (اللجنة الدولية الحكومية) أنها تعكس على الوجه الأفضل مبادئ وأهداف هذه الاتفاقية، مراعية في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية" (اتفاقية عام 2003، المادة 18-1).

196- وخلص التقييم إلى نتيجة مفادها أنه من بين الآليات الثلاث الوارد ذكرها أعلاه، كانت القائمة التمثيلية أكثر استئثارا بالاهتمام، في حين كانت الآليتان الأخريان تستخدمان على نحو غير كاف. وطرحت العمليات المتعلقة بفحص الترشيحات للقائمتين الأخريين وللسجل بعض الأسئلة. ويجري تناول مختلف المسائل بشيء من التفصيل في الأقسام الفرعية الواردة أدناه.

5.2.1 قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل

197- الهدف من قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل هو تشجيع صون عناصر التراث الثقافي غير المادي "التي يكون بقاؤها محفوفا بالمخاطر (المعيار ع-2 (أ) من التوجيهات التنفيذية)، أو "يواجه تهديدات جسيمة تجعل بقاءه مستحيلا بدون صون عاجل" (المعيار ع-2 (ب) من التوجيهات التنفيذية). ويتمثل اثنان من المعايير الأساسية لإدراج العناصر في هذه القائمة في أنه "ينبغي أن تكون قد وضعت تدابير لصون هذه العناصر قبل ترشيحها (المعيار ع-3)، وأن يكون العنصر قد رُشح عقب مشاركة على أوسع نطاق ممكن من جانب الجماعة أو المجموعة أو الأفراد المعينين وبموافقتهم الحرة والمسبقة والواعية (المعيار ع-4). ويتولى فحص الترشيحات هيئة استشارية تتكون من ستة خبراء مستقلين، وستة ممثلين لمنظمات غير حكومية معتمدة (التوجيه التنفيذي 1-1-7). وأنشئت هذه الهيئة لأول مرة في الدورة الخامسة للجنة الدولية الحكومية المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وحلت محل النظام السابق للنظر بصفة منفردة في كل من طلبات المساعدة الدولية، والترشيحات لقائمة الصون العاجل وسجل أفضل ممارسات الصون.

198- وأشارت جهات معنية عديدة أجريت مقابلات معها إلى أنه كان القصد من قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج صون عاجل أن تكون أهم آلية دولية تابعة لاتفاقية عام 2003. وأعربت بعض الدول الأطراف عن تقديرها للفوائد المحتملة لهذه القائمة، مثل منغوليا والصين اللتين أدرجتا عددا لا بأس به من العناصر على هذه القائمة، ولكنها لا تزال بوجه عام مستعملة استعمالا ناقصا. ولا تتضمن قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل حتى الآن سوى 31 عنصرا من 18 دولة طرفا، وستة فقط من هذه العناصر من أفريقيا.

199- وثمة أسباب عديدة لذلك. ففي حين يبدو أن الغرض من هذه القائمة واضح لمعظم الجهات المعنية، يبدو أنه توجد اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالمعنى الذي يحمله إدراج عنصر على القائمة. ففي حين يرى كثيرون أن هذا يبرهن على الالتزام بصون التراث الثقافي غير المادي، يرى آخرون أن هذا دليل عام على عدم القدرة على القيام بذلك. وأدى هذا إلى عدم إعطاء الكثير من الدول الأطراف أولوية حتى الآن لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. وثمة قدر من البلبلة أيضا فيما يتصل بالاختلافات بين قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل وقائمة التراث العالمي المعرّض للخطر، الموضوعة بموجب اتفاقية عام 1972.

200- وأفضى وضع حد على عدد ملفات الترشيح المقدمة من الدول الأطراف لأي من قوائم اتفاقية عام 2003 إلى زيادة تثبيط ترشيح عناصر لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، لأن معظم الدول الأطراف تفضل حتى الآن القائمة التمثيلية (يمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع في القسم التالي). وأعرب عدد قليل من الجهات المعنية التي أجريت مقابلات معها لأغراض هذا التقييم عن أوجه قلق بشأن الجهود والموارد اللازمة لإعداد ملفت الترشيح والتي يمكن أن تستخدم من ناحية أخرى في تدابير الصون الفعلية.

201- وعلى الرغم من الجاذبية المحددة التي تحظى بها قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل لدى الدول الأطراف، تبين للتقييم أنها بدأت تؤدي إلى بعض النتائج الواعدة. فلقد عززت عملية الترشيح ذاتها، في بعض الحالات، ملكية خطط الصون فيما بين الممارسين والجماعات على حد سواء. وفي العديد من البلدان، أسهم إدراج عناصر في هذه القائمة إسهاما فعالا في صون هذه العناصر، بل وفي تحقيق الأهداف الأوسع لاتفاقية عام 2003. وتتضمن ردود الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية المعتمدة على الدراسة الاستقصائية الأمثلة التالية:

- أدى إدراج كرواتيا في عام 2010 عنصر "غناء أويكانجي" "Ojkanje singing" إلى تقديم دعم من مختلف المستويات الحكومية لصونه عن طريق الترويج والتوثيق والبحث. وأدى هذا أيضا إلى تغيير موقف الجمهور الأوسع إزاء هذا العنصر، ودفع حَمَلة التقاليد والأجيال الشابة إلى المشاركة في نقله بنشاط.

- في فييت نام، استأثر إدراج عناصر "غناء كا ترو" "Ca trù singing" وغناء شوان من مقاطعة بوثو "Xoan singing of Phú Thọ Province" في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل باهتمام السياسيين، وحَمَلة التقاليد، والجمهور في كل أنحاء البلد. وتم، نتيجة لذلك، استثمار الحكومة والمنظمات غير الحكومية والأفراد لموارد مالية وبشرية وغيرها من أجل صون هذه العناصر.

- في بوتسوانا، زاد إدراج "مهارات صنع الآنية الفخارية في منطقة كغاتلنغ في بوتسوانا" من أهمية صون هذه المهارات، لا فيما بين جماعة كغاتلنغ فحسب وإنما أيضا في مناطق أخرى توجد بها ممارسات مماثلة. ونُظمت حلقات عمل بشأن معنى هذا العنصر وما يرتبط به من ممارسات تقليدية، وبدأ توثيق أنواع مختلفة من التربة المستخدمة في صناعة هذه الآنية الفخارية.

202- ومن المتوقع أن تقدم الدول الأطراف تقارير دورية خاصة بشأن حالة العناصر المدرجة على فترات مدة كل منها أربع سنوات بعد إدراج هذه العناصر. ومطلوب من الدول الأطراف، فيما يتعلق بالعناصر الـ 12 المدرجة في عام 2009 في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، أن تقدم تقارير دورية عن حالة هذه العناصر في موعد غايته 15 كانون الأول/ديسمبر 2013[22]. وحتى الآن قدمت بيلاروس وحدها تقريرا مؤقتا عن حالة طقوس "قياصرة كاليادي" (قياصرة أعياد الميلاد) التي أدرجت في عام 2009. ويرمي التقرير، كما يرد أدناه، إلى إثبات أن إدراج هذا العنصر في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل قد أسهم بالفعل في صونه.

الإطار 10 صون طقوس قياصرة كاليادي

يفيد التقرير الدوري[23] عن "طقوس قياصرة كاليادي (قياصرة أعياد الميلاد" بأن إدراج هذا العنصر في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل وجه قدرا كبيرا من اهتمام الحكومة والخبراء ووسائل الإعلام إلى قرية سيميزافا التي يُنظم فيها في 13 كانون الثاني/يناير من كل عام موكب شعائري بمناسبة العام الجديد بالملابس التقليدية. ورئي أن هذه الطقوس تتعرض للخطر بسبب ارتفاع معدل هجرة الشباب من القرية بالنظر إلى عدم توفر الآفاق الاقتصادية في المنطقة. وبعد إدراج هذا العنصر، بدأ الكثير من السكان السابقين للقرية، بمن فيهم الشباب، في العودة من أجل المشاركة في هذه الطقوس. واتخذت الجماعة المعنية والحكومة أيضا تدابير لصون هذا العنصر بتقديم جائزة سنوية، على سبيل المثال، لحماية تقاليد سيميزافا؛ ونشر معلومات عن هذه الطقوس عن طريق وسائل الإعلام الوطنية، وقيام معهد الفن والإثنوغرافيا والفلكولور التابع للأكاديمية الوطنية للعلوم في جمهورية بيلاروس بإجراء دراسة تفصيلية عن هذه الطقوس؛ وتنظيم حلقة عمل خاصة لسكان القرية عن إمكانية تنمية السياحة الثقافية حول هذه الطقوس.

203- ومن السابق للأوان استخلاص نتائج نهائية عن مدى فعالية قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، لأن عدد العناصر المدرجة فيها ما زال محدودا جدا حتى الآن. ووصل مؤتمر هانغدجو أيضا إلى نتيجة مؤداها أن أربع سنوات من التشغيل فترة أقصر مما ينبغي للتوصل إلى نتائج محددة.

204- إلا أن من الواضح أنه ما زال يتعين أن تدرك الدول الأطراف إدراكا كاملا المزايا المحتملة للقائمة، وأن تستخدمها بما يحقق مصلحتها. ولا يزال يتعين عمل الكثير لترويج القائمة وعرضها من جديد على أنها تعبير عن الالتزام بالصون وليس على أنها تعبير عن عجز الدول الأطراف عن القيام بذلك. أي أنه يلزم أن تتغير سمعة القائمة إلى شيء

---

[22] يتوقع، بعد اتخاذ القرار 6.COM 8.3 للجنة الدولية الحكومية، أن ترفع البرازيل إلى اللجنة في دورتها الثامنة في كانون الأول/ديسمبر 2013 تقريرا بشأن تدابير الصون المتخذة فيما يتصل بالعنصر "ياوكوا، طقوس شعب إيناوين ناوي لصون النظام الاجتماعي والكوني" الذي أدرج في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل في عام 2011.

[23] التقرير رقم 00757/بيلاروس عن حالة عنصر مدرج في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، بالي، إندونيسيا، 22-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

إيجابي من أجل اجتذاب المزيد من الاهتمام والالتزام بترشيح عناصر لإدراجها في القائمة. وينبغي أن تبذل اللجنة الدولية الحكومية أيضا جهودا أكبر للإعراب عن الشكر والتقدير للدول الأطراف التي تقدم ترشيحات.

التوصية 8 – ترويج قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل على أنها تعبير عن التزام الدول الأطراف بأعمال الصون وتنفيذ الاتفاقية، والقيام بصفة خاصة بالإعراب عن التقدير للدول الأطراف التي تقدم ترشيحات للقائمة.

5.2.2 القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية

205- القائمة التمثيلية هي أبرز الآليات المنشأة بموجب اتفاقية عام 2003 على غرار قائمة التراث العالمي المنشأة بموجب اتفاقية عام 1972. وأصبحت القائمة التمثيلية الآن قاعدة لعناصر وطنية وفي بعض الأحيان متعددة الجنسيات من التراث الثقافي غير المادي من كل أنحاء العالم. واليوم تتضمن القائمة 257 عنصرا، منها 90 كانت مدرجة من قبل في إعلان الروائع في عام 2008. وفي غضون أربع سنوات فحسب (2009-2012)، أدرجت اللجنة الدولية الحكومية 167 عنصرا جديدا في هذه القائمة، مما يدل على شعبيتها لدى الدول الأطراف. ويتضح من دراسة للتوزيع الجغرافي للعناصر المدرجة في القائمة وجود تركز للعناصر في مناطق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا والمحيط الهادئ. وعلى الرغم من أهمية التراث الثقافي غير المادي في أفريقيا، فإنها أقل المناطق بروزا في القائمة التمثيلية على النحو المشار إليه أدناه.

الإطار 11 القائمة التمثيلية في أفريقيا

ليس من بين العناصر البالغ عددها 257 المدرجة في القائمة التمثيلية سوى 7 في المائة فحسب (18 عنصرا) من أفريقيا، منها 14 كانت مدرجة من قبل في قائمة الروائع، ثم أدمجت في القائمة في عام 2008. وهذا يعني أن 2 في المائة (4 عناصر) فحسب من حالات الإدراج في القائمة التمثيلية منذ عام 2009 كانت من بلدان أفريقية. فإعداد ملفات الترشيح يتطلب قدرا كبيرا من الموارد البشرية والمالية. ويرجح أن يكون هذا أحد الأسباب وراء ضآلة عدد العناصر المدرجة من أفريقيا.

وكجزء من استراتيجية اليونسكو لبناء القدرات، نظمت الأمانة اثنتي عشرة حلقة عمل مخصصة بشأن الترشيحات للقائمة التمثيلية وقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، عُقدت ثلاث منها في أفريقيا: وندهوك (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر 2010)، وهراري (حزيران/يونيو 2012)، وباغامويو (كانون الأول/ديسمبر 2012). إلا أنه ليس من بين هذه البلدان ما لديه اليوم عناصر مدرجة في القائمة التمثيلية. فزمبابوي فحسب لها عنصر واحد مدرج في هذه القائمة منذ وقت يرجع إلى فترة إعلان الروائع.

206- وأثبت التقييم أن القائمة التمثيلية عززت بالفعل صورة التراث الثقافي غير المادي وزادت من الوعي به، بتوجيه مزيد من الاهتمام والتغطية الإعلامية للعناصر المدرجة. وأسهم الإدراج في القائمة في حالات كثيرة في إيجاد إحساس بالتفرد والفخر بين الجماعات المعنية. كما أنه زاد من وضوح صورة هذه الجماعات على الصعيدين الوطني والدولي.

207- وأسهم إدراج العناصر في القائمة التمثيلية أيضا، في عدد من الحالات، في تحقيق الأهداف الأوسع لاتفاقية عام 2003، مثل الصون. وتفيد الدراسات الاستقصائية التي أجرتها الدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في كولومبيا، ونيجيريا، وفييت نام، على سبيل المثال، أن هذا ساعد في حشد الموارد العامة الوطنية لصون التراث الثقافي غير المادي. وساعد أيضا في التوعية بهذا التراث بتشجيع البحوث فيما يتعلق بالعناصر المدرجة كما هو حاصل في جورجيا، ومالي، وملاوي، ونيجيريا.

208- وتبين نتائج الدراسات الاستقصائية والمقابلات أن الإدراج أدى في بعض البلدان إلى حوار فيما بين الأجيال بدفع حَمَلة التقاليد إلى التماس سبل لنقل التراث الثقافي غير المادي إلى الأجيال الشابة (كما هو حاصل في كرواتيا). كما أنه زاد من الاهتمام فيما بين الشباب، كما هو حاصل على سبيل المثال في جورجيا، حيث يوجد اهتمام متزايد بالغناء المتفرع النغمات. ويمكن ذكر نفس الشيء على حفلات ليجل التنكرية في نيجيريا التي يغني فيها الشباب ويرقصون على نغمات موسيقى أكونيشني. وفي الهند، أدى إدراج "مسرح كوتيياتام السنسكريتي" إلى الوعي بهذه الممارسة وفتح مركز تدريبي في كيرالا. وكان من نتيجة ذلك أن زاد عدد الشباب الذين يدرسون هذه الممارسة الآن.

209- وأدى الإدراج، في عدد من البلدان، إلى زيادة عدد العازفين والمنتجين. فلم ينتج عن إدراج "أغاني فادو الشعبية الحضرية في البرتغال" عقد مؤتمرات حول هذا الموضوع فحسب وإنما ترتبت عليه أيضا زيادة في عدد ممارسي هذا الغناء والأماكن التي يمكن فيها الاستماع إليه. وفي سلوفاكيا، أدت عملية الإدراج إلى زيادة في عدد مفسري العزف على ناي فوجارا وفي موسيقاه. وهذه أمثلة توضيحية للأثر على صعيد المجتمع.

210- وأشارت جهات معنية أيضا إلى أن عملية إعداد الترشيحات للقائمة التمثيلية، في حد ذاتها، أدت في حالات كثيرة إلى حوار فيما بين الثقافات، بل وفيما بين الديانات، كما حدث على سبيل المثال في صربيا. وفي العديد من البلدان، أدى إعداد ملف للترشيح إلى زيادة الحوار فيما بين الجماعات وبين الجماعات والحكومة المعنية.

التحديات المتعلقة بالقائمة التمثيلية

211- تبين من المقابلات أيضا أن دولا أطرافا عديدة لا تحسن فهم الغرض من القائمة التمثيلية. فبعضها يرى أن إدراج عنصر ما يؤدي إلى ملكية وطنية لذلك العنصر من جانب الدولة الطرف المقدمة لطلب الإدراج. وأفضى هذا في حالات عديدة إلى تنافس ونزاع بين الدول الأطراف بل وإلى الاندفاع إلى تقديم ملف للترشيح. ويُرى أن عدم الحوار بين الدول الأطراف بشأن هذه المسائل هو أحد الأسباب الكامنة وراء الاستخدام غير السليم للقائمة التمثيلية، وأنه أصبح مدعاة للقلق. وعلاوة على ذلك، فإن المفهوم الهام "للطابع التمثيلي" الذي تقوم عليه هذه القائمة (أسوة بمفهوم "القيمة

الاستثنائية" فيما يتعلق بقائمة التراث العالمي)، والذي يمثل مساهمة التراث الثقافي غير المادي في التنوع الثقافي عبر العالم، لا يكون مفهوما دائما لدى الدول الأطراف.

212- وتقوم اللجنة الدولية الحكومية وأمانة اتفاقية عام 23003، بغية تعزيز التعاون الدولي وتجنب المنافسة بين الدول الأطراف، وبغية إشراك كل الجماعات المعنية، بتشجيع الترشيحات المتعددة الجنسيات للقائمة التمثيلية. وأدى إعداد الترشيحات المتعددة الجنسيات إلى تعاون وإلى حوار متعدد الثقافات فيما بين الدول الأطراف والجماعات. ويوجد على القائمة التمثيلية في الوقت الراهن 15 من العناصر المتعددة الجنسيات المقدمة من مجموعة واسعة من الدول الأطراف. وبعض هذه الترشيحات ثنائية مثل "موكب العمالقة والتنانين في بلجيكا وفرنسا" في حين يشارك في البعض الآخر دول أطراف كثيرة، مثل عنصر "الصيد بالصقور، تراث بشري حي" الذي تشارك فيه 12 دولة طرفا من ثلاث قارات مختلفة. وينبغي زيادة تشجيع الترشيحات متعددة الجنسيات لأنها تمثل الطابع العابر للحدود للكثير من عناصر التراث الثقافي غير المادي، وتشجع روح التعاون الدولي التي تقوم عليها الاتفاقية.

213- وينبغي، لغرض الإدراج في القائمة التمثيلية، أن يفي العنصر بالمعايير الخمسة المنصوص عليها في التوجيهات التنفيذية (1-2). إلا أنه تبين للتقييم أن هذا لم يكن دائما هو الحال. ففي حالات عديدة، أدرجت اللجنة الدولية الحكومية عناصر في القائمة على عكس ما جاء في توصيات الهيئة الفرعية. وأدى استعمال هذه الهيئة واللجنة الدولية الحكومية معايير مختلفة إلى تشكك الكثير في موثوقية القائمة ومقارنتها بقوائم اتفاقيات أخرى أصبحت مسيسة على نحو متزايد.

214- ويتمثل أحد المعايير الأساسية المتعلقة بالقائمة التمثيلية في أن تكون قد وضعت تدابير للصون من شأنها أن تحمي العنصر وتكفل الترويج له (المعيار 3)، على الرغم من أنه يبدو في كثير من الأحيان أن هذا يعتبر معيارا ثانويا. فالكثير من ملفات الترشيح لا توفر معلومات مقنعة عن التدابير المتخذة لصون العناصر المقترح إدراجها. والواقع أن الكثير من الجهات المعنية التي أجريت معها مقابلات أو دراسات استقصائية بشأن هذا التقييم أعربت عن القلق للإفراط في التأكيد على أهمية الإدراج، ولأنه لا يُنظر إلى الصون على أنه أولوية هامة (وأيدها في ذلك المشاركون في مؤتمر هانغدجو).

215- والواقع أن دولا أطرافا عديدة كانت في عجلة بالغة لإدراج أكبر عدد ممكن من العناصر في القائمة التمثيلية، مما أدى إلى تضخمها بالبنود منذ عام 2009. وأدى تركيز الاهتمام على القائمة التمثيلية أيضا إلى قضاء كل من دورات اللجنة الدولية الحكومية غالبية وقتها في دراسة الترشيحات لهذه القائمة وحدها، مما ترك بدوره وقتا لا يُذكر للمسائل الأخرى. وتنظر جهات معنية كثيرة إلى نتيجة هذا كله على أنها غير موفقة: فلقد أصبح الإدراج في القائمة غاية في حد ذاته بدلا من كونه أداة لتشجيع الصون.

216- ويتمثل معيار هام آخر من المعايير المتعلقة بالقائمة التمثيلية في إشراك الجماعات في ترشيح أي من العناصر، (المعيار 4). وتبين للتقييم أن الجماعات هي التي تبدأ بالفعل في بعض البلدان في إعداد ملفات الترشيحات، في حين أن هذه العملية لا تزال في بلدان أخرى عملية تبدأ من القمة إلى القاعدة إلى حد كبير وتقودها الحكومات. بل أن بعض المنظمات غير الحكومية أعربت عن القلق لأنه لا يوجد سبيل لكي تتحقق اللجنة الدولية الحكومية مما إذا كانت قد أجريت مشاورات مع الجماعات المعنية. ويتجلى عدم اليقين هذا وعدم وجود رصد حقيقي أيضا في عملية تقديم التقارير الدورية.

التوصية 9 –	توضيح كل التصورات الخاطئة لدى الدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى بشأن الغرض من القائمة التمثيلية واستخدامها.
التوصية 10–	كفالة أن يعكس إدراج العناصر في القائمة التمثيلية على نحو أوثق المعايير والإجراءات المحددة في الفصل 1-2 من التوجيهات التنفيذية للاتفاقية.

عملية الإدراج في القائمة التمثيلية

217- تتولى الهيئة الفرعية، التي تتكون من ستة من أعضاء اللجنة الدولية الحكومية، تقييم الترشيحات للقائمة التمثيلية. وأنشأت اللجنة الدولية الحكومية هذه الهيئة في بادئ الأمر على أساس مؤقت في دورتها الثالثة المعقودة في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر 2008 لفحص الترشيحات للقائمة التمثيلية في عامي 2009 و 2010[24]. وأنشئت في عام 2010 هيئة استشارية موازية لتقييم الترشيحات لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون فيما يتعلق بطلبات المساعدة الدولية. ويشك في جدوى هذا الترتيب الكثير من الجهات المعنية (بما فيها ممثلو الدول الأطراف، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية) التي ترى أنه ينبغي أن تنظر هيئة واحدة في الترشيحات للقائمتين كلتيهما لكفالة تطبيق نفس المعايير في تقييم ملفات الترشيح. وكما أن مسألة كون أعضاء الهيئة الفرعية ممثلين للدول الأطراف تطرح أيضا قدرا كبيرا من عدم الارتياح والقلق بشأن إمكانية تضارب المصالح.

218- وفي حين تزعم بعض الدول الأعضاء أنه على الرغم من أن أعضاء الهيئة الفرعية تعينهم الحكومات فإنهم خبراء في التراث الثقافي غير المادي وليسو دبلوماسيين، فهذا لا يكون دائما هو الحال. والواقع أنه حتى في حالة تعيين خبراء التراث الثقافي غير المادي في الهيئة الفرعية، فإنه يتعين عليهم أحيانا الامتناع عن الإعراب عن آرائهم كخبراء توخيا للاتساق مع المواقف السياسية لحكوماتهم. ويطرح عدم وجود قواعد واضحة بشأن اشتراك أعضاء الهيئة الفرعية في اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية المزيد من التساؤلات، لأن بعض أعضاء الهيئة الفرعية يمثلون أيضا حكوماتهم في

[24] القرار 3.COM.11، الدورة الثالثة اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، اسطنبول، تركيا، 4-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

اللجنة الدولية الحكومية ويتكلمون في دوراتها لدعم ترشيحات معينة. ونتيجة لذلك، تتشكك جهات معنية عديدة في نزاهة عملية تقييم الترشيحات للقائمة التمثيلية.

219- وكانت الشواغل المشار إليها آنفا موضوع مداولات عديدة للجنة الدولية الحكومية.وأنشأت اللجنة الدولية الحكومية في دورتها الخامسة المعقودة في نيروبي في عام 2010 فريقا عاملا دوليا حكوميا مفتوح العضوية لمناقشة التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين طريقة تناول الترشيحات للقائمة التمثيلية[25]. وتبين في أيلول/سبتمبر 2011 أن الميل الذي يمثل الأغلبية والناشئ عن المشاورات مع الدول الأطراف يؤيد "تكليف الهيئة الاستشارية بفحص الترشيحات للقائمة التمثيلية، لكفالة وجود آراء استشارية مستقلة وتحقيق الاتساق في فحص الترشيحات للقائمة التمثيلية وقائمة الصون العاجل اللتين يتماثل فيهما ثلاثة من معايير الإدراج، مع المحافظة على أساليب العمل التي تسودها روح الزمالة[26].

220- وبعد دراسة تقرير الفريق العامل، أوصت اللجنة الدولية الحكومية في قرارها 6.COM 15 المتخذ في دورتها السادسة المعقودة في بالي في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 بأن "تتولى الهيئة الاستشارية فحص الترشيحات للقائمة التمثيلية ... حتى يتسنى لها فحص جميع الملفات المقدمة في أي دورة ...[27]. وفي نفس الدورة للجنة الدولية الحكومية، ذكر بيان المنظمات غير الحكومية من بالي في عام 2011 ما يلي: "توخيا للكفاءة والاتساق، في المعاملة، ستتولى الهيئة الاستشارية فحص الترشيحات للقائمة التمثيلية". وعلى الرغم من التوصيات المشار إليها آنفا، قررت الجمعية العامة في دورتها الرابعة المعقودة في عام 2012 الإبقاء على الهيئة الفرعية والهيئة الاستشارية كلتيهما "وإعادة دراسة حالة كل من الهيئة الفرعية والهيئة الاستشارية في دورتها القادمة" (القرار ج ع 5/4).

221- وتجدر الإشارة إلى أن عددا من ممثلي الدول الأطراف الذين أجريت معهم مقابلات لهذا التقييم يفضلون الإبقاء على الهيئة الفرعية. إلا أنه لا يبدو، في ضوء الحجج الواردة آنفا، أن هناك ما يبرر وجود هيئتين مستقلتين تدرسان الترشيحات لمختلف آليات اتفاقية عام 2003. وعلى الرغم من أن تكاليف الهيئة الفرعية تغطيها إلى حد كبير الدول الأطراف فإن تكاليف الاحتفاظ بهيئتين مستقلتين لا تزال كبيرة. والواقع أنه ينبغي في سياق الأزمة المالية الحالية أن تسعى اليونسكو والدول الأطراف إلى تبسيط الإجراءات وتخفيض التكاليف بدلا من خدمة هيئات متعددة.

التوصية 11- تعليق أعمال الهيئة الفرعية كيما تتولى تقييم الترشيحات جميعها هيئة واحدة مشتركة ومستقلة.

---

[25] دعيت الدول الأطراف إلى التعليق على هذه المسألة، ووردت مساهمات من 37 منها.

[26] ITH/11/6.COM/CONF.206/15، تقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المفتوح العضوية عن التدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين طريقة تناول الترشيحات في اللجنة، وهيئتها الفرعية والأمانة، الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، بالي، إندونيسيا، 22-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

[27] قرارات الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، بالي، إندونيسيا، 22-29 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

5.2.3 سجل أفضل ممارسات الصون

222- تقضي المادة 18 من اتفاقية عام 2003 بأن "تقوم اللجنة بصفة دورية باختيار وتعزيز البرامج والمشروعات والأنشطة ذات الطابع الوطني ودون الإقليمي والإقليمي المعنية بصون التراث والتي ترى أنها تعكس على الوجه الأفضل مبادئ وأهداف هذه الاتفاقية، مراعية في ذلك الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية". وأنشئ، نتيجة لذلك، سجل أفضل ممارسات الصون لتشجيع الدولي الأطراف على تقديم أمثلة لأفضل ممارسات. ويجب أن تفي البرامج أو المشروعات أو الأنشطة، لكي يتسنى اختيارها لسجل أفضل ممارسات الصون، بتسعة معايير، على النحو المحدد في التوجيهات التنفيذية (1.3).

223- وتوجد في سجل أفضل الممارسات حتى الآن عشرة أمثلة فحسب (تسعة من سبعة بلدان، ومثال واحد قدمته ثلاثة بلدان. ويرجع ذلك إلى عدم كفاية جودة المشروعات المقدمة و/أو لأنه رئي أن بعضها لا يستطيع أن يكون نموذجا لآخرين أو لا يمكن تطبيقه في سياق بلد نام. ويتعلق سبب آخر يسهم في الوقت الراهن في انخفاض عدد الترشيحات بالقيود المفروضة على قدرة أمانة اتفاقية عام 2003 التي لا يمكن نتيجة لها النظر إلا في ملف واحد لكل دولة طرف في كل جولة من الترشيحات. وكان من نتيجة ذلك أن أصبح السجل "يتنافس مع آليات أخرى مثل قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، والقائمة التمثيلية، وآلية المساعدة الدولية. ومن بين جميع الآليات المنشأة بموجب اتفاقية عام 2003، يعد سجل أفضل ممارسات الصون أدناها استخداما وأقلها ظهورا.

224- وعلى الرغم من نشر الممارسات المدرجة في سجل أفضل ممارسات الصون عبر الموقع الشبكي لليونسكو وفي المنشورات، لم يجد التقييم الحالي أن الأمثلة المدرجة فيه قد ألهمت أي تدابير للصون في بلدان أخرى. وعلاوة على ذلك، ترى الجهات المعنية أنه ليس كل ممارسات الصون المدرجة في السجل تشكل "أفضل الممارسات". وفي حين أن من السابق للأوان التوصل إلى نتيجة نهائية بشأن ما إذا كان السجل سيشجع بالفعل بلدانا أخرى على اعتماد تدابير مماثلة، من الواضح أنه لم يكن فعالا حتى الآن. وينبغي إعادة النظر فيه وإكماله بسبل أخرى أكثر اتساما بالطابع العملي لتشاطر الخبرات.

التوصية 12- إعادة النظر في سجل أفضل ممارسات الصون وإكماله باستحداث سبل بديلة وأخف لتشاطر خبرات الصون، مثل المواقع الشبكية المخصصة، والرسائل الإخبارية الإلكترونية، والمنتديات الإلكترونية، وغيرها. (وترتبط هذه التوصية بالتوصية 19).

5.2.4 المساعدة الدولية المقدمة عن طريق صندوق صون التراث الثقافي غير المادي

225- أنشأت اتفاقية عام 2003، بغية تشجيع التعاون والمساعدة الدوليين، "آلية لمساعدة الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى صون التراث الثقافي غير المادي" (اتفاقية عام 2003، المادة 19). وتقضي المادة 20 من الاتفاقية بأنه يجوز منح المساعدة الدولية للأهداف التالية:

- صون التراث المدرج في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل؛
- إعداد قوائم حصر في السياق المقصود في المادتين 11 و 12؛
- دعم البرامج والمشروعات والأنشطة التي تنفذ على الصعد الوطنية، ودون الإقليمية، والإقليمية وترمي إلى صون التراث الثقافي غير المادي؛
- أي هدف آخر تراه اللجنة ضروريا.

226- وتنص التوجيهات التنفيذية بأن تتولى الهيئة الاستشارية تقييم طلبات المساعدة التي تزيد قيمتها على 25000 دولار أمريكي، وأن يتولى مكتب اللجنة الدولية الحكومية تقييم الطلبات التي تقل قيمتها عن هذا المبلغ. وفي الفترة من عام 2009 إلى عام 2012، وافقت اللجنة الدولية الحكومية على منح ما مجموعه 1556174 دولارا أمريكيا لـ 38 برنامجا/مشروعا من 25 دولة طرفا[26]. وكان تسعة فحسب من هذه الطلبات للحصول على مبالغ تزيد على 25000 دولار أمريكي تتراوح من 33007 دولارات أمريكية إلى 262080 دولارا أمريكيا، وكان معظمها لإعداد قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي الموجود في أراضي الدول الأطراف أو لمشاريع صون محددة. وكانت بقية الطلبات للحصول على مبالغ تتراوح من 5000 دولار أمريكي إلى ما يقل بقليل عن 25000 دولار أمريكي. وكان من بين هذه الطلبات 17 طلبا للحصول على مساعدة تحضيرية فيما يتعلق بقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، و 10 طلبات لإعداد قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي أو لمشاريع صون، وطلبان للحصول على مساعدة تحضيرية فيما يتعلق بسجل أفضل ممارسات الصون.

227- وغالبية المشاريع التي تم منحها مساعدة دولية لا تزال جارية، ولهذا فإن من العسير التوصل إلى استنتاجات بشأن النتائج المحرزة. إلا أنه من بين الطلبات السبعة عشر التي ووفق على منحها مساعدة تحضيرية فيما يتعلق بقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، أدت ثمانية إلى إدراج العناصر التالية على القائمة المذكورة:

- كينيا: التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرية المحصنة (كايا) في غابات ميجيكندا المقدسة (2009)؛
- لاتفيا: المكان الثقافي في سويتي (2009)؛
- مالي: جمعية كوردوغاو السرية، طقوس الحكمة في مالي (2011)؛
- موريتانيا: ملحمة "ثييدين" المغاربية Moongh Epic T'heydinn (2011)؛
- منغوليا: رقص بييلجي المنغولي، رقص شعبي تقليدي منغولي (2009)؛ والملحمة المنغولية (2009)؛

---

(26) المصدر: الموقع الشبكي لليونسكو.

- فييت نام: غناء كا ترو (2009)، وغناء شوان في مقاطعة بو ثو (2011).

228- ومن بين الطلبات التسعة للحصول على مساعدة دولية تزيد قيمتها على 25000 دولار أمريكي، بدأت خمسة مشاريع العمل توا وقت إجراء هذا التقييم. وقدم مشروعان آخران تقارير عن المراحل الأولى من تقدمهما:

- بيلاروس: "إعداد قائمة الحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي" (133600 دولار أمريكي) (كانون الثاني/يناير 2012 - أيلول/سبتمبر 2013)[29]. وأُعدت قوائم وشروحات تفصيلية لعناصر التراث الثقافي غير المادي، وأُطلقت قاعدة بيانات رقمية وطنية، ويجري حاليا إنشاء موقع إلكتروني. ويُتوقع أن يمضي المشروع في إعداد قائمة الحصر وإعداد كتالوج بشأن التراث الثقافي غير المادي للبلد ومجموعة من أقراص الفيديو؛

- كينيا: "التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة" (126580 دولارا أمريكيا)[30]، ويرد وصف أكثر تفصيلا لهذا المشروع في جزء سابق من هذا التقرير.

229- وتم الانتهاء من مشروعين آخرين في جمهورية موريشيوس: "قائمة حصر لعناصر التراث الثقافي غير المادي المتعلق بتجربة عقد الاستخدام في جمهورية موريشيوس". وهي قائمة حصر تفصيلية للتراث الثقافي غير المادي المتعلق بموقع إبرافاسي غالت (Aapravasi Ghat مركز الهجرة) للتراث العالمي، وأول قائمة حصر للتراث الثقافي غير المادي عامة على الصعيد الوطني.

التحديات المتعلقة بآلية المساعدة الدولية

230- من المؤسف جدا، في ضوء التحديات العديدة التي تواجهها الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية، أنه لم يتم طلب المساعدة الدولية حتى الآن للتصدي لهذه التحديات في المقام الأول. وثمة عدة أسباب لذلك. فلا يمكن النظر حاليا، في ضوء القيود المفروضة على قدرة الأمانة، سوى في ملف واحد لكل دولة طرف في كل دورة للترشيح. ولهذا يجب أن تختار الدول الأطراف بين تقديم عنصر للترشيح لواحدة من القوائم أو لسجل أفضل ممارسات الصون أو طلب المساعدة الدولية. ولأسباب تتعلق بإبراز صورة التراث، تفضل دول عديدة تقديم ترشيحات للقائمة التمثيلية، ولهذا لم تتقدم بطلبات للحصول على مساعدة دولية.

231- وأعرب منتدى المنظمات غير الحكومية المعقود في بالي في بيانه النهائي[31] عن القلق بشأن هذه المسألة. فإذا وُضع حد أعلى لعدد الملفات التي تنظر فها اللجنة الدولية الحكومية كل عام، وكان هذا الحد الأعلى يتضمن طلبات

---

[29] تقرير مشروع "إعداد قائمة الحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي"، 1 كانون الثاني/يناير 2012 -30 تشرين الأول/أكتوبر 2012، عقد بين اليونسكو ومعهد الثقافة البيلوروسية.

[30] تقرير عن تنفيذ مشروع "التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة"، إدارة الثقافة، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة، بالاشتراك مع المتاحف الوطنية لكينيا، عن طريق وحدتها لحفظ الغابات الساحلية في كيليفي، ورد في شباط/فبراير 2013.

المساعدة الدولية والمقترحات المقدمة بموجب المادة 18 لتحديد أفضل ممارسات الصون، فقد يضر هذا بالبلدان النامية في طلبها للمساعدة وفي ترشيحها لعناصر في القوائم التي تنص عليها الاتفاقية. وقد يحد هذا أيضا من إمكانية تشاطر أفضل الممارسات بموجب الاتفاقية. ولهذا نود استثناء طلبات المساعدة الدولية والمقترحات المقدمة بموجب المادة 18 من الحد الأعلى الممكن على الطلبات التي يمكن النظر فيها.

232- ويتمثل سبب آخر لقلة عدد طلبات المساعدة الدولية في أنه لا تتوفر لدى الكثير من الدول الأطراف الموارد البشرية والمالية اللازمة لإعداد مقترحات مفصلة بمشاريع. ويوضح تقرير عام 2012 للهيئة الاستشارية المعنية بالنظر في طلبات المساعدة الدولية التي تزيد قيمها على 25000 دولار أمريكي السبب في الموافقة على عدد قليل فحسب من طلبات المساعدة الدولية. وتبين للهيئة أن معظم الطلبات كانت إما غير متسقة بما فيه الكفاية، أو لم تكن لها ميزانيات صارمة وشفافة، أو لا تولي اهتماما خاصا للمنهجيات المقترحة.

233- ويشكل بناء قدرات الدول الأطراف على تنفيذ اتفاقية عام 2003 أولوية عاجلة، ويمكن أن تضطلع آلية المساعدة الدولية بدور هام في هذا الشأن. ولهذا، ينبغي ألا يلزم على طلبات المساعدة الدولية أن تتنافس مع الترشيحات لآليات الاتفاقية الأخرى. وينبغي النظر فيها على سبيل الأولوية.

التوصية 13- إيلاء الأولوية لطلبات المساعدة الدولية في حدود الحد الأعلى للملفات المقدمة لآليات الاتفاقية.

التوصية 14- تعزيز المساعدة الدولية كآلية لبناء قدرات الدول الأطراف.

234- تتمثل النتيجة العامة التي تم التوصل إليها بشأن الآليات الدولية في أنه في حين أن القائمة التمثيلية أسهمت في زيادة إبراز صورة الاتفاقية والتوعية بالتراث الثقافي غير المادي، فإن أهميتها النسبية مبالغ فيها. وأما الآليات الأخرى، مثل قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون، والمساعدة الدولية فتستخدم استخداما ناقصا. ويلزم التوصل إلى توازن أكثر اتساقا فيما بين هذه الآليات.

---

(31) بيان المنظمات غير الحكومية، الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي، بالي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

الفصل 6 – الصلات، والشراكات، وإدارة المعارف

6.1 الاتفاقيات الثقافية لليونسكو والصكوك القانونية الدولية الأخرى

235- تدير اليونسكو حاليا ست اتفاقيات في مجال الثقافة، وتتصل اتفاقية عام 2003 اتصالا وثيقا باثنتين من هذه الاتفاقيات: اتفاقية عام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم اتفاقية عام 1972) واتفاقية عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (المشار إليها هنا فيما بعد باسم اتفاقية عام 2005).

236- ولا شك في أن اتفاقية عام 2003 تأثرت بشدة بتجربة اتفاقية عام 1972 واستفادت منها. ويبدو أن بعض الأنشطة المتعلقة باتفاقية عام 2003 عززت بدورها، في السنوات الأخيرة، اتفاقية عام 1972. والواقع أن المشتركين في مؤتمر هانغدجو ناقشوا الطريقة التي ربما تكون مفاهيم واتجاهات التراث الثقافي غير المادي قد أثرت بها في ممارسات حماية التراث غير المادي، وخصوصا في مجالات التنمية المستدامة وفيما يتعلق بدور الجماعات المحلية.

237- وثمة صلة وثيقة بين هاتين الاتفاقيتين من ناحية الممارسة، بالنظر إلى أن الجماعات التي تعيش في الكثير من مواقع التراث العالمي الثقافي والطبيعي أو بالقرب منها تمارس عناصر للتراث الثقافي غير المادي ترتبط بهذه المواقع. وينطبق هذا أيضا على بعض عناصر التراث الثقافي غير المادي المدرجة في القائمة التمثيلية أو قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. ويتمثل أحد الأمثلة المقدمة من قبل في هذا التقرير في التقاليد والممارسات المرتبطة بالقرى المحصنة (Kayas) في غابات ميجيكندا المقدسة، في كينيا، التي أُدرجت في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، في حين أن القرى المحصنة في غابات ميجيكندا المقدسة مدرجة أيضا كمنظر طبيعي ثقافي في قائمة التراث العالمي.

238- وتركز اتفاقية عام 2005 على أشكال التعبير الثقافي المعاصرة التي تمثل عادة، وليس دائما، إبداعات جديدة. وتستهدف الاتفاقية جملة أمور منها المساهمة في التنمية المستدامة بكفالة حقوق الناس في إنتاج أشكال التعبير الثقافي ونشرها والانتفاع والتمتع بها، وبتعزيز إنتاج السلع والخدمات الثقافية ونشرها عن طريق الصناعات الثقافية. غير أن التراث غير المادي المنقول من جيل إلى جيل (مثل التراث الثقافي غير المادي الذي يتجلى في مجالات التقاليد وأشكال التعبير الشفهية، وفنون الأداء، والطقوس، والاحتفالات، والمهارات المرتبطة بالفنون الحرفية) يشكل أساس السلع والخدمات الثقافية التي تقوم الصناعات الثقافية بإنتاجها ونقلها. ويشكل هذا لجماعات عديدة مصدرا هاما للدخل وإضافة إلى أسباب عيشهم، وقد يحث بقوة الجماعات المعنية على صون تراثها. وترد أمثلة على هذه الصلة في فصل سابق من هذا التقرير، حيث ترد إشارة أيضا إلى الأخطار المحتملة المترتبة على الاستقلال التجاري للتراث الثقافي غير المادي.

239- وتتيح هذه الصلات الوثيقة فيما بين الاتفاقيات الثلاث فرصا للجهات المعنية المشاركة في وضع السياسات والتشريعات وتنفيذ الاتفاقية، وتشكل أيضا تحديات لها. فمن المحتمل، من ناحية، أن توجد هذه الصلات أوجه تلاحم بين الأعمال المتصلة بهذه الاتفاقيات، في حين أن فهم هذه الإمكانية وإنشاء الآليات اللازمة للتنسيق والتعاون من ناحية أخرى، ليس بالأمر اليسير. ولكل اتفاقية مجموعة خاصة من المؤيدين قد تتداخل في بعض الأحيان، أو قد لا تتداخل، مع المجموعات الخاصة بغيرها، ويمكن أن يجعل هذا من أي تعاون محدد مهمة صعبة. وعلاوة على ذلك، لا تدعم الطريقة التي تُنظم بها البرامج والتدخلات دائما (وتعد بها ميزانياتها) التعاون فيما بين الاتفاقيات.

240- ويقتضي العمل عبر حدود الاتفاقيات أيضا درجة عالية من فهم المفاهيم والأهداف وكذلك التحديات التي تعترض سبيل تنفيذ الاتفاقيات وترتيبات الشراكات الأخرى التي تيسر هذه الصلات فيما بين الاتفاقيات. وأشير أيضا إلى بعض التحديات ذات الصلة في فصل سابق من هذا التقرير مكرس للتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة. والفرص والتحديات موجودة على صعيد الدول الأطراف وصعيد اليونسكو، حيث لا تسمح الهياكل التنظيمية وأساليب العمل المحددة لكل اتفاقية، بما في ذلك الطريقة التي تقدم بها المساعدة التقنية وخدمات بناء القدرات، وكيفية إدارة البرامج/المشاريع وتمويلها، بالتعاون بسهولة فيما بين الاتفاقيات.

241- وفي حين أنه لا يوجد حتى الآن برنامج عام مشترك بين الاتفاقيات على صعيد أمانات اتفاقيات اليونسكو، فقد أقيمت صلات وثيقة بين الاتفاقيات في الأعمال اليومية للمكاتب الميدانية. وكان مما يسّر ذلك أيضا أن موظفي اليونسكو العاملين في مجال الثقافة في الميدان يتعين عليهم عادة التعامل مع كل الاتفاقيات الثقافية والتعاون مع جميع النظراء المعنيين بالاتفاقية ذات الصلة في البلد الذي يعملون فيه. وينطبق هذا أيضا على الكثير من اللجان الوطنية لليونسكو. وثمة سابقات أيضا للتعاون فيما بين الاتفاقيات خارج إطار المنظمة، على سبيل المثال بين أمانة اتفاقية عام 1972 وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، لعام 1992.

242- واتخذت أمانة اتفاقية عام 2003 على امتداد السنوات القلائل الأخيرة عددا من الخطوات لتوضيح الصلات بين اتفاقية عام 2003، واتفاقيتي عامي 1972 و 2005، والصكوك القانونية الدولية الأخرى، مثل اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي لعام 1992 وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية لعام 2007، وتوعية الجهات المعنية بها. وتم هذا، على سبيل المثال، في سياق برنامج بناء القدرات الخاص باتفاقية عام 2003، وكجزء من عروض قدمها أعضاء الأمانة في سياق الاجتماعات والمؤتمرات الدولية. وخُصصت دورة كاملة لمؤتمر هوانغدجو (حزيران/يونيو 2013) لدراسة الصلات بين التراث العالمي ، والسلع والخدمات الثقافية، والملكية الفكرية[32].

---

[32] يُعنى قطاع الثقافة في اليونسكو بالاتصال والتنسيق بين أمانات الاتفاقيات، من خلال فريق تنسيق الاتفاقيات على سبيل المثال، ولا سيما فيما يتعلق بأساليب عمل الاتفاقيات. وينبغي أن تسهم مراجعة مرفق الإشراف الداخلي لأساليب عمل الاتفاقيات على نحو أكبر في هذا الجهد.

243- إلا أنه لم يتم، في الواقع العملي، اغتنام فرص عديدة لإقامة صلات وأوجه تآزر بين اتفاقيات اليونسكو الثقافية الثلاث، لا على مستوى اليونسكو ولا على صعيد الدول الأطراف. ويُرى، للأسباب المذكورة آنفا (القدرات، وآليات التنسيق، وتبادل المعلومات) إن هذا مجال للتآزر تكتنفه الصعاب. إلا أنه توجد بالفعل، من ناحية أخرى، منافذ عديدة للتقريب بين الاتفاقيات. وفيما يلي أمثلة على ذلك:

- الاضطلاع بأعمال تتعلق بالثقافة والتنمية المستدامة على الصعد الدولية والوطنية والمحلية؛
- وضع السياسات/التشريعات (في القطاعات المتصلة بالثقافة وقطاعات أخرى)؛
- تنفيذ برامج تربط بين الاتفاقيات (مثل الربط بين صون التراث الثقافي غير المادي وتعزيز الصناعات الثقافية، والربط بين صون التراث الثقافي غير المادي وحماية التراث العالمي الذي يرتبط به؛ وصون التراث الثقافي غير المادي حول مواقع التراث العالمي، وغير ذلك.

244- ويمكن أن يضطلع بجزء من أعمال البحث عن مجالات محتملة للتعاون والتآزر الأفرقة العاملة المواضيعية المشتركة بين الوكالات التي يشارك فيها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية وتضطلع بولاية خاصة محددة زمنيا. وينبغي أن يقترن هذا بزيادة الجهود لتشاطر المعارف والمعلومات بشأن الأمثلة الناجحة لأوجه التآزر والصلات فيما بين الاتفاقيات.

245- ويشكل المشروع التالي مثالا مثيرا للاهتمام لكيفية الربط بين تنفيذ اتفاقية عام 2003 وتنفيذ اتفاقية عام 2005.

الإطار 12 إيجاد صناعة ثقافية تقوم على آلات البالافون الموسيقية – كوت ديفوار

يرمي المشروع إلى تشجيع إيجاد صناعة ثقافية تقوم على آلة البالافون الموسيقية في كوت ديفوار. ويركز المشروع على تنمية المهارات المهنية المتصلة بهذه الآلة الموسيقية الشعبية، بتقديم برامج تدريبية على تصميم آلات الزيلفون الموسيقية التقليدية وآلات البالافون ذات السلم الموسيقي الواحد والملونة وصنعها، وكفالة أدائها، واستغلالها تجاريا. وفي حين أن العزف على آلات البالافون يمارسه عادة الرجال، يشجع المشروع النساء على المشاركة في الصناعة الثقافية المتعلقة بالبالافون. ويتولى تنفيذ المشروع فرقة با بانغا نييك، التي هي منظمة غير حكومية من كوت ديفوار تلتزم بتشجيع الممارسات المتعلقة بالبالافون وإضفاء الطابع المهني عليها. ويعمل المشروع في شراكة وثيقة مع وزارة الثقافة والرابطة الفرانكفونية في كوت ديفوار. وحصل المشروع على تمويل من الصندوق الدولي للتنوع الثقافي الخاص باتفاقية عام 2005 في دورته التمويلية لعام 2012.

246- والمنظمة العالمية للملكية الفكرية منظمة هامة أخرى ترتبط اتفاقية عام 2003 بأعمالها ارتباطا وثيقا. وما برحت اللجنة الدولية الحكومية للملكية الفكرية والموارد الجينية، والمعارف التقليدية والفلكلور التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، تجري مناقشات مع الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن وضع صك تقنيني دولي

لحماية حقوق الملكية الفكرية للجماعات فيما يتعلق بجملة أمور منها معارفها التقليدية، وممارساتها الثقافية وأشكال تعبيرها الثقافي التي يشكل معظمها تراثا ثقافيا غير مادي بالمعنى الذي تحدده اتفاقية عام 2003. ويحتمل الآن، بعد سنوات من المشاورات، أن يصاغ هذا الصك التقنيني في المستقبل غير البعيد.

247- وعلى الرغم من أن اتفاقية عام 2003 لا تنص على أي حقوق للملكية الفكرية فيما يتعلق بالتراث الثقافي غير المادي، فإنه يرد في المادة 3 (ب) منها على نحو واضح أنه لا يجوز تفسير أي حكم في الاتفاقية على أنه "يؤثر على الحقوق والواجبات المترتبة على الدول الأطراف بموجب أي وثيقة دولية تكون هذه الدول أطرافا فيها وتتعلق بحقوق الملكية الفكرية أو باستخدام المواد البيولوجية أو الإيكولوجية"، وتشجع التوجيهات التنفيذية (4.1.2، الفقرة 104) الدول الأطراف على أن "تسعى، وخاصة عن طريق إعمال حقوق الملكية الفكرية، والحق في الخصوصية، وأي شكل ملائم آخر من أشكال الحماية القانونية، إلى ضمان أن تكون حقوق المجتمعات المحلية، والجماعات والأفراد المعنيين الذين يبدعون أو يحملون أو ينقلون تراثهم الثقافي غير المادي موضع حماية كاملة عند التوعية بتراثهم أو عند مزاولة أنشطة تجارية".

248- وقد يطرح وضع صك تقنيني دولي أسئلة عديدة فيما يتصل مثلا بمن يُعتبر عضوا في جماعة، أو من يمكنه أن يمارس حقوق الملكية الفكرية، وتوزيع مزايا حقوق الملكية الفكرية، وصون التراث الثقافي غير المادي السري/المقدس، والانتفاع بالمعارف التقليدية[33]. وتود المنظمة العالمية للملكية الفكرية أن يشارك خبراء التراث الثقافي غير المادي في اليونسكو على نحو أكبر في المداولات بشأن الصك التقنيني الجديد. والواقع أن مساهمات وخبرات اليونسكو الفنية تعتبر هامة جدا في هذا السياق، بالنظر إلى إلحاحية وأهمية المسائل ذات الصلة.

249- وقد تتيح المناقشات التي تتصدرها المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من منظور اليونسكو، فرصة أيضا لكي توضح اليونسكو للدول الأطراف في اتفاقية عام 2003 (الذين هم أيضا إلى حد كبير دول أعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية) كيف "تتناول" اتفاقية عام 2003 (أو لا تتناول) مسألة حقوق الملكية الفكرية. وبات واضحا في أثناء إجراء هذا التقييم أن مسألة إمكانية أن يوفر النظام الدولي والوطني لحقوق الملكية الفكرية الحماية للتراث الثقافي غير المادي والطريقة التي تتم بها هذه الحماية لا تنظر إليها جهات معنية عديدة على أنها مسألة هامة جدا فحسب، ولكنه أيضا غالبا ما يفترض على نحو خاطئ أن إدراج عنصر في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل أو القائمة التمثيلية المتعلقتين باتفاقية عام 2003 ينشئ حقا من حقوق الملكية الفكرية.

---

(33) تتضمن القوانين الدولية الهامة ذات الصلة اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1992 وبروتوكول ناغويا، والاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية الخاص بمنظمة التجارية العالمية، وأعمال منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأمن الغذائي. وتوجد أيضا اتفاقات إقليمية عديدة، مثل الصك القانوني لحماية المعارف وأشكال التعبير التقليدية عن الفولكلور (2007) الخاص بالمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية، وبروتوكول سواكوبموند لحماية المعارف وأشكال التعبير التقليدية عن الفولكلور (2010).

250- ومن الجلي أنه توجد أيضا صلات مواضيعية بين أعمال اليونسكو بشأن اتفاقية عام 2003، وخاصة من ناحية صلتها بالتنمية المستدامة، وما تفعله اليونسكو في قطاعات أخرى. ومن أمثلة ذلك، برنامج قطاع التربية بشأن التعليم والتنمية المستدامة، أو أعمال قطاع العلوم الطبيعية مع الشعوب الأصلية. فلقد دعم قطاع العلوم الطبيعية، مثلا، عن طريق برنامجه لنظم المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية إعداد قوائم حصر لمعارف وممارسات الشعوب الأصلية فيما يتصل بمسائل مثل الترابط بين الناس والطبيعة، والملاحة وتقنيات صيد الأسماك. ويجري حاليا وضع سياسة لليونسكو بشأن الشعوب الأصلية، بالاشتراك مع عدة قطاعات، منها أمانة الثقافة لاتفاقية عام 2003.

التوصية 15- تعزيز تعاون اليونسكو مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن المعارف التقليدية والثقافة، لكفالة التبادل المستمر للأفكار والتعلم بين المنظمتين والدول الأعضاء فيهما، وخصوصا في سياق المناقشات الجارية حاليا في المنظمة العالمية للملكية الثقافية بشأن وضع صك تقنيني دولي جديد لحماية حقوق الملكية الفكرية للجماعات.

التوصية 16- إتاحة الفرص للتفكير المشترك، وتبادل الخبرات، والتعاون، والتلاحم بين اتفاقيات اليونسكو الثقافية للأعوام 1972، و 2003، و 2005، وإنشاء آليات مناسبة لهذا الغرض.

6.2 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية

251- يلزم، فيما يتعلق بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية، التمييز بين التعاون مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني، والتعاون مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي بوصفها هيئات استشارية للجنة الدولية الحكومية. ويتناول الفصل 6.2.1 أدناه المنظمات الأولى، في حين يتناول الفصل 6.2.2 المنظمات الثانية.

6.2.1 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني

252- تشجع اتفاقية عام 2003 الدول الأطراف على العمل مع "الجماعات، والمجموعات، والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة" في جهودها لتحديد وتعريف عناصر التراث الثقافي غير المادي (المادة 11 (ب)). وتؤكد التوجيهات التنفيذية كذلك على دور المنظمات غير الحكومية بالنص على وجه التخصيص على أن تشارك المنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني "في تحديد التراث الثقافي غير المادي وتعريفه، وتدابير الصون الملائمة الأخرى ..." (المادة 90).

253- وتواجه دول أطراف كثيرة، على النحو الذي ترد مناقشة له في الفصول السابقة، تحديات متعددة في تنفيذ اتفاقية عام 2003، من بينها إشراك الجماعات في تدابير الصون، والتشاور مع الجماعات وإشراكها في وضع السياسات، والتشريعات، وخطط الصون. ويمكن أن تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور هام في هذا الشأن كوسطاء و "جسور" بين مختلف الجهات الفاعلة. ولا يتوفر للعديد من المنظمات غير الحكومية المتخصصة فهم ممتاز للاتفاقية والخبرة

الفنية المتصلة بها فحسب، وإنما توجد لها أيضا صلات بالجماعات المحلية والحكومة. ولهذا ينبغي عدم التقليل من أهمية قدرتها على الربط بين الجانبين.

254- وتبين للتقييم الحالي أن بعض المنظمات غير الحكومية ما برحت تضطلع بالفعل بدور هام في تنفيذ الاتفاقية على الصعيدين المحلي والوطني. وتتضمن الإجراءات المحددة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية ما يلي:

- شرح الاتفاقية ومبادئها للجماعات المعنية؛
- إجراء مشاريع بحثية بشأن التراث الثقافي غير المادي؛
- إعداد قوائم حصر للتراث الثقافي غير المادي في الجماعات؛
- المشاركة في إعداد ملفات الترشيحات لقوائم الاتفاقية؛
- الاضطلاع بأنشطة للصون، مثل إجراء البحوث، وتنظيم حلقات العمل؛ والمهرجانات، وبناء القدرات؛
- الدفاع عن المصالح المحددة للجماعات المحلية في مواجهة السلطات الحكومية؛
- العمل بصفة ممثلين قانونيين للجماعات المحلية في العقود مع الهيئات الحكومية؛
- إسداء المشورة للحكومات والهيئات الحكومية.

255- غير أن التقييم أثبت أيضا أن نظر الاتفاقية في الدور المحتمل للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الوطني كان محدودا حتى الآن إلى حد ما. والواقع أن نقطة النفاذ الرئيسية للمنظمات غير الحكومية تكون على الصعيد الدولي من خلال منح اللجنة الدولية الحكومية مركز معتمد لعدد مختار من المنظمات. وترد مناقشة لمزايا وعيوب الاعتماد في القسم الوارد أدناه.

6.2.2 الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المعتمدة على الصعيد الدولي (القيام بمهام استشارية لدى اللجنة الدولية الحكومية)

256- تشجع الاتفاقية مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذها، بالسماح لها بطلب مركز معتمد لها، بالنظر لقيامها بمهام استشارية لدى اللجنة (المادة 9.1). وتقضي التوجيهات التنفيذية (المادة 96) بأنه يجوز أن تُدعى المنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى إسداء المشورة إلى اللجنة الدولية الحكومية بشأن:

- ترشيح ملفات لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل؛
- البرامج، والمشاريع، والأنشطة المشار إليها في المادة 18 من الاتفاقية؛

- طلبات المساعدة الدولية؛
- آثار خطط صون العناصر المدرجة في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل.

257- ويلزم على المنظمات غير الحكومية الراغبة في طلب مركز معتمد لها أن تقدم طلبات رسمية للجنة الدولية الحكومية، وأن تثبت أنها تضطلع بأنشطتها في مجال صون التراث الثقافي غير المادي. وتم حتى الآن اعتماد 156 منظمة غير حكومية لإسداء خدمات المشورة للجنة الدولية الحكومية. بيد أن تمثيلها الجغرافي غير متكافئ، فليس هناك تمثيل إلا لمنظمتين غير حكوميتين فحسب من المنطقة العربية. ومنذ إنشاء الهيئة الاستشارية، أصبح ستة ممثلين لمنظمات غير حكومية معتمدة يشاركون في تقييم الترشيحات لقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون، وطلبات المساعدة الدولية.

258- ولزيادة تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، تيسر اليونسكو أعمال منتدى للمنظمات غير الحكومية، ينعقد عادة في اليوم السابق لبدء اجتماع اللجنة الدولية الحكومية. وتم حتى الآن عقد ثلاثة من هذه المنتديات (في نيروبي في عام 2010، وفي بالي في عام 2011، وفي باريس في عام 2012)[34]. وشُجعت المنظمات غير الحكومية المعتمدة إلى إيفاد ممثلين إلى المنتديات، وقدمت اليونسكو مساعدة مالية لاشتراك ممثل واحد من كل منظمة غير حكومية من واحد من أقل البلدان نموا. وناقشت المنتديات مساهمة المنظمات غير الحكومية في صون التراث الثقافي غير المادي على الصعيد الوطني، وطبيعة الخدمات الاستشارية التي تقدمها اللجنة. ونتج عن المنتديين المعقودين في بالي وباريس بشر بيانات للمنظمات غير الحكومية.

259- وتبين من المقابلات التي أجريت مع ممثلي المنظمات غير الحكومية والدراسة الاستقصائية للمنظمات غير الحكومية المعتمدة أن المركز المعتمد حقق فوائد كثيرة لأعمالها. فاسم اليونسكو يحمل في ثناياه الهيبة ويسبغ على المنظمات مركزا دوليا. ومكنت الفرصة المتاحة للحوار، في منتدى المنظمات غير الحكومية، مع المنظمات الأخرى العاملة في مجال التراث الثقافي غير المادي والبوابة الإلكترونية المنشأة للمنظمات غير الحكومية والآليات غير الرسمية الأخرى، المنظمات المعتمدة من معرفة ما تفعله المنظمات الأخرى، والإحاطة علما بآخر المستجدات في مجال التراث الثقافي غير المادي.

260- ومع ذلك، تبين للتقييم أيضا أن منظمات غير حكومية كثيرة ترى أن اللجنة الدولية الحكومية لا تأخذ مركزها المعتمد مأخذ الجد، لأن بيان منتدى المنظمات غير الحكومية ومساهمات فرادى المنظمات غير الحكومية وغيرها من المراقبين لا ينظر فيها بدرجة كافية في معظم الأحيان في المداولات، ولهذا فإنها لا تؤثر كثيرا على القرارات التي تتخذها اللجنة الدولية الحكومية.

---

[34] أعدت المنظمات غير الحكومية من قبل بيانا مشتركا في أبو ظبي (2009)، ثم في نيروبي (2010)، وفي بالي (2011)، وفي باريس (2012).

261- ويبدو أن أحد الأسباب الكامنة وراء عدم مراعاة اللجنة الدولية الحكومية لأراء المنظمات غير الحكومية يعزى إلى معايير الاعتماد. وأشار عدد من الجهات المعنية، في واقع الحال، إلى أن المعايير الحالية لاعتماد المنظمات غير الحكومية ليست صارمة بما فيه الكفاية. وأدى هذا إلى الموافقة السريعة على كثير من المنظمات التي لا تضطلع بدور جد ناشط في تنفيذ الاتفاقية. ويتعين، لكي يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية على أنها شركاء جادون في الجهود الوطنية والدولية للصون ولآليات الاتفاقية، أن يعاد النظر في عملية ومعايير اختيارها. وينبغي أن تتضمن عمليه إعادة النظر هذه مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، بما فيها المنظمات غير الحكومية ذاتها. وأشار منتدى المنظمات غير الحكومية الأخير أيضا إلى أن المنظمات غير الحكومية تود أن تكون "شركاء ناشطين في أي إعادة نظر ممكنة في معايير الاعتماد[35].

262- ويتضح أيضا من المقابلات مع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة أن الكثير منها يود الاضطلاع بدور أكبر في تنفيذ الاتفاقية، مثلا في متابعة تدابير صون العناصر المدرجة في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل. ويتضمن البيان الذي صدر عن منتدى المنظمات غير الحكومية المعقود في باريس أيضا توصيات تؤيد الاشتراك الأكثر نشاطا للمنظمات غير الحكومية. وأكدت المجموعة أن "دور المنظمات غير الحكومية المعتمدة كجهات معنية في تنفيذ الاتفاقية يتجاوز الفرصة المحدودة للعمل بصفة استشارية للجنة"[36]. بل إن المنتدى أوصى بأن يُطلب من المنظمات غير الحكومية المعتمدة تقديم تقارير دورية، علاوة على تقارير الدول الأطراف. وقد تكون هذه الآلية بالفعل طريقة تكميلية فعالة لرصد تنفيذ الاتفاقية.

التوصية 17- تشجيع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة على المشاركة في مداولات اللجنة الدولية الحكومية قبل التصويت على بنود جدول الأعمال، وإدراج بيانات نتائج منتديات المنظمات غير الحكومية (مثل بيانات المنظمات غير الحكومية) في جداول أعمال اللجنة.

التوصية 18- تنقيح عملية ومعايير اعتماد المنظمات غير الحكومية لكفالة أن تتوفر لدى جميع المنظمات غير الحكومية المعتمدة الخبرة والقدرة اللازمتان لإسداء الخدمات الاستشارية للجنة.

6.3 الشراكات الأخرى

263- يتعين هنا، مرة أخرى، التمييز بين الشراكات على الصعيد الوطني والشراكات على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني، فتوجد أشكال مختلفة عديدة للشراكات، وفقا للسياق المحدد. وكما يُستدل من أمثلة كثيرة مقدمة في هذا التقرير، سيكون تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني مستحيلا بدون التعاون بين الجهات المعنية من الحكومات (الصعيد المركزي، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي)، والجماعات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات التراث الثقافي، والهيئات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وغيرها.

---

(35) بيان المنظمات غير الحكومية ICH 7.COM، باريس، 6 كانون الأول/ديسمبر 2012.

(36) المرجع نفسه.

264- ويكتسي التعاون مع اللجان الوطنية أهمية أيضا في بعض البلدان. ففي منغوليا، على سبيل المثال، تتعاون اللجنة الوطنية عن كثب مع مكتب اليونسكو في بيجين، وتنسق الأنشطة الممولة من اليونسكو المتصلة باتفاقية عام 2003 (وغيرها) في البلد. ويبين تحليل التقارير الدورية أن اللجان الوطنية تضطلع أيضا بدور في بلدان أخرى، كما هو الحال في قبرص وقيرغيزستان. ففي قبرص ولاتفيا، مثلا، عملت اللجنة الوطنية مع المشروع الإقليمي الخاص بالاتجار بالرقيق الأسود عبر المحيط الأطلسي بشأن التراث الثقافي غير المادي في المدارس. إلا أن من الجدير بالذكر هنا أن الأمثلة على هذه الشراكات التي تقيمها اللجان الوطنية على الصعيد الوطني قليلة، وهذا مجال قد تلزم تنميته في المستقبل[37]. ويبدو، بوجه عام، أن اللجان الوطنية لليونسكو تشارك في التنفيذ أكثر من وضع السياسات.

265- وثمة مجال لا يحظى بقدر يُذكر من الاهتمام وهو الشراكات مع القطاعين العام والخاص. فدور القطاع العام غير محدد على نحو جيد، ولم تجر حتى الآن أي مناقشة حقيقية لدور الشراكات مع القطاعين العام والخاص في إدارة التراث الثقافي غير المادي وصونه. ولا تشير إلى التعاون مع القطاع الخاص إلا التقارير الدورية لعدد قليل من البلدان (مثل تركيا ولاتفيا). وهذا مجال ينبغي التشجيع على إجراء مناقشة بشأنه على الصعيد الوطني وصعيد اليونسكو، لكي يتسنى تحديد دور القطاع الخاص على نحو أفضل. ويرتبط هذا أيضا بالصلات بين اتفاقية عام 2005 واتفاقية عام 2003 (وهذا شيء جرت مناقشة له آنفا)، والحاجة إلى أن تنظر اليونسكو واللجنة الدولية الحكومية على نحو أكبر بكثير في كيفية تحسين استفادة الدول الأطراف من أوجه التلاحم الممكنة بين الاتفاقيتين.

266 – وتوجد، على الصعيد الدولي، أمثلة مثيرة للاهتمام لأشكال ثنائية ودون إقليمية من التعاون. فشبكة خبراء التراث الثقافي غير المادي لجنوب شرق أوروبا، على سبيل المثال، تحظى بتقدير جهات معنية كثيرة بوصفها هيئة فعّالة للتعاون الدولي (تشاطر المعلومات والخبرات والمبادرات المشتركة بين الدول الأطراف). ويبدو من آخر اجتماع لشبكة جنوب شرق أوروبا بشأن "الاستراتيجيات الجديدة للتنمية المستدامة، والسياحة، والشراكات" المعقود في صوفيا، بلغاريا، في أيار/مايو 2013، أن تنقح وتكييف الأطر القانونية الوطنية للتراث الثقافي (بما فيها القوانين والأنظمة) لتحسين اتساقها مع أهداف اتفاقية عام 2003 ووضع سياسات خاصة بالتراث الثقافي غير المادي (لتعزيز دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة، وصون التراث الثقافي غير المادي عن طريق أنشطة مدرة للدخل تتصل بالتراث. مثل السياحة وغيرها) يشكلان أولويتين لبلدان هذه المنطقة.

267- وتنهض بلدان بحر البلطيق بأنشطة متعددة الجنسيات تسهم في صون احتفالات أغاني ورقصات منطقة بحر البلطيق (عنصر أُدرج في القائمة التمثيلية عقب ترشيح متعدد الجنسيات قدمته إستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا). وتتضمن هذه

---

[37] يمكن الاضطلاع على المزيد من المعلومات العامة عن اللجان الوطنية وتعاونها مع أمانة اليونسكو في تقرير مرفق الإشراف الداخلي لعام 2011 عن استعراض تعاون أمانة اليونسكو مع اللجان الوطنية لليونسكو
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002151/215104e.pdf

الأنشطة، التي تتولى تنسيقها لجنة منطقة بحر البلطيق التنسيقية المعنية بتقاليد احتفالات الأغاني والرقصات في إطار خطة عمل عشرية، عقد مؤتمرات دولية وأنشطة أخرى.

268- وثمة أمثلة أخرى عديدة للتعاون دون الإقليمي، مثل التعاون القائم بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في سياق برامج يمولها الاتحاد الأوروبي وتتعلق بالتراث الثقافي غير المادي، أو بين بعض اللجان الوطنية، مثل اللجنتين التركية والبلغارية، واللجنة الوطنية للاتفيا، وغيرها من الهيئات التي يشكل فيها التراث الثقافي غير المادي أولوية للتعاون الدولي. ويكون التعاون الدولي/ الثنائي في أحيان كثيرة أيضا نتيجة لإعداد ملفات ترشيح متعددة الجنسيات لتقديمها للقائمة التمثيلية. (وقد أشير إلى هذا في فصل سابق).

269- ويشكل مشروع "التراث الحي" لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، 2009-2013، مبادرة مثيرة للاهتمام موّلها الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، ونُفذت عن طريق اليونسكو بمشاركة مع الجهات المعنية المصرية، واللبنانية، والسورية (التي عُلق نشاطها فيما بعد بسبب الحالة السياسية)، والأردنية، واللجان الوطنية لليونسكو، والمنظمة غير الحكومية الفرنسية "دار الثقافات العالمية". وكان الغرض منها هو بناء قدرات الجماعات والمؤسسات الحكومية من أجل تنفيذ الاتفاقية عن طريق مشاريع محددة للصون، وتحسين التعاون وتشاطر المعلومات على صعيد المنطقة. وخلص تقييم المشروع في عام 2012 إلى نتيجة مؤداها أن مشروع "التراث الحي المتوسطي" كان يتسق على نحو كبير مع التزام اليونسكو بنشر معايير الصون الخاصة باتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، في جزء من العالم تتعرض فيه أجزاء كبيرة من التراث غير المادي لتهديد متزايد، أو تستخدم فيه أحيانا كوسيلة إلى غاية، أو تتعرض ببساطة للإهمال. وكان النهج الإقليمي هاما لتعلم عمليات تربط بين البلدان المشاركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

270- وقد تكون مراكز الفئة 2 (للتراث الثقافي غير المادي) أيضا مصدرا هاما للتعاون والتواصل على الصعيد الإقليمي. ويوجد في الوقت الراهن ستة مراكز مخصصة على سبيل الحصر للتراث الثقافي غير المادي على الصعيد العالمي، وتعمل مع الدول الأطراف في منطقة كل منها. ولم يشمل نطاق عملية التقييم هذه تحديد مدى إسهام هذه المراكز في تنفيذ الاتفاقية وتحقيق غايات وأهداف اليونسكو. وفي حين أن بعض المراكز ناشطة جدا بالتأكيد، أعربت جهات معنية عديدة عن القلق فيما يتعلق بمدى اتساقها مع مهمة اليونسكو والتنسيق فيما بينها ومع أعمال المنظمة. وهذه مسائل نوقشت مؤخرا في اجتماع لمراكز الفئة 2 المعنية بالتراث الثقافي غير المادي واليونسكو، عُقد في بلغاريا (تموز/يوليه 2013)، وخلص إلى عدد من الاستنتاجات الهامة بما فيها ضرورة أن تحسن مراكز الفئة 2 تنسيق أعمالها مع اليونسكو، وأن تستخدم نهوجا تتسق وتلك التي تتبعها اليونسكو واتفاقية عام 2003، وأن تحسن آليات حوكمة المراكز، وأن تزيد من الاتصال فيما بينها ومع اليونسكو، وأن تعتمد نهجا يستند إلى الإدارة القائمة على النتائج، بما في ذلك رفع تقارير عن تحقيق النتائج المنشودة في الوثيقة م/5. واتُفق كذلك على وضع استراتيجية لمراكز الفئة 2 للفترة 2014-2021، بغرض تحسين أوجه التلاحم بين أعمال هذه المراكز وأعمال اليونسكو، وتحسين فعالية المراكز وأثرها.

271- وأخيرا وليس آخرا، تكمن شراكة أمانة اتفاقية اليونسكو لعام 2003 مع أعضاء اللجنة الدولية الحكومية، ومع كل الدول الأطراف، ومع الجهات المعنية الأخرى العديدة المشاركة، في صميم الأعمال التقنينية المتصلة بهذه الاتفاقية. ويُرى أن أعمالها على درجة عالية من الجودة. وتحظى أعمالها بوجه عام بتقدير كبير من الدول الأطراف التي ترى أن الأمانة تتسم بالطابع المهني والكفاءة والقدرة على الاستجابة. وتفتقر الأمانة، كما ذُكر في فصول سابقة من هذا التقرير، إلى الموارد، مما يضع قيودا على عدد الترشيحات والمقترحات التي يمكن النظر فيها، وعلى أنشطة أخرى.

التوصية 19- التشجيع على إجراء مناقشة بشأن دور القطاع الخاص والشراكات مع القطاعين العام والخاص في صون التراث الثقافي غير المادي على جميع الصعد (الوطنية، والإقليمية، والدولية)، بغية تحسين تحديد ما لذلك من إمكانات فيما يتعلق بالتعاون والمشاركة.

6.4 إدارة المعارف

272- تُعرّف استراتيجية اليونسكو لإدارة المعارف وتكنولوجيا المعلومات والاتصال (2012-2017) إدارة المعارف بأنها "مجموعة من المبادئ والسياسات والممارسات تقوم أي منظمة عن طريقها بطريقة واعية وشاملة بجمع، وتنظيم، وتشاطر، وتحليل معارفها – من ناحية الآراء المتعمقة، والخبرات، والمهارات التي يُنظر إليها على أنها مورد استراتيجي. وهدفها النهائي هو المساهمة في التعلم التنظيمي، الذي يولد بدوره معارف جديدة يمكن أن تدخل بعد ذلك في النظام العام لإدارة المعارف. وهذا يدل على أن إدارة المعارف تتجاوز بكثير تشاطر المعلومات أو أفضل الممارسات. ويمكن أن تشكل إدارة المعارف نشاطا صعبا يتطلب توفر الوقت، والخبرة، والموارد المالية.

273- ولا تزال إدارة المعارف في سياق اتفاقية معينة مهمة أكثر صعوبة بكثير، لأن من المفترض أنها تيسر التعلم عبر البلدان والجهات المعنية بمختلف أنواعها، بل وعبر الاتفاقيات. ولقد تحقق الكثير، كما يتضح من هذا التقرير، فيما يتعلق باتفاقية عام 2003، إلا أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة يتعين التصدي لها. وتم خلال هذه التجارب جميعها، الجيدة منها والسيئة، توليد معارف يمكن، إذ أُحسن تنظيمها وتشاطرها، أن توفر مُدخلا في الأنشطة التي تضطلع بها هيئة معنية أخرى ومصدر إلهام قيما لها.

274- وقد أشارت الجهات المعنية التي جرى التشاور معها في أثناء إجراء هذا التقييم مرارا إلى أهمية تشاطر المعلومات والخبرات عن طريق عمليات التواصل، والتعاون الدولي/الإقليمي/الوطني/المحلي بين مختلف الجهات، والأدوات القائمة على الإنترنت، وآليات أخرى. ويبدو في واقع الحال أن هناك رغبة قوية حقيقية في التشاطر والتعلم المتبادل، والتماس أساليب جديدة للعمل معا، وأن هناك إقبالا شديدا على الوصول إلى أفضل الممارسات.

275- وعلى الصعيد الوطني، تتوفر آليات إدارة المعارف وتشاطر المعلومات في بعض البلدان بدرجات متفاوتة من الشمولية، في حين أن هذا في بلدان أخرى كثيرة مجال لا يحظى قط بعناية كافية. وعلى الصعيد الدولي، تتوفر لدى أمانة اتفاقية عام 2003 والمكاتب الميدانية لليونسكو منشورات عن الاتفاقية، ويتوفر لدى الأمانة عدد من قواعد البيانات،

وموقع شبكي متطور إلى حد كبير، وموارد إلكترونية أخرى يجري من خلالها تشاطر المعلومات مع الدول الأطراف والجمهور، وتسمح للدول الأطراف بالتحاور بشأن مسائل معينة. ومن بين الآليات الدولية التي أنشأتها الاتفاقية، يشكل سجل أفضل ممارسات الصون الآلية الرئيسية لتشاطر أفضل الممارسات. ولم يثبت، على النحو الموضح من قبل في فصل سابق من هذا التقرير وللأسباب المقدمة آنفا، أن هذا السجل يمثل أداة فعالة. ويبدو بوجه عام أن الطلب الحالي على تبادل المعارف والخبرات والتوجيه يفوق بكثير ما هو متاح.

276- وهذا مجال يلزم فيه، بالتأكيد، بذل المزيد من الجهود واتباع نهوج مختلفة. وثمة مسألة ينبغي تدبرها في هذا الصدد، وهي ما إذا كان تبادل "أفضل" الممارسات هو أنجع سبيل لتشاطر الخبرات والتعلم. ولقد أثبتت التجربة فيما يتعلق بالسجل، في المقام الأول، أن المشاريع المقدمة من الدول الأطراف نادرا ما تفي بجميع المعايير اللازمة لكي تصبح الممارسة من "أفضل" الممارسات على النحو المنصوص عليه في التوجيهات التنفيذية (1.1.3). وثانيا، ما قد يكون من "أفضل" الممارسات في سياق معين نادرا ما يكون كذلك في سياق آخر. وحتى المبادرات التي لم تكن تشكل "أفضل" الممارسات، يمكن أن تلهم مبادرات أخرى، إذا ما كانت التجارب تخضع للتحليل، وإذا كانت الدروس تستخلص (ويجري تشاطرها) بشأن أسباب النجاح والفشل.

277- وينبغي، بوجه عام، وبالنظر إلى الطلب الشديد على تبادل المعارف والمعلومات من ناحية والخبرة الوفيرة التي يجري الحصول عليها حاليا فيما يتعلق بجميع جوانب الأنشطة التقنينية المتصلة بهذه الاتفاقية من ناحية أخرى، النظر في اتباع نهج مختلف لتشاطر الخبرات يكون أخف بكثير (من تشاطر الخبرات عن طريق السجل)، وأقل اتساما بالطابع الرسمي، وحواريا، ويمكن التماسه عن طريق مختلف وسائل الإعلام، بما في ذلك الموقع الشبكي ووسائل الإعلام الاجتماعية مثل فيس بوك، وتويتر، وغيرهما.

278- والفكرة هي ليست تشاطر "أفضل" الممارسات، وإنما هي بالأحرى تشاطر الأمثلة الابتكارية المثيرة للاهتمام للعمل فيما يتصل بالاتفاقية. ويمكن أيضا توسيع نطاق المجالات المواضيعية المغطاة كي لا تشمل صون التراث الثقافي غير المادي فحسب، وإنما أيضا وضع السياسات/التشريعات، والعمل بشأن التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، والشراكات الابتكارية، وغير ذلك. وسيتطلب استحداث هذا النهج الجديد قدرا من التفكير، والتحضير، والموارد، ولكنه سيكون جديرا بكل ذلك.

279- ولقد أطلقت أمانة اتفاقية عام 2005 عددا من المبادرات المتصلة بالصندوق الدولي للتنوع الثقافي، تصب في اتجاه ما هو مقترح هنا. وقد توفر هذه المبادرات مصدرا جيدا للإلهام.

الإطار 13 نشر قصص نجاح الصندوق الدولي للتنوع الثقافي المنشأ بموجب اتفاقية عام 2005

أطلق الصندوق الدولي للتنوع الثقافي، المنشأ بموجب اتفاقية عام 2005 بشأن حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، مؤخرا، حملة إعلامية للتوعية بأثر المشاريع التي ينهض بتمويلها. وتنشر أمانة الصندوق بانتظام رسالة إخبارية إلكترونية عن قصص نجاح المشروع، وأنشأت موقعا شبكيا مخصصا[38] بشأن نتائج المشاريع. وتصف الأنباء الرئيسية أهداف المشاريع، والمنجزات، والتحديات، والآثار بالإضافة إلى صور وأدلة ملونة. والنتيجة حقا جد ملهمة.

التوصية 20– تعزيز التشاطر الرسمي للأمثلة الابتكارية المثيرة للاهتمام للعمل بشأن الاتفاقية، بما في ذلك لصون التراث الثقافي غير المادي، ووضع السياسات والتشريعات، والتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، والشراكات الابتكارية، وغير ذلك.

(38) http://www.unesco.org/new/en/culture/themes/cultural-diversity/diversity-of-cultural-expressions/international-fund/.

الفصل 7 رصد تنفيذ الاتفاقية

280- يلزم على الدول الأطراف أن تقدم إلى اللجنة الدولية الحكومية للاتفاقية تقارير عن التدابير التشريعية، والتنظيمية، والتدابير الأخرى المتخذة لتنفيذ الاتفاقية على الصعد الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية. ويُتوقع منها أيضا أن تقدم معلومات عن الحالة الراهنة لجميع عناصر التراث الثقافي غير المادي المدرجة في القائمة التمثيلية، وعن السياق المؤسسي لهذه العناصر، وعن أي آثار ترتبت على إدراجها. ويجب أن تُقدم التقارير عن حالة العناصر المدرجة في قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل على أساس مرة كل أربع سنوات. ويجب إعداد التقارير جميعها بأوسع قدر ممكن من المشاركة من قبل الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين.

281- وتشكل هذه التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف الآلية الدولية الرئيسية للاتفاقية لرصد تنفيذها. كما أنها تتضمن وفرة من المعلومات إلى تلخصها الأمانة وتقدمها للجنة وتتيحها لجميع الدول الأطراف للإحاطة علما بها. وتتاح هذه المعلومات أيضا للجمهور بعد فحص اللجنة لها.

282- وتم، كجزء من هذا التقييم، دراسة جميع التقارير الدورية المقدمة حتى الآن. وثبت أن البيانات الواردة فيها زاخرة بالمعلومات. وتبرهن هذه التقارير على التزام الدول الأطراف بأخذ مسؤولياتها بشأن تنفيذ الاتفاقية مأخذ الجد وإثبات أن نجاح الاتفاقية يتوقف مرة أخرى على فعالية الشراكات بين مختلف الجهات المعنية المشاركة. وتشكل التقارير الدورية في حد ذاتها أيضا تدبيرا وطنيا آخر للصون، لأنها تقتضي من الدول الأطراف تقييم حالة التنفيذ عامة، ولا يمكن أن يتم ذلك بحق إلا بمشاركة جميع الجهات المعنية.

283- إلا أنه تبين من تحليل التقارير الدورية أن هذه التقارير وحدها لا توفر، لغرض رصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي. كل المعلومات اللازمة. فهذه مسألة ترتبط بعدة عوامل.

284- أولا، المعلومات الواردة في التقارير ليست بالضرورة مقدمة بطريقة موجهة نحو النتائج. فمعظم التقارير تركز على الأنشطة المضطلع بها وليس على النتائج المحرزة (المخرجات والنتائج). وهذا يرجع جزئيا إلى الطريقة التي صيغت بها الأسئلة الواردة في التقارير. فعلى سبيل المثال، يُطلب من الدول الأطراف تقديم تقارير عن التدابير المتخذة، وهذا يحدو بها بطبيعة الحال إلى رفع تقارير عن الأنشطة. ولا تتضمن التقارير أي أسئلة عن النتائج الفعلية المحرزة نتيجة للتدابير المتخذة. وهذا عيب في شكل التقارير يمكن بسهولة علاجه.

285- ثانيا، لا يتضمن شكل التقاير في الوقت الراهن عددا من الأسئلة الهامة. فليس هناك، على سبيل المثال، أي سؤال محدد بشأن وضع السياسات/التشريعات المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي، على الرغم من أن الاتفاقية (المادة 13) تحث الدول الأطراف على اعتماد سياسة عامة تستهدف إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي غير المادي في المجتمع، وأن التوجيهات التنفيذية (رابعا 1.2) تشجع الدول الأطراف على جملة أمور منها تعزيز السياسات الرامية إلى الاعتراف العام بحَمَلة التراث الثقافي غير المادي وممارسيه، ووضع سياسات للاعتراف بمساهمة مظاهر التراث الثقافي

غير المادي الموجود في أراضيها في تحقيق التنوع والثراء الثقافيين للدول. ويتعلق الجزء الأخير بالصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة. ولا يُلزم الشكل الحالي للتقارير أيضا الدول الأطراف بتقديم أي معلومات عما إذا كانت الشواغل الجنسانية يجري تناولها في وضع السياسات وفي تدابير الصون وكيف يتم ذلك. وهذه أيضا مثالب في شكل التقارير المقدمة يمكن بسهولة علاجها.

286- وثالثا والأهم، أن تحقيق النتائج والإبلاغ عنها (النواتج والنتائج النهائية) لا يكونان ممكنين إلا إذا كان من الواضح ما هي النتائج المطلوب إنجازها. وليس هذا هو الحال الآن. ففي حين أن لدى بعض الدول الأطراف أطر على الصعيد الوطني وصعيد المقاطعات والصعيد المحلي لرصد وتقييم أنشطتها لصون التراث الثقافي غير المادي (انظر أدناه المزيد من التفاصيل في هذا الشأن)، فإنه لا يوجد إطار للنتائج في مجموعها على صعيد الاتفاقية. واستخلاص الاستنتاجات عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ الاتفاقية يكون أمرا عسيرا في غياب الأهداف والمؤشرات والمقاييس.

287- وعلى سبيل المثال، هل يعني أن تقديم عدد معين من الدول الأطراف تقارير عن وضع سياسة أو إطار قانوني يعني أنه تم إحراز تقدم كبير، أو قدر من التقدم أو تقدم لا يذكر؟ فبدون وجود مقاييس محددة لا يمكن التوصل إلى استنتاج نهائي. أو هل يعني قيام عدد معين من الدول الأطراف بإشراك الجماعات في إعداد قوائم للحصر أن الجماعات تشارك على نحو كبير، أو على نحو كاف، أو على نحو غير كاف، أو غير ذلك؟ وينطبق هذا أيضا بطبيعة الحال على سائر الأنشطة التي يتوقع من الدول الأطراف اتخاذها.

288- ولهذا السبب يشجع التقييم على وضع إطار للنتائج عامة لاتفاقية عام 2003 (بأهداف، وأطر زمنية، ومؤشرات كمية ونوعية، ومقاييس). وريثما تتم مناقشة ذلك، يمكن أن يكون مشروع نظرية التغير المتعلق بالاتفاقية والمقدم في الفصل 1.3 أساسا لإطار النتائج.

289- ولقد اتخذت من قبل خطوة أولى صوب تحسين رصد النتائج بصياغة مؤشرات ومقاييس أدرجت في مشروع الوثيقة 37م/5 للبرنامج والميزانية الذي تناقشه الدول الأعضاء الآن. ومن الأهمية بمكان كفالة أن يكون إطار النتائج العام للاتفاقية متسقا مع الوثيقة م/5 (والعكس بالعكس).

290- وثمة مبادرة هامة ينبغي إيلاء الاهتمام لها في هذا السياق وهي تطوير نظام مؤشرات تسخير الثقافة لأغراض التنمية. ويتكون هذا النظام من مجموعة من المؤشرات الرامية إلى توضيح الطريقة التي تسهم بها الثقافة في التنمية. ويتناول هذا النظام سبعة أبعاد سياسية عامة مترابطة للثقافة والتنمية. وليست كل هذه الأبعاد السياسية العامة ذات صلة باتفاقية عام 2003. إلا أنه تجدر دراسة ما إذا كان بوسع بعض هذه المؤشرات أن تضطلع بدور في أي إطار مقبل للنتائج. وعلى الرغم من أن الغرض الرئيسي من صون التراث الثقافي غير المادي لا يتعلق بالتنمية الاقتصادية فإن إظهار الأثر الاقتصادي للأنشطة التجارية المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي من ناحية صلتها بالتجارة في السلع والخدمات، مثلا، يشكل جزءا هاما من طموح الدول الأطراف الأكبر إلى إظهار النتائج.

291- رابعا، أن التقارير الدورية تقدمها الدول الأطراف، ومن ثم فإنها تعرض في المقام الأول منظور الحكومات، حتى وإن كان مطلوبا من الدول الأطراف أن تشرك الجماعات والمجموعات والأفراد المعنيين في عملية إعداد التقارير. وليس هذا بالضرورة عيبا في نظام تقديم التقارير الدورية، لأن الاتفاقية في نهاية المطاف آلية مشتركة بين الحكومات وتصدق عليها الحكومات وليس الجماعات أو المجموعات. ولكن بالنظر إلى أن الجماعات، والمنظمات غير الحكومية، وجهات معنية أخرى عديدة تضطلع بدور أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية، فلن تكون أي عملية للرصد والمتابعة عامة كاملة دون مراعاة وجهات نظرها. ويمكن تحقيق ذلك بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالتعليق على التقارير الدورية المقدمة من الدول الأطراف في اجتماعات اللجنة الدولية الحكومية و/أو دعوتها لتقديم تعليقات كتابية على التقارير الدورية، يمكن أن تتيحها الأمانة بعد ذلك للجنة الدولية الحكومية[39].

292- ويجري رصد تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني بطرق مختلفة عديدة. ولقد وضع عدد من الدول الأطراف نظما وطنية لرصد تنفيذ الخطط الوطنية لصون التراث الثقافي غير المادي. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن عملية الرصد تقع على كاهل الحكومات على الصعيد الوطني، وصعيد المقاطعات، والصعيد المحلي، فإن جهات معنية أخرى كثيرة، بما فيها الهيئات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات، تشارك فيها. وهذا هو الحال في أوزبكستان التي تفيد بأنها أنشأت آلية لرصد وتقييم تنفيذ البرامج الحكومية ذات الصلة بصون التراث الثقافي غير المادي، تتضمن الأطر الزمنية، والنتائج المنشودة، والمؤشرات.

293- وفي بلدان أخرى، تجمع الحكومة بين الجهات المعنية كجزء من جهودها العامة لرصد تنفيذ الاتفاقية. ونظمت إسبانيا، على سبيل المثال، اجتماعا وطنيا للمنظمات والخبراء من المناطق المستقلة ذاتيا هذا العام (اجتماع مديري التراث الثقافي غير المادي للبشرية، حزيران/يونيو 2013). وكان الهدف من الاجتماع هو تيسير الحوار وتبادل الخبرات بين الحكومة والجهات المعنية من المجتمع المدني المشاركة في تنفيذ الاتفاقية. وفي منطقة فلاندرز في بلجيكا، تقوم الحكومة سنويا بعملية متابعة مع جميع المنظمات التي هي جزء من الشبكة الفلمنكية لخبراء التراث الثقافي غير المادي (أشير إليها من قبل في فصل سابق من هذا التقرير)، وتحصل على تمويل من الحكومة. ويكمل هذا منتدى إلكتروني مفتوح يقوم بدور أداة اتصال شفافة فيما يتعلق بصون التراث الثقافي غير المادي. والمنتدى مفتوح للجهات المعنية جميعها. ويقوم رصد صون العناصر المدرجة في القائمة الفلمنكية للتراث الثقافي غير المادي على المعلومات المقدمة في المنتدى. وتقوم لجنة من الخبراء بإسداء المزيد من المشورة. وتجدر الإشارة إلى أن إعداد التقرير الدوري المقدم من بلجيكا إلى اليونسكو اقترن بتقييم للأدوات والنهوج المستخدمة في الصون وحالة العناصر المدرجة في القائمة التمثيلية.

---

(39) تتبع منظمات أخرى أيضا ممارسات تسمح بمساهمة المنظمات غير الحكومية في عملية تقديم التقارير. وتتمثل إحدى هذه الممارسات في عملية الاستعراض الدوري الشامل المتبعة في مجلس حقوق الإنسان، والتي يقدم كل بلد يخضع لاستعراض في إطارها تقريرين، أحدهما من الحكومة والآخر من جماعة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني، ثم يعد مجلس حقوق الإنسان تقريرا موجزا يعتمد على التقريرين.

294- ولم يتسن لهذا التقييم، نظرا لعدم توفر البيانات والمعلومات، التوصل إلى استنتاج تمثيلي وشامل بشأن آليات الرصد الموجودة على الصعيد القطري، والصورة العامة غير كاملة. ولا تقدم التقارير الدورية، ولا الدراسات الاستقصائية المعممة على الحكومات والمنظمات غير الحكومية الكثير من المعلومات عن هذه الناحية. إلا أن ما أصبح واضحا هو أنه لا توجد في دول أطراف عديدة آلية للرصد والمتابعة العامين لتنفيذ الاتفاقية. وفي أحيان كثيرة، يتيح تجميع التقرير الدوري أول فرصة للمؤسسة الحكومية المسؤولة لمعرفة كيف تشارك الجهات المعنية المختلفة في تنفيذ الاتفاقية.

295- وفي بعض الحالات، تركز الحكومات جهودها فيما يتعلق بعملية الرصد على نحو حصري تقريبا على عناصر التراث الثقافي غير المادي المدرجة في القائمة التمثيلية، وقائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل؛ وفي حالات أخرى يشمل هذا التركيز العناصر التي تشكل جزءا من قوائم الحصر الوطنية. ولكن لا يبدو أن هذا هو دائما الحال. وفي الكثير من البلدان، يكون الرصد مسؤولية مقسمة على العديد من الجهات المعنية التي تكون كل منها مكلفة بمتابعة تنفيذ مشروع أو نشاط معين تكون مسؤولة عنه. وتقدم التقارير بعد ذلك إلى الوكالات التمويلية الخاصة بكل جهة. والعيب الموجود في هذه العملية هو أنه لا توجد هيئة تنسيقية مركزية تشرف بوجه عام على ما يجري الاضطلاع به لتنفيذ الاتفاقية، كما أنها لا تسمح بتحديد الفجوات والتحديات التي تكتنف الصون ويتعين علاجها.

التوصية 21-	تنقيح شكل التقارير الدورية كي تتضمن أسئلة محددة عن السياسات، والتشريعات، والاعتبارات الجنسانية، ولكفالة أن تركز التقارير على النتائج بدلا من الأنشطة.
التوصية 22-	وضع إطار عام للنتائج للاتفاقية، يتصل بنظرية للتغير خاصة بالاتفاقية، ويتضمن أهدافا وأطرا زمنية ومؤشرات ومقاييس واضحة.
التوصية 23-	استكمال البيانات المجمّعة عن تنفيذ الاتفاقية عن طريق تقارير دورية مقدمة من الدول الأطراف وتشتمل على معلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية
التوصية 24-	تعزيز رصد وتقييم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

الفصل 8 الاستنتاج العام وقائمة موجزة بالتوصيات

296- أحدثت اتفاقية عام 2003 قدرا كبيرا من الحماس على الصعيدين الدولي والوطني في الكثير من البلدان. وينظر إليها على أنها صك قانوني دولي على قدر كبير من الصلاحية، ويتجلى هذا في جملة أمور منها الارتفاع الاستثنائي في عدد التصديقات عليها. ويتشاطر هذا الرأي جهات عديدة، لا تضم الدول الأطراف فحسب وإنما أيضا جهات معنية أخرى تشارك في مجال الثقافة، مثل المنظمات غير الحكومية والجماعات. ووسعت الاتفاقية إلى حد كبير نطاق الخطاب الدولي بشأن تحديد التراث الثقافي ومعناه. ويجري اليوم، بفضل الاتفاقية، التسليم بالتراث الثقافي غير المادي على أنه جزء قيّم لا يتجزأ من التراث الثقافي للبشرية، يضع الجماعات في صميم الأحداث.

297- وقد أُحرز تقدم في تنفيذ الاتفاقية على صعيد وضع السياسات والتشريعات وفيما يتعلق بتنفيذ تدابير الصون. وتوجد في كلا المجالين تحديات يلزم التصدي لها. ووضعت اليونسكو برنامجا عالميا واسع النطاق لبناء القدرات، تقترن به شبكة من الخبراء المؤهلين. ويكتسي هذا البرنامج أهمية لأنه يعزز القدرات الوطنية للتصدي لهذه التحديات. ويتعين مواصلة تكييف هذا البرنامج وفقا لما ينشأ من احتياجات وما يطرأ على السياق من تطورات.

298- وفي حين أسهمت القائمة التمثيلية في زيادة إبراز صورة الاتفاقية والتوعية بالتراث الثقافي غير المادي، فإن أهميتها النسبية مبالغ فيها. أما الآليات الأخرى، مثل قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل، وسجل أفضل ممارسات الصون، والمساعدة الدولية فلا تزال تستخدم استخداما ناقصا.

299- وتتضمن المجالات التي ينبغي إيلاؤها اهتماما أكبر في المستقبل تعزيز مشاركة الجماعات في أعمال الصون؛ وإتاحة منافذ لمساهمة المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي؛ وإثبات الصلة بين التراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين والتراث الثقافي غير المادي؛ وإدارة المعارف والتعاون بين الاتفاقيات. ومن العسير التوصل إلى استنتاج عام بشأن النتائج المحرزة فيما يتصل بالتراث الثقافي غير المادي الذي تم صونه، لأن الاتفاقية تفتقر إلى "نظرية للتغير" وإطار مقابل للنتائج له أهداف ومؤشرات ومقاييس محددة، ونظام للرصد يقوم على النتائج.

300- وترد في الصفحة التالية القائمة الموجزة لتوصيات التقييم.

التوصية 1 – تنقيح جميع الوثائق والنماذج ذات الصلة (بما فيها التوجيهات التنفيذية، وأشكال التقارير الدورية، وملفات الترشيح) كي تتضمن توجيهات وأسئلة جنسانية.

التوصية 2 – تعزيز زيادة اشتراك المنظمات غير الحكومية والجماعات في وضع سياسات وتشريعات وخطط الصون وخطط التنمية المستدامة.

التوصية 3 – تعزيز التعاون مع خبراء التنمية المستدامة لإدراج التراث الثقافي غير المادي في التشريعات والسياسات غير الثقافية، والأعمال الأخرى المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

التوصية 4 – دعم الدول الأطراف في وضع التشريعات والسياسات، كجزء من برنامج اتفاقية عام 2003 الحالي لبناء القدرات، وتصميم أشكال مناسبة لبناء القدرات لعمل ذلك.

التوصية 5 – التعاون مع خبراء التنمية المستدامة عند دعم الدول الأطراف في إدماج التراث الثقافي غير المادي في التشريعات والسياسات غير الثقافية، وفي الأنشطة الأخرى المتصلة بالتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة.

التوصية 6 – القيام، بمشاركة تامة من مكتب اليونسكو الميداني وبالتعاون مع اللجان الوطنية، بإنشاء آلية لمتابعة أنشطة بناء القدرات لجمع بيانات عن مدى فعاليتها.

التوصية 7 – استعراض محتوى وشكل استراتيجية بناء القدرات (وتكييفها حسب الاقتضاء) لكفالة تصدي الاستراتيجية للتحديات الرئيسية التي تعترض التنفيذ على الصعيد الوطني.

التوصية 8 – ترويح قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل على أنها تعبير عن التزام الدول الأطراف بأعمال الصون وتنفيذ الاتفاقية، والقيام بصفة خاصة بالإعراب عن التقدير للدول الأطراف التي تقدم ترشيحات للقائمة.

التوصية 9 – توضيح كل التصورات الخاطئة لدى الدول الأطراف والجهات المعنية الأخرى بشأن الغرض من القائمة التمثيلية واستخدامها.

التوصية 10– كفالة أن يعكس إدراج العناصر في القائمة التمثيلية على نحو أوثق المعايير والإجراءات المحددة في الفصل 1.2 من التوجيهات التنفيذية للاتفاقية.

التوصية 11– تعليق أعمال الهيئة الفرعية كيما تتولى تقييم الترشيحات جميعها هيئة واحدة مشتركة ومستقلة.

التوصية 12– إعادة النظر في سجل أفضل ممارسات الصون وإكماله باستحداث سبل جديدة وأخف لتشاطر خبرات الصون، مثل المواقع الشبكية المخصصة، والرسائل الإخبارية الإلكترونية، والمنتديات الإلكترونية، وغيرها. (وترتبط هذه التوصية بالتوصية 19).

التوصية 13– إيلاء الأولوية لطلبات المساعدة الدولية في حدود الحد الأعلى للملفات المقدمة لآليات الاتفاقية.

التوصية 14– تعزيز المساعدة الدولية كآلية لبناء قدرات الدول الأطراف.

التوصية 15– تعزيز تعاون اليونسكو مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن المعارف التقليدية والثقافة، لكفالة التبادل المستمر للأفكار والتعلم بين المنظمتين والدول الأعضاء فيهما، وخصوصا في سياق المناقشات الجارية حاليا في المنظمة العالمية للملكية الثقافية بشأن وضع صك تقنيني دولي جديد لحماية حقوق الملكية الفكرية للجماعات.

التوصية 16– إتاحة الفرص للتفكير المشترك، وتبادل الخبرات، والتعاون، والتلاحم بين اتفاقيات اليونسكو الثقافية للأعوام 1972، و 2003، و 2005، وإنشاء آليات مناسبة لهذا الغرض.

التوصية 17– تشجيع ممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة على المشاركة في مداولات اللجنة الدولية الحكومية قبل التصويت على بنود جدول الأعمال، وإدراج بيانات نتائج منتديات المنظمات غير الحكومية (مثل بيانات المنظمات غير الحكومية) في جداول أعمال اللجنة.

التوصية 18– تنقيح عملية ومعايير اعتماد المنظمات غير الحكومية لكفالة أن تتوفر لدى جميع المنظمات غير الحكومية المعتمدة الخبرة والقدرة اللازمتان لإسداء الخدمات الاستشارية للجنة.

التوصية 19– التشجيع على إجراء مناقشة بشأن دور القطاع الخاص والشراكات مع القطاعين العام والخاص في صون التراث الثقافي غير المادي على جميع الصعد (الوطنية، والإقليمية، والدولية)، بغية تحسين تحديد ما لذلك من إمكانات فيما يتعلق بالتعاون والمشاركة.

التوصية 20– تعزيز التشاطر الرسمي للأمثلة الابتكارية المثيرة للاهتمام للعمل بشأن الاتفاقية، بما في ذلك لصون التراث الثقافي غير المادي، ووضع السياسات والتشريعات، والتراث الثقافي غير المادي والتنمية المستدامة، والشراكات الابتكارية، وغير ذلك.

التوصية 21– تنقيح شكل التقارير الدورية كي تتضمن أسئلة محددة عن السياسات، والتشريعات، والاعتبارات الجنسانية، ولكفالة أن تركز التقارير على النتائج بدلا من الأنشطة.

التوصية 22–	وضع إطار عام للنتائج للاتفاقية، يتصل بنظرية للتغير خاصة بالاتفاقية، ويتضمن أهدافا وأطرا زمنية ومؤشرات ومقاييس واضحة.
التوصية 23–	استكمال البيانات المجمّعة عن تنفيذ الاتفاقية عن طريق تقارير دورية مقدمة من الدول الأطراف وتشتمل على معلومات مقدمة من المنظمات غير الحكومية
التوصية 24–	تعزيز رصد وتقييم تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني.

المرفقات

اختصاصات التقييم

ملحوظة: تتعلق الاختصاصات الواردة أدناه بالتقييم العام للأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة. ويشكل تقرير التقييم الحالي للأنشطة المتصلة باتفاقية عام 2003 الجزء الأول من هذه العملية. وسيتم الانتهاء من وضع التقرير الكامل للتقييم، بما في ذلك جميع العناصر المشار إليها في الاختصاصات الواردة أدناه، في ربيع عام 2014.

تقييم الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة في اليونسكو –
مع التركيز على أربع اتفاقيات

الاختصاصات

تشرين الثاني/نوفمبر 2012

الخلفية

تستهدف اليونسكو من وراء أنشطتها التقنينية، الاضطلاع بدور منتدى مركزي لتنسيق المسائل الأخلاقية والتقنينية والفكرية لعصرنا، والعمل من أجل التوصل إلى اتفاقات عالمية بشأنها، وتحديد المقاييس اللازمة وتعبئة الرأي العام فيما يتصل بها. والمهمة التقنينية أساسية الأهمية لليونسكو وتميزها عن كثير من منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

ولقد اعتُمد برعاية المنظمة عدد كبير من الصكوك التقنينية، من بينها اتفاقيات وتوصيات وإعلانات. ولقد وضعت اليونسكو، بوصفها الوكالة الوحيدة للأمم المتحدة المناطة بها ولاية في ميدان الثقافة، مجموعة شاملة من الصكوك التقنينية في هذا المجال، بما فيها ست اتفاقيات ثقافية رئيسية، والعديد من التوصيات، وعدد من الإعلانات(40). ويجري إنفاق قدر كبير من الوقت والموارد على الأنشطة التقنينية المتصلة بهذه الصكوك، إلا أنه على الرغم من بروز صورة بعض هذه الأنشطة فإنه لم يضطلع قط بأي تقييم شامل للأنشطة التقنينية في اليونسكو.

وفي هذا السياق، قررت اليونسكو إدراج تقييم للأنشطة التقنينية لليونسكو في خطة العمل لفترة العامين الحالية. ومن المتوقع أن يفضي التقييم إلى نظرة نقدية متعمقة، من شأنها أن تساعد اليونسكو في تعزيز جهودها للإصلاح ولمتابعة توصيات التقييم الخارجي المستقل لعام 2010، ولا سيما المتعلقة منها بالحاجة إلى المزيد من التركيز الاستراتيجي. وفي ظل الأوقات الصعبة السائدة في الوقت الراهن، مطلوب من اليونسكو، أكثر من أي وقت مضى، أن تثبت جدواها،

(40) للاطلاع على قائمة وافية بصكوك اليونسكو التقنينية في مجال الثقافة انظر: http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13649&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=-471.html.

وأن تكون أكثر فعالية في أنشطتها، وأن تزيد من كفاءتها. وبهذا تستجيب اليونسكو أيضا إلى طلب من قطاع الثقافة باستعراض أساليب عمل اتفاقياتها.

ويستهدف التقييم الحالي مساعدة قطاع الثقافة في اليونسكو، والإدارة العليا، والهيئات الرئاسية للاتفاقيات، في تعزيز الأنشطة التقنينية للمنظمة وإعادة توجيهها، وتحسين تنسيقها. وسيسهم التقييم كذلك في التوصل إلى فهم أفضل لكيفية عمل الاتفاقيات في الواقع العملي، أي كيف تؤثر في تشريعات الدول الأطراف وسياساتها، وتصرف الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية. وبهذا يرمي التقييم أيضا إلى أن يكون مصدرا للمعلومات للدول الأعضاء التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الصكوك التقنينية على الصعيد الوطني. وأخيرا وليس آخرا، يُتوقع من التقييم أن يوفر مدخلات في المناقشات الجارية حاليا بشأن التحديات والدروس المستفادة فيما يتعلق بتقييم الأنشطة التقنينية في الأمم المتحدة.

الغرض

للتقييم غرض مزدوج:

(1) التوصل إلى نتائج وتوصيات بشأن صلاحية الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة وفعاليتها، **مع التركيز على أثرها على تشريعات الدول الأطراف في الاتفاقية وسياساتها واستراتيجياتها؛**

(2) تقييم مدى كفاية وكفاءة أساليب عمل الأنشطة التقنينية لليونسكو.

وستوفر نتائج التحليل المعلومات اللازمة فيما يتصل بتصميم وتنفيذ وإدارة الأنشطة التقنينية التي سيُضطلع بها في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل الثمانية السنوات (الوثيقة م/4) للفترة 2014-2021، والبرنامج الجديد الرباعي السنوات (م/5) للفترة 2014-2017.

ويُتوقع من التقييم، علاوة على ذلك، أن يوفر المعلومات اللازمة للمناقشات الجارية في أوساط التقييم الدولية (فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، وهيئات أخرى) بشأن الفرص والتحديات التي تجري مواجهتها في تقييم الأنشطة التقنينية/ المعيارية والنهوج التي يجب اتباعها في هذا النوع من التقييم، وأن يثري هذه المناقشات إلى حد كبير.

النطاق

سيقيّم التقييم **الإسهام الذي تقدمه أنشطة اليونسكو** التقنينية الرامية إلى دعم الدول الأعضاء في:

أولا – التصديق على الاتفاقيات (أو الانضمام إليها، أو قبولها، أو الموافقة عليها)؛

ثانيا – إدماج أحكام الاتفاقيات في التشريعات والسياسات والاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية (صعيد وضع السياسات)؛

ثالثا – تنفيذ التشريعات والسياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني (صعيد تنفيذ السياسات).

وسيركز التقييم على عينة مختارة من الأنشطة التقنينية لقطاع الثقافة. **وسينظر على وجه التخصيص في أربع من الاتفاقيات الثقافية الرئيسية الست** (اتفاقيات أعوام 1970، و 1972، و 2003، و 2005). وستُجرى دراسة لأنشطة اليونسكو المتصلة بالاتفاقيات الأربع جميعها فيما يتعلق بمدى صلاحيتها وفعاليتها، مع التركيز على أثرها على صعيد التشريعات/ السياسات/ الاستراتيجيات (أي على الصعيد الثاني، صعيد وضع السياسات (انظر الصعد الثلاثة الواردة آنفا)).

وكما أُوضح أعلاه، فإن مما يتجاوز نطاق هذا التقييم إجراء دراسة وافية لنتائج الدعم الذي تقدمه اليونسكو لتنفيذ الدول الأطراف للتشريعات والسياسات والاستراتيجيات (الصعيد الثالث) المتعلقة بالاتفاقيات الأربع جميعها. ومع هذا، سيحلل التقييم عينات من الأنشطة على صعيد التنفيذ لإعطاء أمثلة لبعض آثار تنفيذ التشريعات/السياسات/الاستراتيجيات على التصرف الفعلي للمؤسسات (والمواطنين). **وتتعلق العينات المختارة لإجراء تحليل متعمق لها باتفاقيتي عامي 1970 و 2003**. وإما أن تكون أنشطة اليونسكو بشأن هاتين الاتفاقيتين قد خضعت لتقييم أجراه مرفق الإشراف الداخلي منذ وقت طويل (اتفاقية عام 1970) أو لم تخضع لأي تقييم حتى الآن على الإطلاق (اتفاقية عام 2003). وتمثل هاتان الاتفاقيتان أيضا نموذجين مختلفين للتنظيم وصعيدين مختلفين للنضج.

وسيشمل تحليل مدى كفاءة وفعالية أساليب العمل (الاستعراض الإداري) الاتفاقيات الأربع جميعها.

وسيغطي التقييم الأنشطة التقنينية المضطلع بها في إطار البرامج الممولة من الميزانية العادية وتلك الممولة من خارج الميزانية كليهما في فترات العامين 34 م/5 (2008-2009)، و 35م/5 (2010-2011)، و 36م/5 (2012-2013) حتى وقت إعداد هذا التقييم. وسيعتمد التقييم على عدة تقييمات ومراجعات أجراها مرفق الإشراف الداخلي على امتداد السنوات القلائل الأخيرة، بما فيها تقييم عام 2012 للصندوق الدولي للتنوع الثقافي (بموجب اتفاقية عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي)، وتقييمات الهدف الاستراتيجي للبرنامج الحادي عشر لليونسكو والهدفين الاستراتيجيين للبرنامجين التاسع والعاشر، وتقييم عام 2005 لاتفاقية عام 1970 لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، والتقييمات والدراسات الأخرى ذات الصلة التي طلبت القطاعات إجراءها. وسيعتمد التقييم أيضا على المراجعات السابقة لمركز التراث العالمي (اتفاقية عام 1972 لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي)، وعلى نحو خاص على عملية مراجعة أجراها مرفق الإشراف الداخلي في عام 2012 تقيّم مراجعات وتقييمات سابقة وتتابع توصيات مركز التراث العالمي وتقيّم ضوابطه الداخلية ونموذجه المالي.

وفيما يلي قائمة مشروحة للاتفاقيات الأربع التي سيغطيها هذا التقييم:

- **اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي (2005)**: تستهدف هذه الاتفاقية كفالة قيام الفنانين والمهنيين الثقافيين، والممارسين والمواطنين على صعيد العالم بإبداع وإنتاج، ونشر مجموعة واسعة من

السلع والخدمات والأنشطة الثقافية والتمتع بها، بما فيها تلك التي تخصهم.واستنادا إلى الإقرار بأن الثقافة لا يمكن بعد الآن أن تكون منتجا جانبيا للتنمية، وإنما يجب أن تكون الدعامة الرئيسية للتنمية المستدامة، ترمي الاتفاقية إلى الأخذ بإطار دولي جديد لحوكمة الثقافة وإدارتها؛

- **اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي (2003)**: يتضمن التراث الثقافي غير المادي التقاليد أو أشكال التعبير الحية الموروثة عن أسلافنا والمنقولة إلى أحفادنا، مثل التقاليد الشفهية، وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والطقوس، والاحتفالات، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، أو المعارف والمهارات المتصلة بإنتاج الفنون الحرفية التقليدية. وتتمثل أغراض هذه الاتفاقية في صون التراث الثقافي غير المادي وكفالة احترامه، والتوعية على الصعد المحلية والوطنية والدولية بأهمية التراث الثقافي غير المادي، وتوفير ما يلزم للتعاون والمساعدة الدوليين؛

- **اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (1972)**: تسعى هذه الاتفاقية إلى تشجيع تحديد وحماية وحفظ التراث الثقافي والطبيعي عبر العالم، الذي يُرى أنه ذو قيمة استثنائية للبشرية. وتتمثل مهمتها، بوصفها أبرز الصكوك التقنينية لليونسكو، في تشجيع البلدان على حفظ تراثها الثقافي والطبيعي، وتشجيع التعاون الدولي في ميدان الصون.

- **اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة (1970)**: تقضي أحكام هذه الاتفاقية الدولية بأن تتعاون الدول على حماية الممتلكات الثقافية الموجودة في أراضيها، وأن تكافح استيرادها وتصديرها ونقلها بطريقة غير مشروعة. وتعالج هذه الاتفاقية مسألة تتطور بسرعة وتحظى باهتمام سياسي، وإعلامي، ودبلوماسي، وقانوني كبير.

أسئلة التقييم

تتمثل الأسئلة الرئيسية المتعلقة بالتقييم فيما يلي:

(1) ما مدى صلاحية الأنشطة التقنينية التي يضطلع بها قطاع الثقافة؟

- إلى أي مدى تحتل الصكوك التقنينية لليونسكو مكانا مناسبا لها، أي تلبي حاجة واضحة فيما بين الجهات المعنية؟

- ما هي توقعات الجهات المعنية (الهيئات الرئاسية، والحكومات الوطنية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأمانة اليونسكو) فيما يتعلق بالاتفاقيات الأربع؟

- إلى أي مدى تكمل الاتفاقيات الأربع صكوكا تقنينية دولية أخرى؟

- إلى أي مدى أثّرت الأنشطة التقنينية لليونسكو على الخطاب والممارسة الدوليين، بما في ذلك مدونات الأخلاقيات الدولية وغيرها من الأدوات ذات الصلة بالمسائل التي تعالجها الاتفاقيات الأربع (وإلى أي مدى تأثرت بها)؟

- كيف أوضحت اليونسكو أولويتيها العامتين (أفريقيا والمساواة بين الجنسين) في أنشطتها التقنينية؟

(2) ما مدى فعالية الأنشطة التقنينية؟

- ما هي النتائج الرئيسية التي تحققت على صعيد التصديق، وصعيد وضع السياسات (للاتفاقيات الأربع جميعها)، وصعيد تنفيذ السياسات (اتفاقيتا عامي 1970 و 2003)؟

- هل تصاغ نظريات التغير (سلاسل العلاقات السببية) لليونسكو فيما يتعلق بالأنشطة التقنينية المتصلة بالاتفاقيات الأربع وترد على نحو واضح في إعداد البرامج والتقارير؟ هل يوجد فهم مشترك فيما بين الجهات المعنية (أمانة اليونسكو، والهيئات الرئاسية، والحكومات الوطنية، وغيرها) بشأن ما يتوقع أن تحققه الأنشطة التقنينية، وكيف؟

- إلى أي مدى استطاعت اليونسكو أن تحدد وتعالج العوامل الأساسية التي تساعد أو تعوق الأنشطة التقنينية للدول الأطراف في الاتفاقيات؟ وعلى أي مستوى في سلسلة العلاقات السببية من التصديق، إلى وضع السياسات، وإلى تنفيذ السياسات فيما يتعلق باتفاقية من الاتفاقيات تنشأ هذه العوامل؟

- ما هي العوامل الرئيسية (الشروط، والحوافز، والموارد، والآليات، وغيرها) التي يلزم توفرها، بالمقارنة بالصكوك التقنينية الدولية الأخرى، لكفالة النجاح على صعيدي وضع السياسات والتنفيذ؟

- إلى أي مدى كانت اليونسكو ناجحة في إقامة شراكات فعالة (مع الحكومات والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأمم المتحدة، واللجان الوطنية، ومراكز الفئتين الأولى والثانية، وغيرها) في سياق أنشطتها التقنينية؟

- هل كانت اليونسكو ناجحة في تحليل وتشاطر نتائج أنشطتها، وأسهمت بذلك في عملية التعلم من جانب الدول الأعضاء؟

- ما هي الآليات المتوفرة لرصد وتقييم التقدم المحرز في أنشطة المنظمة التقنينية؟ وما مدى فعالية الآليات القائمة حاليا لرفع التقارير عن تنفيذ الاتفاقيات؟

(3) ما مدى كفاية وكفاءة أساليب عمل الاتفاقيات، وكيف يمكن تحسينها لتحقيق المزيد من التلاحم، والاتساق، والكفاءة؟

- كيف تشرف اليونسكو على أنشطتها التقنينية على الصعيد التنظيمي/القطاعي العام وتنسقها، وهل تتسم هذه الآلية بالفعالية؟
- هل تم بوضوح تحديد أساليب عمل إدارة وبرمجة وحوكمة كل اتفاقية، وهل تعمل هذه الأساليب بالشكل المقصود، وهل تحقق النتائج المنشودة؟
- هل تم برمجة الموارد (البرنامج العادي، والأنصبة المقررة على الدول الأطراف، و/أو المساهمات الطوعية) المرتبطة بكل اتفاقية، وميزنتها، والإبلاغ عنها بطريقة شفافة وموحدة؟
- ما هي الممارسات المشتركة للإدارة والبرمجة والحوكمة الموجودة فيما بين أمانات الاتفاقيات وهيئاتها الرئاسية؟
- هل يمكن تحقيق أوجه كفاءة مشتركة من تجميع هذه الممارسات المشتركة، مع تحقيق خدمات أو نتائج متكافئة أو محسنة؟
- ما هي الممارسات الفريدة للإدارة والبرمجة والحوكمة الموجودة فيما بين أمانات الاتفاقيات وهيئاتها الرئاسية؟
- أي من هذه الممارسات يمكن اعتبارها أفضل الممارسات، ويوصى بتكرارها أو اعتمادها في اتفاقيات أخرى؟
- ما هي الممارسات الجيدة القائمة فيما بين الاتفاقيات الأخرى (داخل اليونسكو وخارجها) والتي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الكفاءة أو الفعالية إذا جرى تكرارها أو اعتمادها في الاتفاقيات الثقافية لليونسكو؟

وسيُحدد التقييم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بمجالات البحث الثلاثة.

وستنقح أسئلة التقييم وتوضع في صيغتها النهائية في سياق التقرير الاستهلالي.

المنهجية

سيتضمن التقييم المنهجي العام ما يلي:

- إجراء دراسة مكتبية متعمقة ومنهجية (سيجريها خبراء استشاريون خارجيون بالتعاون مع مرفق الإشراف الداخلي)؛
- تحديد نظريات التغير للاتفاقيات التي لا توجد لها مثل هذه النظريات؛
- جمع البيانات من مواقع متعددة، مع أخذ عينات مختارة للحالات (سيجريها خبراء استشاريون خارجيون بالتعاون مع مرفق الإشراف الداخلي)؛
- إجراء استعراض إداري (سيجريه مرفق الإشراف الداخلي).

ويشكل أساس منهجية التقييم تصميما متداخلا (يتضمن أخذ عينات مختارة، وجمع البيانات على مستويات مختلفة من سلسلة العلاقات السببية، من التصديق إلى التنفيذ. وسيتيح هذا للتقييم الفرصة لعرض مناظير تكميلية موثوقة عن منجزات اليونسكو فيما يتعلق بمهمتها التقنينية على مختلف المستويات. وتتفق المستويات الثلاثة لهذا التصميم مع المستويات الثلاثة للأنشطة التقنينية المشار إليها آنفا: أولا – التصديق، ثانيا – إدماج أحكام الاتفاقيات في التشريعات، والسياسات، والاستراتيجيات الوطنية/الإقليمية (مستوى وضع السياسات)؛ ثالثا – تنفيذ التشريعات، والسياسات والاستراتيجيات على الصعيد الإقليمي (مستوى تنفيذ السياسات). وتغطي هذه المستويات أيضا السؤالين الرئيسين الأولين بشأن صلاحية وفعالية الأنشطة التقنينية.

وستتضمن المنهجية إجراء دراسة مكتبية، ومقابلات بالهاتف/سكايب، ودراسات استقصائية، ومقابلات شخصية في بلدان قليلة مختارة. وتنطلق استراتيجية أخذ العينات المختارة المتعددة المستويات من عينة من عموم سكان جميع البلدان على مستوى التصديق، ثم تضيق تدريجيا إلى أخذ عينة من سكان أقل عددا من بلدان يوجد بها مستويات معينة لوضع السياسات وتنفيذها (أو لا توجد بها مثل هذه المستويات).

وسيركز الاستعراض الإداري (الذي سيجريه مرفق الإشراف الداخلي بمفرده) على سؤال التقييم العام الثالث المتعلق بمدى كفاية وكفاءة أساليب عمل الاتفاقيات وإمكانات تحسنها. وستتضمن المنهجية تحليلا مقارنا لأساليب العمل المستخدمة في كل من الاتفاقيات الأربع، عن طريق إجراء دراسة مكتبية ومقابلات مع موظفي اليونسكو وأعضاء الهيئات الرئاسية.

المسؤوليات، والأمور المطلوب إنجازها، والمواعيد

سيجري التقييم فريق من الخبراء الاستشاريين الخارجيين، تحت إشراف مرفق الإشراف الداخلي. وسيشارك مرفق الإشراف الداخلي أيضا بنشاط في عملية التقييم. وسيُتفق على التقسيم الدقيق للعمل في المرحلة الاستهلالية. ويتوقع أن يُعد فريق التقييم الخارجي الأمور التالية المطلوب إنجازها:

(أ) تقرير استهلالي يوجز النهج العام المقترح للتقييم، بما في ذلك الإطار المنطقي أو الأطر المنطقية، وأسئلة التقييم النهائية، والمنهجية، وقائمة بالجهات الرئيسية المقدمة للمعلومات، وخطة العمل، والحد الزمني، وتقسيم المسؤوليات؛

(ب) دراسات قطرية تفصيلية (ستقدم في نهاية كل زيارة قطرية)؛

(ج) مشروع تقرير التقييم؛

(د) التقرير النهائي للتقييم.

ويضطلع الخبراء الاستشاريون، علاوة على ذلك، بالمسؤولية عن عملية التحرير ومراقبة الجودة اللغوية. وينبغي تقديم التقرير النهائي بطريقة تتيح نشره مباشرة.

وسيشارك مرفق الإشراف الداخلي (شعبة التقييم) في عملية جمع البيانات، وسيكون مسؤولا عن الموافقة على التقريرين الاستهلالي والنهائي، وبدء المدفوعات بعد الموافقة. **وسيتولى مرفق الإشراف الداخلي (شعبة المراجعة) كامل عمليات جمع البيانات، والتحليل، وكتابة التقرير فيما يتعلق بسؤال التقييم العام الثالث (بما في ذلك مختلف أسئلته الفرعية) بشأن أساليب عمل الاتفاقيات (الاستعراض الإداري)**. وسيشكل هذا جزءا لا يتجزأ من تقرير التقييم العام.

وبناء على ذلك، لا يلزم أن تتناول المقترحات المقدمة في سياق هذا التقرير سوى السؤال الرئيسي 1 للتقييم (بشأن صلاحية الأنشطة التقنينية) والسؤال الرئيسي 2 (بشأن فعالية الأنشطة التقنينية).

وسيرافق عملية التقييم فريق مرجعي سيقدم تعليقات على مشروع الاختصاصات ومشروع تقرير التقييم. وسيضم الفريق أعضاء من مرفق الإشراف الداخلي، وقطاع الثقافة، ومكتب التخطيط الاستراتيجي، وربما خبيرا خارجيا أو خبيرين خارجيين.

وضع الاختصاصات والتشاور	أيلول/سبتمبر – تشرين الأول أكتوبر 2012
العطاءات الدولية واستقدام الخبراء الاستشاريين	تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2012
بدء عمل الخبراء الاستشاريين الخارجيين	كانون الثاني/يناير 2013
الدراسة المكتبية والتقرير الاستهلالي	كانون الثاني/يناير – شباط فبراير 2013
جمع البيانات	آذار/مارس – أيار/مايو 2013
مشروع تقرير التقييم	أوائل حزيران/يونيو 2013
حلقة عمل التشاور واستخلاص المعلومات	حزيران/يونيو 2013
التقرير النهائي للتقييم	تموز/يوليه 2013

فريق التقييم

سيُجرى التقييم تحت إشراف مرفق الإشراف الداخلي في اليونسكو، شعبة التقييم، بالتعاون مع خبيرين استشاريين خارجيين. وسيكون واحد أو اثنان من القائمين بالتقييم في شعبة التقييم التابعة لمرفق الإشراف الخارجي جزءا من الفريق في مجمله. وسيكون مراجع أو مراجعان من شعبة المراجعة التابعة لمرفق الإشراف الخارجي أيضا جزءا من الفريق، وسيركز هذا المراجع أو هذان المراجعان على أساليب عمل الاتفاقيات.

ويلزم توفر المؤهلات التالية:

الشركات:

- يلزم أن تتوفر لدى الشركة/الكيان خبرة عالمية/دولية لمدة لا تقل عن خمس سنوات على الأقل في تقييم السياسات/البرامج. وستعتبر الشركة/الكيان الذي أو التي تقل خبرتها أو خبرته عن خمس سنوات غير مؤهلة أو غير مؤهل.

رئيس الفريق وكبير خبراء التقييم:

- يلزم أن تتوفر لدى أعضاء الفريق: درجة جامعية متقدمة في المجالات المتخصصة للثقافة، أو العلوم الاجتماعية، أو القانون، أو السياسة العامة، أو العلاقات الدولية، أو المجالات ذات الصلة، وأن تكون لديهم قدرة ممتازة على الاتصال، ومهارات على كتابة التقارير بالإنجليزية أو الفرنسية؛
- يلزم أيضا أن تتوفر لدى كل من المرشحين المقترحين خبرة عشر سنوات على الأقل في تقييم السياسات والبرامج على أساس عالمي/دولي ذي صلة بوضع السياسات؛
- من المستصوب أن تقترح الشركة مرشحين تتوفر لهم جهات مرجعية تشهد بأن لديهم معرفة بالاتفاقيات الدولية التي تشملها عملية التقييم الحالية (اتفاقيات أعوام 1970، و 1972، و 2003، و 2005)؛
- من المستصوب أن يكون المرشحون قد اضطلعوا بثلاث مهام على الأقل للأمم المتحدة؛
- من المستصوب أن يكون لدى المرشحين ثلاث جهات مرجعية تشهد بأن لديهم خبرة بتقييم الاتفاقيات الدولية وغيرها من الصكوك التقنينية.

ويجب تقديم ثلاث عينات من أنشطة تقييمية سابقة، يفضل أن تكون ذات صلة بالأنشطة التقنينية، كجزء من الاقتراح التقني. ويُشجع المرشحون، علاوة على ذلك، على أن يقدموا مراجع أخرى (ورقات بحثية، ومقالات، وغيرها) تبرهن على معرفة أعضاء الفريق للاتفاقيات التي تشملها عملية التقييم الحالية.

الميزانية

تندرج في ميزانية التقييم نفقات ما أقصاه 30 أسبوعا من عمل خبير استشاري. ويتُوقع أن يزور الفريق ثلاثة أو أربعة بلدان. ويتوقع، علاوة على ذلك، أن يسافر أعضاء الفريق إلى باريس ثلاث مرات للمشاركة في اجتماع لإطلاق الأعمال في أثناء الفترة الاستهلالية، من أجل إجراء مقابلات في مرحلة جمع البيانات، وتقديم مشروع التقرير للجهات المعنية ذات الصلة.

قائمة بالأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات

أمانة اليونسكو

أمانة اتفاقية عام 2003:

بولين باربت	وحدة الاجتماعات النظامية والمعالجة
هيلينا دروبنا	وحدة بناء القدرات
سيسيل دوفيل	رئيسة شعبة التراث الثقافي غير المادي
ماريا باز فرناندیز أوندوراغا	وحدة البرامج والتقييم
رونان غريباي	وحدة الاجتماعات النظامية والمعالجة
ريتاماي هايد	وحدة بناء القدرات
سوزان مارتين – زيغفرايد	وحدة الاجتماعات النظامية والمعالجة
إدموند موكالا	رئيس وحدة المعلومات والاتصال
يوميكو نانومي	وحدة البرامج والتقييم
تو هيونغ نغوين – دوي	وحدة المعلومات والاتصال
فرانك بروسشان	رئيس وحدة البرامج والتقييم
كوليت سابا – توزين	منسق مشروع التراث الحي المتوسطي
رسول سامادوف	وحدة المعلومات والاتصال
برتا دي سانكريستوبال	وحدة البرامج والتقييم
أوليماتا سار	وحدة الاجتماعات التنظيمية والمعالجة
جيوفاني سسبي	وحدة البرامج والتقييم
سوزان شنوتغن	رئيسة وحدة بناء القدرات
هيغ سيكارد	الرئيس بالنيابة لوحدة الاجتماعات التنظيمية

موظفو مكاتب اليونسكو الميدانية

فرناندو بروغمان	منسق الثقافة، مكتب اليونسكو في هافانا، المكتب الثقافي الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
تيموثي كيرتيس	أخصائي برامج في مجال الثقافة، مكتب اليونسكو في بانكوك
دامير دياكوفيتش	أخصائي برامج في مجال الثقافة، مكتب اليونسكو في ويندهوك
محمد دجليد	مدير مكتب اليونسكو الإقليمي لشرق أفريقيا

ريكاردو فافيس	أخصائي برامج في مجال الثقافة، مكتب اليونسكو في بانكوك
جولين غلينات	مساعد معني بالمشاريع الثقافية، مكتب اليونسكو في بيجين
بياتريس كالدوف	أخصائي برامج في مجال الثقافة، مكتب اليونسكو في بيجين
أنتوني كراوس	رئيس وحدة الثقافة، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم والثقافة في أوروبا، فينيسيا
جين (جيانغبينغ) لي	خبيرة استشارية، مكتب اليونسكو في بيجين
مولكني نغولوب	أخصائي برامج في مجال الثقافة، مكتب اليونسكو في نيروبي
بوري بشكوف	أخصائي ثقافي، مكتب اليونسكو الجامع في الماتي لكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان

موظفون آخرون في اليونسكو:

الكساندر ليشت	رئيس شعبة التعليم من أجل التنمية المستدامة، قطاع التربية
دوغلاس ناكاشيما	رئيس شعبة الجزر الصغيرة والمعارف المتعلقة بالشعوب الأصلية، قطاع العلوم الطبيعية
آن – بليندا بريس	كبيرة موظفين لشؤون التخطيط في مجال الثقافة، مكتب التخطيط الاستراتيجي

الوفود الدائمة:

ماريا أنتونيفيتش	نائبة المندوب الدائم لجمهورية صربيا لدى اليونسكو
باتريشيا دوران	المندوبة الدائمة لبيرو لدى اليونسكو
أنار كاريموف	القائم بأعمال الوفد الدائم لجمهورية أذربيجان لدى اليونسكو
ماري م. خيمولو	السفيرة والمندوبة الدائمة لكينيا لدى اليونسكو
يوسوكي كوباياشي	الأمين الأول بالوفد الدائم لليابان لدى اليونسكو (انتهت مدته)
سيلفانوس ماكوكا	الأمين الثالث بالوفد الدائم لكينيا لدى اليونسكو
كيشي نونو	الأمين الأول بالوفد الدائم لليابان لدى اليونسكو (العضو الجديد)
دريس ويلمز	نائب مندوب الحكومة الفلمنكية في فرنسا، وعضو الوفد الدائم

الأعضاء الحاليون والسابقون في الهيئة الفرعية:

سولداد موجيكا	مدير التراث غير المادي، وزارة الثقافة، بيرو
أحمد سكونتي	المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث، المغرب
سيدي تراوري	الأمين الدائم للأسبوع الوطني للثقافة/ وزارة العلم والتكنولوجيا، بوركينا فاسو

الأعضاء الحاليون والسابقون في الهيئة الاستشارية:

أيوب عبد الرحمن كلودين أوجيه انغو	خبير أنثروبولوجي أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة عمر بونغو
بيير بوا	مستشار فني، دار الثقافات العالمية
فرانسيس غيشورو	المعهد الأفريقي للتجديد الثقافي
راهول غوسوامي	فريق عمل تراث جوا
ماريا أنيس لاديرا	مركز الأعمال المتعلقة بالشعوب الأصلية
روسودان تسورتسوميا	مدير معهد البحوث الدولية لتفرغ النغمات التقليدية، معهد الموسيقى الحكومي في تبليسي
فيم فان زانتن	المجلس الدولي للموسيقى التقليدية

ميسرو برنامج بناء القدرات:

موريكو آيكاوا – فوري

سيلفرس أنامي

لوفمور مازيبوكو

سوزان أوغي

ديبردر برنس – سولاني

ريكس سميتس

سابيرا سولتونغلدييفا

ممثلو المنظمات غير الحكومية المعتمدة:

آني كاسيمير	الأمين التنفيذي لمركز بناء السلام والحد من الفقر بين الشعوب الأصلية الأفريقية، نيجيريا
جورج م. فراندسن	الأمين العام للمنظمة الدولية للفنون الشعبية
مارك جيكوبس	مدير، اتفاقية مجلس أوروبا الإطارية بشأن قيمة التراث الثقافي للمجتمع، بلجيكا
ف. جاياراجان	رئيس مركز فولكلاند الدولي للفولكلور والثقافة، إلامباتشي، كاسارغود، كرالا
توشييوكي كونو	عضو اللجنة التنفيذية الدولية، المجلس الدولي للآثار والمواقع
ستيفن رواغويري	المدير التنفيذي، منهاج عمل شباب تورو، أوغندا

ممثلو المنظمات والمعاهد الدولية:

أنتوني غاد بيجيو	منسق التراث الثقافي الحضري ورصد الأرض من أجل التنمية، البنك الدولي
سارا فريد أوليفللا	مستشارة برامج، أمانة صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وند وندلاند	مدير قسم المعارف التقليدية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية
شو مينغجي	باحث، مركز التدريب الدولي للتراث الثقافي غير المادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الصين
يانغ ناي	موظف برامج، مركز التدريب الدولي للتراث الثقافي غير المادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الصين

آخرون:

حميد السعدي	مغني المقام العراقي
شن فيلونغ	مدير معهد نظرية الآداب والفنون في أكاديمية الفنون الصينية

أشخاص أجريت معهم مقابلات في أثناء البعثات الميدانية

منغوليا

تستسغما أمار	أخصائي تنسيق في الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، منغوليا
تسرنبيل أريونا	مدير مجلس الفنون في منغوليا
يوندنبات بولدباتار	رئيس قسم الدراسات التاريخية والثقافية، الجامعة المنغولية للعلم

	والتكنولوجيا، كلية التكنولوجيا الاجتماعية
د. بوم – أوتشير	أستاذ ورئيس قسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، جامعة منغوليا الوطنية
يو. داشزغف	Knucklebone Shooter, Knucklebone Shooting Association of Mongolia
بايانمونك دورجبالام	مدير برنامج التراث الثقافي، مجلس الفنون في منغوليا
غالبادراك انكباث	مدير مركز التراث الثقافي، منغوليا
كيرلباتار أردمبيلغ	موظف برامج الثقافة والتراث العالمي، اللجنة الوطنية المنغولية لليونسكو
س. غالبادراك	Knucklebone Shooter, Knucklebone Shooting Association of Mongolia
نياما غاليما	أستاذ السياحة، كلية التكنولوجيا الاجتماعية، جامعة منغوليا للعلم والتكنولوجيا
غوندغما دارغالسايكان	أمين عام اللجنة الوطنية المنغولية لليونسكو
توول ماكلي	أخصائي برامج ثقافية، اللجنة الوطنية المنغولية لليونسكو
لكامسورن مونك – أردين	أستاذ بقسم الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، الجامعة الوطنية في منغوليا
د. بورفجاف	باحث، المعهد الدولي لدراسة حضارات الرحّل
تسنغدورج تسندسورن	رئيس التراث الثقافي غير المادي، قسم الثقافة والفن، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة
أريونا تسرنبيل	المدير التنفيذي لمجلس الفنون في منغوليا
نوروف أورتناسان	رئيس، مؤسسة حماية التراث الطبيعي والثقافي
أفريمد يانجيف	موظف لشؤون التراث الثقافي غير المادي، إدارة الثقافة والفنون، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة
سونوم – أيش يوندنبات	رئيس قسم التراث الثقافي غير المادي، مركز التراث الثقافي، منغوليا
إسبانيا:	
ماريا أغوندز ليريا	رئيسة منطقة، الشعبة العامة لحماية التراث التاريخي، وزارة الدولة للثقافة
خافيير سيبايوس أراندا	ممارس للصيد بالصقور
آندرس لوبيز سانشيز	رئيس الجمعية الإسبانية للصيد بالصقور والمحافظة على الطيور الجارحة
ماريا بيا تيمون تيمبلو	منسقة الخطة الوطنية لصون التراث الثقافي غير المادي، وحدة الأنثروبولوجيا، معهد التراث الثقافي الإسباني

كينيا:

جورج أبونغو	خبير استشاري، مؤسسة الخبراء الاستشاريين لتراث أوكللو أبونغو
سيلغرس أنامي	عضو الجمعية الوطنية، برلمان كينيا
فيرينا دي لا راي سواردت	منظم، مهرجان كيسومو للسلام
جون غاسوي	مدير عام الرابطة الكينية لمنتجي الموسيقى، ومدير مؤسسة JGIP للخبراء الاستشاريين
دوغلاس غيتشوكي	محاضر مساعد، كلية حقوق ستراثمور، وزميل، مركز قانون الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات
فرانسيس غيتشورو	مدير المعهد الأفريقي للتجديد الحضاري
روبينسون كانينزي	نائب مدير الثقافة، إدارة الثقافة، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة
كيبروب لاغات	مدير مساعد، المتحف الوطني في نيروبي، المتاحف الوطنية الكينية
تيري ليتل	رئيس موظفي العمليات، مؤسسة الفنون الصخرية الأفريقية
باتريك ماوندو	مدير الجمعية الكينية للإيكولوجيا الأنثولوجية، والمركز الكيني لبحوث معارف الشعوب الأصلية، المتاحف الوطنية الكينية
جون ميريري	أمين عام مساعد اللجنة الوطنية الكينية لليونسكو
جوليوس شوبوي مواهونغا	كبير الموظفين الثقافيين، مكتب نائب الرئيس، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة
إليزابث إيرين ناسوبو	رئيسة الفنون البصرية، إدارة الثقافة، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة
ليو نيسكانن	منسق تقني إقليمي، الاتحاد الدولي لصون الطبيعة
جيمس نجوغو	رئيس قسم الاتفاقيات والإذن بالبحوث، دائرة الأحياء البرية الكينية
إيفانغلاين نجوكا	الأمين العام/الرئيس التنفيذي للجنة الوطنية الكينية لليونسكو
تابو أوسوسا	مدير تنفيذي، موسيقي كتبول
أغان أودرو آجان	المدير/الرئيس التنفيذي، للمركز الثقافي الكيني
جون موجي أومار	رئيس اللغات والتقاليد الشفهية، إدارة الثقافة، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة
ونسلاس أونغايو	مدير إدارة، مكتب نائب رئيس الجمهورية، وزارة الدولة للتراث الوطني والثقافة
تابو أوسوسا	مدير تنفيذي، موسيقي كتبول
ماجي أوتينو	أمانة شرق أفريقيا، شبكة إرتيريال

إليزابث أوما	مديرة مشروع مهرجان سميثونيان الكيني للحياة الشعبية لعام 2014، المركز الثقافي الكيني
كيث بيرسون	مدير إداري، شركة المسرح المحدودة المسؤولية
ميشيل ترلن	موظف سابق بمنظمة العمل الدولية، كمبوديا
مايكل تيامباتي	منسق وطني، الشبكة الإنمائية الكينية للرعاة
هوسياه واندري	عالم بحوث، المتحف الوطني في نيروبي، المتاحف الوطنية الكينية
هارسيتا ووترز	منسق الشؤون الفنية والثقافية، اليانس فرانسيز
صربيا	
بليانا ديورديفيتش	مدير برامج في المتحف الوطني الصربي وعضو اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي
دانيلا فيليبوفيتش	منسقة في المركز الصربي للتراث الثقافي غير المادي
ميلادين لويتش	نائب وزير في وزارة الثقافة (مسؤول عن التراث الثقافي)
ميروسلافا لوكيتس كرستانوفيتش	— المنسق الإقليمي للتراث الثقافي غير المادي في بلغراد
ميلوراد رادوفانو فيتش	صانع قوارير أدرجت مهاراته في قائمة الحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي
سلو بورانكا روزيتش	ممثل المنظمة غير الحكومية "حراس قبر المسيح" (عنصر مدرج في قائمة لحصر الوطنية للتراث الثقافي غير المادي
غوران سافيتش	رئيس رابطة الخزافين في زلاكوسا
ساشا سركوفيتش	رئيس مركز التراث الثقافي غير المادي في صربيا، ورئيس اللجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي
ميروسلاف تاسيتش	مدير المتحف الإثنوغرافي في بلغراد
سنزانا توميك – جوكوفيتش	المنسق الإقليمي للتراث الثقافي غير المادي لغرب صربيا
ماشا فوكانوفيتش	عضو أكاديمي في معهد بحوث التنمية الثقافية، ومحلل لاتجاهات التراث الثقافي غير المادي
دوشيكا زيفكوفيتش	الرئيس السابق للجنة الوطنية للتراث الثقافي غير المادي ونائب وزير الثقافة سابقا (أطلق نظام التراث الثقافي غير المادي في صربيا
ياسنا زرونوفيتش	الأمينة العامة للجنة الوطنية الصربية لدى اليونسكو (يقع مكتبها في وزارة الخارجية)

دراسة استقصائية للدول الأطراف/المنظمات غير الحكومية المعتمدة في اتفاقية عام 2003

يرجى ذكر اسم بلدكم _____

يرجى ذكر اسم منظمتكم _____

يرجى ذكر اسمكم ووظيفتكم في منظمتكم _____

السياسات والتشريعات

1 - هل توجد في بلدكم سياسات و/أو تشريعات و/أو خطط وطنية/ إقليمية/محلية لصون التراث الثقافي غير المادي (في مجال الثقافة أو التعليم أو الزراعة أو مجالات أخرى)؟

نعم

لا

وإذا كان الرد هو "نعم"، يرجى ذكر عناوين هذه السياسات والتشريعات والخطط وأنواعها والسنوات التي اعتمدت فيها. وإذا كان الرد هو "لا"، يرجى ذكر ما إذا كانت هناك خطط لوضع مثل هذه السياسات أو التشريعات أو الخطط للصون:

2 - يرجى إيضاح عملية وضع هذه السياسات/ التشريعات/ خطط الصون، وخصوصا الطريقة التي تم بها إشراك الجماعات والمجموعات والأفراد. _____

3 - ما هي بعض التحديات السابقة أو الحالية لوضع سياسات و/أو تشريعات و/أو خطط لصون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم؟ _____

4 - هل دعمت اليونسكو وضع سياسات و/أو تشريعات و/أو خطط لصون التراث الثقافي غير المادي (بتقديم المساعدة الدولية، أو دعم القدرات، أو تشاطر المعلومات، أو غير ذلك) في بلدكم؟

(أ) نعم

(ب) لا

(ج) إذا كان الرد هو "نعم"، يرجى ذكر نوع الدعم الذي تم الحصول عليه، وتوضيح كيف ساعد هذا الدعم في وضع السياسات/التشريعات/ الخطط لصون التراث الثقافي غير المادي: _____

التنفيذ

5 - ما هي الخطوات التي اتخذت حتى الآن لصون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم (إنشاء مؤسسات متخصصة، أو إعداد قوائم للحصر، أو الاضطلاع بمشاريع محددة للصون، أو غير ذلك)، وما هي النتائج الرئيسية التي أمكن تحقيقها؟ يرجى تقديم بعض الأمثلة. _____

6 - يرجى توضيح دور منظمتكم في صون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم. ومن هم أهم شركائكم في هذه الجهود؟ _____

7 - إلى أي مدى تُراعى المساواة بين الجنسين في صون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم؟ _____

8 - ما هي بعض التحديات الرئيسية التي تمت مواجهتها في صون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم؟ _____

9 - كيف دعمت اليونسكو صون التراث الثقافي غير المادي (مثلا بتقديم المساعدة الدولية أو بناء القدرات أو تشاطر المعلومات، أو غير ذلك) في بلدكم، وما هي نتائج هذا الدعم؟ _____

10- يرجى، إذا كان لبلدكم عناصر مدرجة في قائمتي اتفاقية عام 2003، توضيح كيف أسهم الإدراج في تحقيق أهداف هاتين القائمتين:

(أ) القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للبشرية - يرجى توضيح كيف أدى إدراج عنصر في هذه القائمة إلى كفالة إبراز صورة التراث الثقافي غير المادي وإدراك أهميته، وشجع الحوار الذي يحترم التنوع الثقافي: _____

(ب) قائمة التراث الثقافي غير المادي الذي يحتاج إلى صون عاجل - يرجى توضيح كيف أسهم إدراج عنصر في هذه القائمة في صون هذا العنصر: _____

11- إلى أي مدى أسهم إدراج عناصر في هاتين القائمتين في التوعية بعناصر التراث الثقافي غير المادي الأخرى في بلدكم، وصونها؟ يرجى توضيح ذلك _____

12- ما مدى فعالية آلية إعداد الترشيحات لهاتين القائمتين، في رأيكم؟ وكيف يجري التشاور مع الجماعات والمجموعات والأفراد في هذه العملية؟ _____

13- ما هو نوع نظام الرصد والتقييم الذي أنشئ في بلدكم لصون التراث الثقافي غير المادي؟ ومن أنشأه؟ _____

14- ما هي طرق إسهام منظمتكم/بلدكم في التعاون الدولي المتعلق بتنفيذ اتفاقية عام 2003 (تبادل المعلومات والخبرات، أو المبادرات المشتركة مثل تقديم ملفات متعددة الجنسيات للقائمتين، أو إنشاء شبكات لاتباع نهوج مشتركة بشأن الصون، أو المشاركة في أنشطة التعاون الإقليمي أو العالمي، أو غير ذلك)؟ _____

15- كيف يسهم صون التراث الثقافي غير المادي في بلدكم، في رأيكم، في تحقيق التنمية المستدامة؟ _____